جامعة عبد الحميد بن باديس_مستغانم_

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة بحث مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: تقنيات كمية مطبقة

بعنوان المذكرة

أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

دراسة قياسية خلال الفترة2000 -2013

من إعداد الطالبة: تحت إشراف:

خديم نوال الأستاذ: يخلف عبد الله

أعضاء لجنة المناقشة

أ.عمر ستي.....رئيسا

أ.يخلف عبد الله.....مقررا

أ.نورين مولود.....ممتحنا

السنة الجامعية :2014 -2015

كلمة شكر

الحمد لله الذي جلت نعمه، وتقدست أسماؤه وزاد ثناؤه، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وحبيبنا صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا، وعلى آله وصحبه ومن ولاه إلى يوم الدين.

فبحسن توفيق الله تم انجاز هذه المذكرة المتواضعة، فحمدا لله حمداً كثيرا...

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه،إن لم تستطيعوا فادعوا له"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

عملا بهذا الحديث واعتراً بالجميل، لا يسعنا إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من أعانني على إنجاز هذه المذكرة وأخص بالذكر الأستاذ المشرف **"يخلف عبد الله"** الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته لإتباع النهج السليم في دراستي هذه، كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى كل عمال مكتبة جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم-

فشكري للجميع بدءا من كل من قدم لي دعوة وقال**"أعانك الله"**

...إلى من ساعدني فيها من عائلتي .

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

نـوال

الإهداء

أهدي بذرة مستقبلي وثمرة نجاحي

إلى من قال فيها الرحمن بعد بسم الله الرحمن الرحيم:".....وبالوالدين إحسانا.

إلى من كان دعاؤها لي ورضاها سر نجاحي وتوفيقي،

إلى المرأة التي تسبق دموعها دموعي،إلى من ألجأ إليها في كل عثرة لأجد صدرها يضمني.

إليها....أهدي مذكرتي:**أمي...أمي...أمي**، حفظها الله.

إلى من جعل العلم منهل رجائي، إلى من زرع حب العلم في نفسي وأشعل فوانيس دربي

وشق لي سبيلا من سبل حياتي. إليه ...أهدي نجاحي. **أبي** أطال الله في عمره.

إلى شموع عائلتي، إلى من قاسموني حنان أمي، أخواتي: "**خيرة، العالية، مليكة، محمد، جلول، عبد القادر، بلال**".

إلى كل زوجات وأزواج أخواتي

إلى كتكوتة عائلتي: نجود، كلثوم، ابتهال

إلى كل عائلة خديم وبصالح

إلى صديقاتي:سيهام، وسيلة، نوال، زوبيدة، نعيمة، عايدة، منصورية، زهرة،فطيمة،إسمهان،نجاة...الخ.

إلى طلبة قسم العلوم الاقتصادية وخاصة إلى طلبة السنة الثانية ماستر تخصص تقنيات كمية مطبقة

إلى من خانتني فيهم ذاكرتي ونسيهم قلمي وهم في قلبي

نوال

ملخص:

أمام صعوبة انتقال الاقتصاد العالمي بعيدا عن تبعية النفط، وبالنظر لمتطلبات المسايرة والسيطرة والمواجهة أمام زحم التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ومتغيراته، برز "**البترول**" بأهميته المتزايدة على مسرح الطاقة الدولية وكمورد كفيل بمجابهة تلك التطورات.

في خضم القلق المتزايد بشأن تطورات أسعار البترول وتداعياته على الاقتصاد الجزائري بحيث يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر التغير في أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في (الناتج المحلي الخام ،و معدل الاستثمار المحلي،ومعدلات البطالة) ، في الجزائر خلال الفترة **2000 – 2013**، حيث تم الاعتماد على المنهج التاريخي من أجل استحداث الظواهر التاريخية بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل البيانات الإحصائية، وقد توصل الباحث إلى أن المتغيرات الاقتصادية تتعلق بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض أي علاقة طردية أو عكسية، يعني هناك أثر سلبي للصدمات النفطية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر البترول، مؤشرات اقتصادية.

Résumé:

Devant la difficulté de transition de l'économie mondiale loin de la dépendance du pétrole, et au regard des exigences pour faire face aux changements, le pétrole apparaît par son importance croissante sur la scène internationale comme source capable d'affronter ces mutations.

Au milieu des préoccupations croissantes au sujet de l'évolution des prix du pétrole et son impact sur l'économie algérienne afin que cette recherche vise à découvrir l'impact de la variation du prix du pétrole sur certains indicateurs économiques(le produit intérieur brut (PIB),investissement ,moyenne de chômage) en Algérie durant la période allant de 2000 à 2013, où il était le recours à l'approche historique pour le développement de phénomènes plus historique de la méthode d'analyse et la méthode descriptive pour la description et l'analyse des données statistiques, et chercheur a conclu que les variables économiques liées en grande partie au prix malade hausse du pétrole ou de refuser toute corrélation directe ou réfléchissant, signifient qu'il s'agit d'un impact négatif des chocs d'huile sur la stabilité économique en Algérie.

Mots-clés : les prix du pétrole, les indicateurs économiques

الاهداء

الشكر

ملخص

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الرموز والاختصارات

قائمة الملاحق

مقدمة عامة.....(أ- و).

الفصل الأول :أسعار البترول وتغيراتها

تمهيد.....8

المبحث الأول: التطور التاريخي لأسعار البترول.....**9**

المبحث الثاني:تطور سعر البترول ومحدداته.....**19**

خلاصة.....**41**

الفصل الثاني:أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

تمهيد.....43

المبحث الأول: التحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر.....**44**

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.....**54**

خلاصة 67

الفصل الثالث: دراسة قياسية حول أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 – 2013

تمهيد.....69

المبحث الأول: دراسة تحليلية للمتغيرات الداخلة في النموذج.....70

المبحث الثاني: محاولة نمذجة أثر تقلبات أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري...74

خلاصة.....100

خاتمة عامة.....102

المصادر والمراجع

الملاحق

الفهرس

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أهم الدول المستهلكة للنفط في العالم عام **2004.**	20
2-1	تطور الطلب العالمي على النفط الخام خلال الفترة **(2004-2007).**	23
3-1	تطور عرض البترول الخام حسب بعض المناطق خلال الفترة **2004-2007**	27
4-1	احتياطي النفط الخام المؤكد(**2003-2006).**	30
5- 1	المعدلات الشهرية البترول العالمية **(2010 – 2011).**	40
1-2	تطور إنتاج المحروقات في الجزائر خلال الفترة: **1962-1984.**	46
2-2	تطور إنتاج المحروقات في الجزائر خلال الفترة: **2000 -2010.**	48
3-2	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة **1985 – 1990**.	57
4-2	تطور معدلات الناتج الداخلي الخام.	58
5-2	تطور معدل الاستثمار ومعدل النمو خلال الفترة **1985** الى غاية **1990 .**	61
6-2	تطور السكان ومعدلات البطالة خلال الفترة **1984 – 1991.**	64
1-3	يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي لناتج المحلي الخام	78
2-3	يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل الاستثمار	86
3-3	يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي الجديد	90
4-3	يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل البطالة	97

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أهم الدول المستهلكة للنفط عام **2004.**	21
1- 2	تطور إنتاج المحروقات في الجزائر خلال الفترة **1962 -1984.**	47
2-2	إنتاج المحروقات خلال الفترة **2000–2010.**	49
3- 2	تطور معدل **PIB** خلال الفترة **2000 -2006.**	58
4- 2	تطور معدلات الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة **1985** إلى غاية **1990**	62
5- 2	تطور معدل البطالة خلال الفترة **1984 –1991**	65
1- 3	تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة **2000 -2013**	**70**
2- 3	تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة **2000 -2013**	**72**
3 -3	تطور معدل الاستثمار خلال الفترة **2000 -2013.**	**73**
4- 3	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة**2000 -2013.**	**74**
5- 3	شكل الانتشار بين الناتج المحلي الإجمالي الخام وسعر البترول.	**76**
6-3	شكل الانحدار الخطي البسيط لسعر البترول و الناتج المحلي الخام	**77**
7-3	شكل الانتشار بين الاستثمار وسعر البترول	**84**
8-3	شكل الانحدار الخطي البسيط لسعر البترول و الاستثمار.	**85**
9-3	شكل الانتشار بين معدل البطالة وسعر البترول	**95**
10-3	شكل الانحدار الخطي البسيط لسعر البترول و معدل البطالة.	**96**

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز/الاختصارات	البـيـان
FOB	اسم بيع يتضمن الثمن فيه كافة البضائع وكافة النفقات حتى وضع البضائع على ظهر السفينة ويتم التسليم ونقل المخاطر إلى المشتري بوضع البضائع على ظهر السفينة
CIF	ثمن البضاعة يتضمن قيمة البضاعة والتأمين وأجرة النقل
CEI	مجموعة الدول المستقلة
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
OPEC	منظمة الدول المصدرة للبترول **Organisation of the petrelum Exporting Countries (OPEC)**
PP	سعر البترول
PIB	الناتج المحلي الخام
INV	الاستثمار المحلي
CH	معدل البطالة

قائمة الملاحق

الملحق	العنوان
3 -1	قائمة بيانات متغيرات النموذج المستخدمة في التقدير
3-2	نتائج تقدير النموذج الأول**(PIB)**
3-3	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي
3 -4	نتائج اختبار **breusch**
3 -5	نتائج اختبار **white**
3-6	نتائج تقدير نموذج الاستثمار الأول
3 -7	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.
3 -8	معطيات دراسة الاستثمار باللوغاريتم
3 -9	نتائج تقدير النموذج الجديد
3 -10	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي بعد إدخال اللوغاريتم
3 -11	نتائج اختبار**Breusch**
3 -12	نتائج اختبار **white**
3-13	نتائج تقدير نموذج البطالة
3 -14	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي
3-15	نتائج اختبار **breusch**
3 -16	نتائج اختبار **white**

مـقدمة عـامـة

ترتكز كافة دول العالم على الاقتصاد عامة في بناء سياستها الإستراتيجية، إلا أن هذه الأهمية بدأت تظهر بشكل واضح بعد التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، و ما زادهذه الأهمية تطور الصناعة التي ترتكز على الموارد الطبيعية أبرزها الطاقة التي باتت تلعب دورا حيويا في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي.

ويعتبر البترول من أهم هذه الموارد خاصة في الوقت الحاضر بعد أن أزاح الفحم عن المركز الأول الذي ظل يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية أو الشمسية أو العودة للفحم ...الخ، بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة، وارتفاع تكلفتها مقارنة بالبترول.

على المستوى العالمي، فإن النفط ينال اهتمام الدول الصناعية المعنية بالاستيراد بالخصوص لما يمثله لها من أهمية اقتصادية، سياسية وعسكرية، ومع نمو الاقتصاد العالمي ونشوب أقطاب اقتصادية تنافسية زادت لأهمية النفط فوضعت له إستراتيجيات متعددة غايتها الأساسية هو كيفية النفاذ إلى الموارد الطبيعية النفطية للدول المنتجة والسيطرة على المخزون العالمي وتأمين إمدادات النفط إليها، حيث باتت مسألة تأمين النفط بالنسبة لها مسألة حيوية ومصيرية.

وعلى المستوى المحلي، فقد كان اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على ثورة النفط أساسيا خلال مسيرتها التنموية، وخاصة في فترة السبعينات وبداية الثمانينات باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لغرض تحقيق أهداف التنمية، وكان ذلك في ظل توجهات سياسية واقتصادية تختلف عن التوجهات الحالية، غير أن التحولات الاقتصادية العالمية وتحدياتها التي لم تكن الجزائر بمنأى عنها من جهة، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي مست الجزائر بسبب تراجع الأسعار والإنتاج في منتصف الثمانينات وما بعدها من جهة ثانية، أدت إلى اتخاذ قرارات جذرية في المجال الاقتصادي بالخصوص تمثلت في إنهاء أسلوب التسيير المركزي الموجه للاقتصاد والذهاب نحو الخوصصة و تحرير الاقتصاد الوطني.

ومن منطق أن الاقتصاديات النفطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تعتمد بشكل كبير عل البترول كمادة أولية في صادراتها وإيراداتها ،فقد شكلت تغيرات أسعار البترول أثار على النمو الاقتصادي ،ذلك أن قطاع المحروقات في الجزائر يشكل نسبة **98 %** من التجارة الخارجية للجزائر،إذ يعتبر النواة الأساسية في توفير المواد

بالعملة الصعبة والتي تستخدم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني عن طريق تمويل مشاريع التنمية الوطنية. إلا أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه أثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية ،التي كان لها فورقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي ،كما كان لها أيضا تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام،حيث ينظر إلى أسعار النفط المواتية في اغلب الأحيان أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل قادت إلى مستويات عالية من إنفاق العام كان من الصعب خفضها حين إن الطفرة لم تكن سوى طفرة مؤقتة وهذا ما عبرت عنه بوضوح صدمة النفط العكسية**1986**.ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من اجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية حيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة**1992** مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة ،غير إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم تدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي مما أدى إلى اختلال في المالية العامة للدولة ،عودة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للمسار الاقتصادي في الجزائر حيث ساهم هذا ارتفاع بشكل كبير في تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية،لعل من أهمها انخفاض حجم استثمار الخارجي ونسبة البطالة وارتفاع نسب النمو الاقتصادي .

أهمية البحث:تكمن أهمية هذا البحث في:

-أنه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول البترولية المصدرة ومنها الجزائر والمستهلكة بصفة خاصة؛

-تبنى الخطط والتوجهات الاقتصادية على أساس الإيرادات البترولية مما يجعلها تؤثر على مؤشرات الاقتصاد الجزائري؛

-السعر البترولي يقوم مؤطري السياسية الاقتصادية في الجزائر ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظرا لما يمثله قطاع البترول في هيكل اقتصادها، زيادة إلى أن هناك استفادة من نتائجه سواء للدارسين أو الباحثين، كما أنه يوفر مادة علمية ممنهجة ومنسقة ومدعمة بإحصائيات حديثة تساعد في التحليل الموضوعي للإشكالية؛

-إن موضوع السعر البترولي من قضايا الساعة التي شغلت بال المحللين الاقتصاديين الجزائريين في الوقت الحالي.

أهداف البحث:

لا شك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء من الجانب النظري أو التطبيقي ،وفيما يخص هذه الدراسة حول اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري فهي تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمها:

- محاولة التأكيد على الدور المتنامي الذي يلعبه البترول كأحد أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد في الجزائر.

- الوقوف على العلاقة التي تربط الاقتصاد الوطني الجزائري بارتفاع أو انخفاض أسعار البترول؛

- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق البترولية العالمية؛

-تحليل أثر التغير في أسعار البترول على الناتج المحلي الخام، الاستثمار، ومعدل البطالة.

دوافع اختيار الموضوع:

إن الدوافع والأسباب التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره نجملها فيما يلي :

- اندراج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار؛

- تعدد أبعاد الموضوع و تشعبه مما يجعل الموضوع شيقا للبحث والإثراء؛

- العلاقة الوثيقة للموضوع بالواقع الاقتصادي الجزائري؛

- لأن قطاع المحروقات يحتل مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري وتتوقف عليه في عملية التنمية.

الإشكالية:

مما سبق ذكره يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين تقلبات أسعار البترول و مستويات الاقتصاد الجزائري، تجعلنا نبحث في مضمونها عن مختلف تفاعلات و تأثيرات هذه العلاقة، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: **ما هو أثر تقلب أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري ؟**

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو السعر البترولي ؟

- ما هي التأثيرات الناجمة عن التغيرات في أسعار البترول على اقتصاد الجزائر ؟

- ما أثر تغير أسعار البترول على اقتصاد الجزائر؟

- ما العلاقة بين أسعار البترول والاقتصاد الجزائري ؟

فرضيات البحث:

- السعر البترولي هو عبارة عن قيمة المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بالنقود؛

- يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات ولذلك فلتقلبات أسعار البترول تأثير كبير على مختلف القطاعات الاقتصادية؛

-استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية واستقرار اقتصاديات الدول المتقدمة،فحدوث أي صدمة أو أزمة في أسعار النفط أو اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر مثل : الناتج المحلي الخام، الاستثمار المحلي، ومعدل البطالة التي هي موضع الدراسة؛

- توجد علاقة بين البترول والدخل الوطني من خلال العوائد المالية التي يوفرها خاصة بعد الارتفاع غير المسبوق في أسعاره، والتي تمكن الجزائر وغيرها من الدول النفطية من تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

منهجية البحث:

من أجل دراسة إشكالية موضوع البحث، وتحليل أبعادها، جوانبها، ونتائجها، والإجابة على الأسئلة الفرعية، واثبات صحة الفرضيات أو رفضها، تمت الدراسة بالاعتماد على منهجين الوصفي والتحليلي.

استخدمنا المنهج الوصفي المساعد على تحليل البيانات والمعطيات التي تساعدنا في فهم الظاهرة، أما في الجانب التطبيقي تم إتباع المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية لدراسة طبيعة العلاقة بين أسعار البترول و الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال محاولة بناء نماذج قياسية خلال الفترة الزمنية**2000-2013**.

إطار الدراسة:

الإطار الزماني: والتي تتجلى في فترة الدراسة التي تم تحديدها ما بين سنة**2000**و**2013**.

الإطار المكاني: إن هذه الدراسة تخص دولة الجزائر باعتبارها من الدول التي يعتمد اقتصادها على قطاع المحروقات.

الدراسات السابقة:

مشدن وهيبة،"**أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي خلال الفترة1973-2003**"،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود والمالية ،جامعة الجزائر**2000-2005**التي تطرقت إلى حرب الأسعار بين الدول المصدرة والمستوردة . والمتغيرات المؤثرة في السوق النفطية.

العمري علي،"**دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر1970-2006**"،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر،**2007-2008** ،والتي تهدف إلى معرفة حقيقة العلاقة بين سعر النفط الخام و النمو الاقتصادي.

تقسيمات البحث:

من أجل محاولتنا الإلمام بهذا الموضوع و الإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا هذه إلى ثلاثة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بسعر البترول وأنواعه و العوامل المؤثرة والمحددة له بالإضافة إلى مراحل تسعير البترول و أسباب ارتفاعه وانخفاضه وبالإضافة إلى ذلك التطور التاريخي لأسعار البترول، أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى المشاكل والتحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر وبالإضافة إلى ذلك دراسة نظرية حول أثر تقلبات أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري،أما في الفصل الثالث فهو يشمل الجانب التطبيقي،ففي المبحث الأول تناولنا دراسة تحليلية حول المتغيرات الداخلة في النموذج وتتمثل في مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، أما المبحث الثاني والذي سيكون تحت عنوان "محاولة نمذجة قياسية لتأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري"،سنقوم فيه بدراسة قياسية، نعتمد فيها على متغيرات اقتصادية خلال فترة زمنية تمتد من**2000**إلى**2013** بالاعتماد على نماذج الانحدار الخطي البسيط، ثم نقوم بتقييم أهم النتائج المتوصل إليها وذلك لتدعيم الدراسة.

أثناء بلورة هذه العناصر سوف نسعى إلى الإجابة عن كل التساؤلات المطروحة، لكي نصل في الأخير إلى الاستنتاجات والنتائج المرجوة من خلال هذه الدراسة.

وفي خاتمة الموضوع تضمنت الإجابة على الفرضيات ومختلف النتائج التي توصلنا إليها بالإضافة إلى بعض التوصيات.

تمهيد:

بما أن النفط سلعة إستراتجية هامة، فإن دراسة السوق النفطية و تحليل أسعار النفط ضرورة ملحة في الاقتصاد الحديث،رغم صعوبة التنبؤ بسعر النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه و اختلافها بين متغيرات اقتصادية ومتغيرات غير اقتصادية.

و السوق النفطية لا تعرف الاستقرار لأن سلوكها يخضع لمصالح منظمات وشركات الدول المستهلكة والمنتجة للنفط، كما أنها تشهد أزمات متتالية نتيجة تشابك العوامل المؤثرة عليها و تضارب المصالح بين الطرف المنتج الذي يسعى لاستغلال ثروته النفطية و الاستفادة منV عوائدها لأقصى حد ممكن، وبين الطرف المستهلك الذي يسعى للحصول على النفط بأرخص أسعار، ومن هذا المنطلق سيناقش الفصل الأول تطور أسعار البترول والعوامل المؤثرة عليها، وذلك بهدف تحليل هذه العوامل لفهم الأزمات التي تعرضت لها السوق النفطية العالمية وذلك عبر المباحث التالية:

المبحث الأول:التطور التاريخي لأسعار البترول.

المبحث الثاني:تطور سعر البترول و محدداته.

المبحث الأول: التطور التاريخي لأسعار البترول

عرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية، و من خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على السعر البترولي و أنواعه، بالإضافة إلى مراحل تسعيره.

المطلب الأول: مفهوم السعر البترولي

قبل الخوض في أسعار النفط لابد من التطرق أولا إلى شرح مصطلح "النفط ".

أولا:مفهوم البترول: هو عبارة عن كلمة لاتينية "**petroleum**"التي تنقسم إلى قسمين:"**Petra**" وتعني "الصخر، «**ouleum**»وتعني "الزيت"أي "زيت الصخر".[1]

ولنفط أنواع تختلف حسب درجة كثافتها وهي محصورة بين **[60.0]** وهذه الأنواع هي :

أ/النفط الخفيف ذو درجة كثافة نوعية تفوق **35** درجة.

ب/النفط المتوسط ذو درجة كثافة نوعية تتراوح بين **28** و **35** درجة.

ج/النفط الثقيل ذو درجة كثافة نوعية أقل من **28** درجة.

وكل نوع من هذه الأنواع يختلف سعره عن الآخر، فالنفط ذو الدرجة الأعلى أغلى من ذو الدرجة الأدنى منه و العكس صحيح.

ثانيا:مفهوم السعر البترولي:هو عبارة عن قيمة المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بالنقود. ويتحدد السعر البترولي بين حد أدنى مرتبط بتكاليف الإنتاج مع ربح رأس المال المستثمر وحد أقصى مرتبط بالطلب على المنتجات البترولية، بينما يظهر السعر السوقي التوازني من خلال تساوي العرض والطلب.[2]

ويعرف أيضًا **السعر البترولي** على أنه "قيمة المادة أو السلعة البترولية ويعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية ،اجتماعية ،سياسية ومناخية...الخ".[3]

---

[1] صلاح بحياوي،فاروق الصوفي، "**أساسيات في تصنيع النفط**"،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1991 ،ص 1.

[2] محمد يوسف علوان، "**النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية**"، الطبعة الأولى، الكويت، 1982، ص 162.

[3] محمد أحمد الدوري ،"**محاضرات في الاقتصاد البترولي** "،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1983،ص 194.

كما يعرف **أيضا**"أنه ذلك القيمة النقدية التي تعطى للسلطة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية ،اجتماعية ،سياسية ومناخية ،بالإضافة إلى السوق السائدة حينها"[1]. ومن هذا التعريف نخلص إلى أن هناك تركيبة لسعر البترول هي:

-كمية البترول الممكن عرضها بسعر معين.

-كمية البترول المطلوبة بسعر معين.

-تركيبة سوق البترول وبالأخص درجة المنافسة بين المنتجين.

-نوعية المعلومة لدى المشترين والبائعين أي درجة الثقة أو الخطر الذي يشوب المعاملات.

وفيما يخص أيضًا سعر النفط فهناك:[2]

السعر الرسمي: وهو القيمة النقدية بالدولار التي تعطى لوحدة واحدة من النفط (البرميل عادة) خلال لحظة زمنية معينة ، ويتحدد بناء على قانون العرض والطلب و عوامل أخرى.

و **السعر الحقيقي** للنفط أو سعر النفط بالدولار الثابت فهو يعبر عن تطور سعر خلال فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من تضخم أو تغير في سعر صرف الدولار – الذي يسعر به النفط– وينسب السعر الحقيقي إلى سنة الأساس.

المطلب الثاني: أنواع أسعار البترول

حدد سعر البترول في الأول على أنه تكلفة الإنتاج مضافا إليها الربح المتوسط،ليصبح سعرًا احتكاريا إلى غاية الستينات، ثم سعرا محتكرًا من طرف الدول المنتجة الأوبك، وبعد تغير ميكانيزمات السوق النفطية، أصبح السعر يحدد وفق شروط العرض والطلب على العموم، ونقصد بالميكانيزمات، تطور الصفقات لأجل والتي بدورها أدت إلى ظهور أسواق لأجل، و غالبا ما يحدد السعر في السوق الحرة **marche spot** أين يتم تحديد الأسعار وفق العرض والطلب كما هو الحال في سوق روتردام، وكان أول سعر استخدم لتحديد القيمة النقدية للبترول.

[1] Ayoub Antoine pétrole :marche et stratégie ,économique Edition economica ,1987 ,p 16.

[2] حسين عبد الله:"**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، 2006، ص 240.

ولما كانت أسعار النفط الخام تشكل أحد المواضيع المتميزة، يبدو من الضروري أن نبين أهم أنواع أسعار البترول، وهي كما يلي:[1]

أولا:الأسعار المعلنة :the posted prices:

ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام **1880**،حيث تميزت السوق آنذاك في وجود عدد كبير من المنتجين وسيطرة شركة واحدة هي شركة ستاندر داويل (المملوكة من قبل (روكفلر) على عمليات إنتاج النفط والسعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية، وذلك وفقًا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام **1873**.

وفيما يتعلق بهذا السعر نوجز ما يلي:[2]

- ❖ لم يكن لدول النفط الجديدة وعلى رأسها أقطار الخليج العربي أي دور يذكر في تحديد السعر المعلن، وذلك حتى عام **1970**
- ❖ لم يكن هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان سعرًا يفرضه الكارتل النفطي العالمي.
- ❖ استخدام السعر المعلن كأساس لاحتساب الريع و الضرائب على الأرباح التي كانت تمثل الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة.

واستمر مفعول هذه الأسعار ساريا حتى عندما دخلت السوق النفطية الأمريكية شركات نفطية جديدة في أعقاب حل الحكومة الأمريكية لاحتكار ستاندرد أويل عام **1911**،وظهور حالة المنافسة بين الشركات في تحديد الأسعار المعلنة لشراء النفط الأمريكي الخام. بمعنى آخر فقط تحولت سوق النفط الأمريكية إلى سوق منافسة بدلا من احتكارها من قبل شركة ستاندرد أويل نيوجيرسي.

وفي العشرينات من القرن الحالي، حينما اكتشف النفط في مناطق عديدة من العالم، توحدت شركات النفط الكبرى في تنظيم واحد متكامل يسيطر على جميع مجالات الصناعة النفطية، حيث كان من بين ما قامت به، تحديد الأسعار المعلنة من موانئ الخليج العربي و خليج المكسيك .

[1] نواف الرومي ،"**منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان ، ،2000،ص 17

[2] محمد أزهر السماك ،"**اقتصاديات النفط** "، الطبعة الاولى، وزارة التعليم البحث العلمي،جامعة الموصل ،بغداد، ،1981،ص 179 ،180.

وكان من الطبيعي أن ترفض الدول النفطية هذه الطريقة الشاذة في تسعير سلعتها، وقد بذلت منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك منذ إنشائها في الستينات محاولات عديدة لكي يكون لها دورًا استشاريًا في تحديد الأسعار المعلنة لنفوتها.إلا أن هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح إلا بحلول عام**1973**وفي أعقاب حرب أكتوبر عام **1974**،أصبح تحديد سعر النفط منن شأن الدول المنتجة فقط.

ثانيا:الأسعار المتحققة (The Realized Prices):

أو الأسعار الفعلية (The Actual Prices):

وهي أسعار السوق الفعلية بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة والتي لا تدخل في شبكة الكارتل الدولي. ويمثل السعر الفعلي السعر الذي كان يباع به النفط في السوق الحر، أي أنه السعر الذي كان يتفق عليه بين طرفين يتمتعان باستقلال تام و قد كان هذا النوع من النشاط يتم عادة بين الشركات الصغيرة المستقلة التي كانت تفتقر لسوق خاص بها، وعاجزة في ذات الوقت عن كسر طوق الاحتكار الذي فرضته الشركات النفطية الكبيرة على عمليات بيع و شراء النفط.[1]

كان دخول الشركات النفطية المستقلة في أقطار الشرق الأوسط بداية لظهور أسعار جديدة في السوق النفطية سميت بالأسعار المتحققة، وذلك عندما منحت هذه الشركات بعض الحسومات على الأسعار المعلنة تراوحت بين **(10-35)** سنتا للبرميل الخام في الفترة ما بين شهر أكتوبر **1956** وشهر فبراير **1960**. وقد كان الهدف وراء ذلك، منافسة شركات النفط الكبرى في سعر نفطها المعلن و الذي كان يتراوح بين**(1,80- 2,00)**دولارا للبرميل الخام .

وتعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه، أسعارًا فعلية في السوق الآنية (الفورية) للنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها : أنماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافته النوعية ...الخ.وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علمًا بأن الأسعار هي دائمًا أقل من الأسعار المعلنة.

[1] محمد أزهر السماك،"**اقتصاديات النفط**" ، الطبعة الأولى ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ، 1980-1981، ص 180.

وقد ازدادت أهمية هذه الأسعار لدى الأقطار العربية النفطية، وبخاصة الأقطار التي تقوم بتسويق نفوتها الخام مباشرة بواسطة شركاتها الوطنية، وقد طبقها القطر العراقي بنجاح بعد تأميم عمليات شركة نفط العراق يونيو **1972**.[1]

ثالثا:أسعار الإشارة (The Reference Prices)

تكون هذه الأسعار عادة في مستوى وسط ما بين السعرين السابقين _الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة.و قد طبقت لأول مرة من قبل القطر الجزائري، بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا في يوم **28**يوليو **1965**، وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار. .[2] كما طبقتها فنزويلا، حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتبارًا من يوم **1**جانفي **1967**، وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا.[3]

رابعا:**أسعار الكلفة الضريبية(The Tax-Paid Prices):**

هو الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات نافذة المفعول، للحصول على برميل أو طن من النفط الخام.[4]

وفي نفس الوقت، تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني "**الخسارة**"بطبيعة الحال.

وقد اتفقت الأساليب التي يتم بموجبها احتساب هذه الأسعار بين الطرفين _حكومات الأقطار المنتجة للنفط والشركات النفطية العاملة في أراضيها_ فأصبحت هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي:[5]

سعر الكلفة الضريبية =كلفة الإنتاج + عائد الحكومة.

حيث أن : **عائد الحكومة =الريع +الضريبة.**

---

[1] نواف الرومي، "،مرجع سابق، ص 21.

[2] مرجع نفسه، ص 22.

[3] مانع سعيد العقيبة: "**الأوبك والصناعة البترولية** "، مطابع الصناعة والتجارة ، لبنان ،بيروت، 1974، ص147.

[4] محمد أزهر سعيد السماك ،"**اقتصاديات النفط**"،مرجع سابق ،ص182 .

[5] مرجع وموضوعان سابقان،ص 23.

خامسا:الأسعار الآنية (الفورية) (The Spot Prices) :

السعر الفوري هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا وفي السوق البترولية الحرة، وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة فورية أو أنية برز نتيجة الاختلال بين قوى العرض والطلب في أواخر السبعينات.

ظهر هذا النوع من الأسعار في سوق النفط العالمية مع أواخر عام **1978**،بعد أن توقفت صادرات النفط الإيرانية عن البلدان المستهلكة (المتعاقدة معها)، مما اضطر هذه الأخيرة إلى البحث عن نفوط بديلة بسبب زيادة الطلب العالمي تجاه المعروض منه،لذلك قامت شركات النفط الكبرى والشركات النفطية المستقلة ببيع كميات من النفط الخام والذي تحصل عليه بطريقة أو أخرى وفق حسومات معينة في السوق الآنية للنفط أو السوق الفورية وبذلك تقوم هذه السوق بإعادة توزيع قسم من الإمدادات النفطية على البلدان المستهلكة للنفط، ولكن بكميات قليلة تراوحت في نهاية عام**1978** بين (**5% –10%**) من مجمل صادرات النفط العالمية، ثم تصاعدت نسبها خلال عام حيث أصبحت تتراوح في عام **1979** بين **(15%- 20%)** من مجمل صادرات النفط العالمية، وتعتبر سوق روتردام أفضل مثال لسوق الآنية للنفط، وقد انضمت بعض دول الأوبك إلى الشركات التي تبيع النفط في السوق الآنية مثل إيران، كويت، قطر ، فنزويلا واندونيسيا.[1]

سادسا:أسعار التحويل :

وهو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة أو عند انتقال النفط من نشاط إلى آخر ، كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار شركة واحدة، وكأن تبيع أكسون للاستخراج خامها أكسون للنقل وهذه بدورها تبيعه أكسون للتكرير. في هذه الحالة فأنه يتفق على سعر صوري أو حسابي يراعي في تقديره محاولة جعل الضرائب على أرباحها النفطية في الدول المسجلة فيها تبلغ حدًا أدنى. وبتحقيق هذا الغرض فإن سعر التحويل قد يقل عن الأسعار الحقيقية و المعلنة، لذا فإن الدول المنتجة تعترف بهذا السعر ورفضت استخدامه كأساس لاحتساب مكونات إيراداتها النقدية من النفط كالأتاوى و الضرائب.[2]

المطلب الثالث: أطوار التسعير البترولي

[1] – نواف الرومي، مرجع سابق، ص 23،24 .

[2] محمد أزهر سعيد السماك ،"**دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**"، الطبعة الأولى ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة الموصل،1979 1980 ص226.

إن مشكلة الأسعار الاحتكارية هي مشكلة سياسية واقتصادية في آن واحد ويلعب الصراع المتواصل سياسيا واقتصاديا،ونسبة القوى بين المجموعات المتصارعة دوره في خلق أشكال محددة للأسعار الاحتكارية.

وأسعار البترول هي مثال واضح عل صحة الحقائق الواردة أعلاه فمنذ بداية القرن العشرين سيطر كارتيل الدولي للبترول ، والذي يضم ثماني شركات احتكارية بترولية ، منها خمس شركات أمريكية، هي ستاندرد ،واستطاع هذا الكارتيل الدولي أن يسيطر على صناعة البترول العالمية في مختل مراحلها، من استكشاف، وتنقيب وإنتاج،و تخزين، و تسويق، و تكرير، وصناعات بتروكيمياوية ، وتمكن هذا الكارتيل عن طريق ممارسة هذه العمليات مجتمعة، أن يتلاعب بأسعار البترول، والحصول على الأرباح الاحتكارية عن طريق سياسة الأسعار، ونقل الأرباح من مرحلة إلى أخرى.

وساعد الشركات البترولية الاحتكارية في فرض هذه السياسة للأسعار الاحتكارية عوامل عديدة تتعلق بالصناعة البترولية، كل هذه العوامل ساعدت في فرض أسعار احتكارية من جانب الكارتيل الدولي للبترول، بحيث كانت أسعار البترول الخام تأخذ شكلا اسميا في الغالب، وتقل بشكل كبير عن السعر الذي تفرضه القواعد الاقتصادية، بينما كانت أسعار المنتجات البترولية مرتفعة الأمر الذي يضمن للشركات البترولية الكبرى ، ولحكوماتها الحصول على أقصى الأرباح على حساب شعوب البلدان النامية.ومهما كانت أشكال أسعار البترول في ظل السوق الاحتكاري ثابتة،أو متبدلة ، مرتفعة أو منخفضة فهي تسمى اقتصاديا أسعارًا احتكارية ،لأنها تضمن أرباحًا احتكارية عالية للشركات البترولية.[1]

جاء تطور تسعير البترول الخام وطرق تحديده متأثرا وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها،ومن الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى أربعة فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها هي:

أولا:مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق:

مرحلة قبل عام**1939**وتتميز هذه المرحلة بأسعار مرتفعة نسبيا للنفط الخام المصدر من المشرق العربي، بالقياس للنفط الأمريكي، ويعود لأسباب عديدة أهمها أن الاحتكارات النفطية كانت تدفع لحكومات الشرق الأوسط

[1] محمد علي عبد الكريم الماشطة ،"**الطاقة– النفط** "، دار الثورة للصحافة والنشر إصدار النفط والتنمية ، 1977،ص 141- 142- 143.

نسبة محددة من النقود عن كل طن منتج تقدر بحدود أربعة شلنات لكل طن أو ما يقارب من عشرين سنتًا أمريكيا.

وفي هذه الفترة بالذات نشأ ما يسمى نظام الأساس لأسعار النفط الخام وساعد هذا النظام في فرض أسعار احتكارية عالية، واتخذ نظام الأساس للأسعار النفطية ثلاثة أشكال أساسية:

1. **نظام نقطة الأساس الواحدة:(1920–1939)**:منذ أن اكتشف النفط وحتى العقد الثاني من القرن العشرين لم يوجد نظام يحدد هيكل الأسعار العالمية له.فقط كانت تحدد أسعار النفط الخام في الولايات المتحدة إلى حد ما تبعا إلى درجة التنافس بين شركات النفط وقد أدى اتفاق الشركات النفطية الأمريكية إلى فرض نظام تسعير خاص بالأسعار المعلنة للنفط، عرف بنظام بنقطة الأساس الأحادية .

ومنذ اكتشاف النفط في بلدان الخليج العربي لم يوضع نظاما معينا لتحديد أسعار هذا النفط إلا في العقد الثاني من القرن العشرين حيث طبق نظام الخليج **Gulf- plus system** لتسعير النفط المصدر من أي مكان في العالم. وقد كانت نقطة الأساس في هذا النظام هي الأسعار المعلنة لنفط الحقول القريبة من خليج المكسيك. ووفقا لهذا النظام فإن سعر النفط المصدر من أي ميناء في العالم يكون مساويا لسعر خليج المكسيك مضافًا إليه تكاليف النقل والتأمين من الخليج إلى ميناء التفريغ وليس من ميناء الشحن إلى ميناء التفريغ ، وتم اختيار نفط خليج المكسيك كأساس لارتفاع تكاليف إنتاجه .[1]

2. **نظام نقطتي الأساس المزدوجة:(1939-1945)**

وفي ظروف الحرب العالمية الثانية، بدأ نظام نقطة الأساس الأحادية يضعف وتحت ضغط الحكومتين الأمريكية و الانجليزية، اضطرت الشركات النفطية اختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي، ونتيجة ظهور احتياطات نفطية كبيرة في دول الشرق الأوسط والخليج العربي ، وهكذا بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوج لتحديد الأسعار المعلنة ،حيث حددت أسعار النفط الجديدة في الخليج العربي بحدود مقاربة لأسعار نقطة الأساس السابقة في خليج المكسيك ،فأصبح بإمكان المشترين أن يدفعوا

[1] محمد أزهر سعيد السماك ،"**دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية** "،مرجع سابق ،ص 228.

منذ ذلك الوقت أسعارًا معلنة محددة مضافا إليها أجور الشحن و التأمين من أقرب الخليجين إليهم، حيث تم معادلة نقطة منطقة الخليج العربي و خليج المكسيك في ميناء"**ميناك**" بنابولي الإيطالية.[1]

الاحتكار العالمي لنظام خليج المكسيك انتهى، وظهر الخليج العربي في المعادلة التسعيرية كثاني نقطة أساس في الحساب محدثا نظام الإعلان السعري فوب **(FOB)** للخدمات لباقي دول العام من دون الولايات المتحدة الأمريكية، هذا النظام مبني على تثبيت أسعار البترول الخام من خلال المساواة لأسعار سيف**(CIF)** في سوق محدد.

منذ ذلك الحين أصبح لنظام التسعير في العالم نقطتا أساس هما:

- خليج المكسيك
- الخليج العربي

لعدم تمكن قوى العرض والطلب من التحكم في أسعار البترول خلق هذا جو من التباين في المصالح. خرجت أوروبا منهكة من الحرب العالمية الثانية ،وأصبحت نيويورك نقطة لموازنة أسعار بترول الشرق الأوسط منذ **1948** مع أسعار الخام فنزويلا وفق المعادلة: [2]

سعر الخليج العربي= سعر بترول خليج المكسيك + تكاليف النقل إلى نيويورك – أجور النقل من الخليج العربي إلى نيويورك

3. نظام نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:(1946-1950)

مع نهاية الحرب العالمية الثانية تم العمل نظام تسعير شبيه بنظام نقطة الأساس المزدوجة، حيث تم معادلة نقطة منطقة الخليج العربي وخليج المكسيك عوض ميناء "**ميناك** "بنابولي الإيطالية، بميناء آخر هو "**ساو ثمبتون**"، في غرب انجلترا، وذلك بعد تراجع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح يحتسب في هذه المرحلة كما يلي، سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساوثمبتون بغرب انجلترا.[3]

[1] سالم عبد الحسن رسن ،"**اقتصاديات النفط**"، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999، ص 195.

[2] ضياء مجيد الموسوي ،"**ثورة أسعار النفط 2004** "،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص 59.

[3] سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق، ص 195.

ولما كانت الحكومة الأمريكية يهمها أيضا خفض السعر في أوروبا حيث كانت تتحمل نفقات طائلة طبقا لمشروع مارشال ، فقد ضغطت على الشركات للوصول إلى حل وسط بموجبه سمح لبترول الشرق الأوسط بأن يرتفع قليلا إلى مستوى **1.75** دولار/ للبرميل (**FOB** العربي الخفيف) مع سعر **2.75** دولار للبرميل في خليج المكسيك وبذلك يكون خط الاستواء هو نيويورك عام **1950**.[1]

ثانيا:مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل:[2]

1. نظام قاعدة الأسعار المتحققة (1950-1960):

وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي في خليج المكسيك لتحديد أسعار البترول غير الأمريكي، حيث تزامن هذا النظام مع ظهور شركات البترول الوطنية التي كانت تقدم تسهيلات للمشتري وتعمل بهذا السعر عوض السعر المعلن لأن الصفقات كانت طويلة الأجل و بكميات كبيرة جدًا، وكان هذا ساريا قبل تأسيس منظمة الأوبك.

2. نظام قاعدة سعر الإشارة (1960-1970):

في سنة **1960**تأسست منظمة الأوبك للحد من انهيار أسعار البترول وتدني عوائد الدول النفطية، وعرفت الأسعار في ظل سيطرتها على السوق النفطية انتعاشا واستقرارًا، ومع تزايد هيمنتها وحجم احتياطاتها فإنها كانت تفرض السعر المتعامل به وفق نظام سعر الإشارة للبترول العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي،في ظل نظام اتفاقيات المشاركة مع الشركات النفطية الكبرى، وهذا السعر يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق.

3. نظام قاعدة السعر الرسمي (1970-1980):

عرفت هذه المرحلة تصحيحًا هيكليًا لسعر البترول من طرف منظمة الأوبك عامة و الدول العربة خاصة، أدى إلى ارتفاع الأسعار بناء على ما جاء به اتفاق كاركاس ديسمبر **1970** الذي أوصى بضرورة اختلاف أسعار الخامات حسب اختلاف درجة كثافة البترول النوعية، واتفاقية طهران فيفري **1971** التي نصت على رفع أسعار

[1] صديق محمد عفيفي "**تعريف البترول**"، مكتبة عين الشمس،مصر،2003،ص254 .

[2] محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي** "، مرجع سبق ذكره ، ص 206.

البترول الخام تفاديا للتضخم المستورد من الدول الصناعية، و اتفاقية جنيف ديسمبر **1972** التي نصت على مراعاة تغير سعر صرف الدولار في تسعير البترول، وفي **1973/10/15** قررت دول الخليج العربية و إيران وقف إمداداتها النفطية مما أدى إلى ارتفاع سعر البترول بـ**70 %** فأصبح تسعير البترول مسألة تنفرد بها منظمة الأوبك عن طريق قاعدة السعر الرسمي التي يتحدد السعر وفقها على أساس الخامات المكونة لسلة الأوبك .[1]

ثالثا:مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة:(1980– حاليا)

إن التغيرات التي عرفتها السوق البترولية، جعلت العمليات التجارية فيها تتم إما في سوق حرة أو عن طريق عقود طويلة المدى.

والسوق الحرة أنشأت منذ نصف قرن من طرف الشركات النفطية الكبرى بهدف ضمان توزيع المنتجات البترولية لنفسها وتوفير حاجيات السوق الأوروبية ولم تكن هذه السوق أبدًا سوقًا للبترول الخام لكن منذ سنة **1983** تغير اتجاهها لسببين رئيسيين :[2]

1 .الحصار البترولي 1973 :و الذي من خلاله لجأ بعض المنجين والمستوردين لاستعمال سوق روتردام ليكون البترول الخام في قبضتهم.

2 .التغير في هيكل الصناعة البترولية :وهذه التغيرات جعلت من السوق الحرة سوق مرجعية للبترول الخام كون الوضع القانوني للشركات البترولية في البلدان المنتجة تغيرت والولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بعد أزمة 1973، أكبر مستورد للخام

المبحث الثاني: تطور سعر البترول و محدداته.

إن معرفة العوامل المحددة لسعر النفط أمر مهم خاصة للدول المنتجة له، حيث أن معرفة هذه العوامل تساعد على إحداث تغيرات عليها زيادة أو نقصانًا من أجل ضمان استقرار أسعار النفط، تمكنها من الحصول على موارد مالية هامة لتلبية حاجة الاقتصاد والمجتمع فيها، كما أن الدول المستوردة للنفط تبقى اقتصادياتها مرتبطة بالنفط

[1] محمد أزهر سعيد السماك، مرجع سابق. ص 242-249

([2])- شرقي جوهر: "**بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية**"، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، دفعة 2002-2003 ، ص:94

وأسعاره فمعدلات النمو فيها معرضة لعدم الاستقرار لتقلب أسعار النفط، وتتنوع هذه العوامل وتتشابك فيما بينها.

المطلب الأول: العوامل المحددة والمؤثرة على أسعار البترول.

إن من يلاحظ حركة تطور أسعار البترول منذ القدم حتى العصر الحالي، يرى أن هذه الأسعار ترتبط وتتأثر بعوامل عدة، منها ما هي طبيعية ومنها ما هي سوقية و منها ما هي سياسية، وكل هذه التغيرات و التأثيرات فرضت نفسها على اقتصاد العالم ككل، فالدول المنتجة لهذه السلعة يتأثر نموها الاقتصادي بانخفاض هذه الأسعار، خاصة إذا كانت هذه الدول تعتمد في ميزانياتها على البترول باعتباره أهم مصدر مواردها، وينطبق هذا الحال على الجزائر. أما الدول المستهلكة للنفط فارتفاع أسعار النفط يعرقل نموها الاقتصادي، لاعتباره المصدر الرئيسي للطاقة من خلال سهولة استخراجه ونقله، بالإضافة إلى وجوده أو توفره في مناطق عديدة من العالم.

الفرع الأول:العوامل المحددة لأسعار البترول

أهم العوامل المحددة لأسعار النفط هي عامل العرض والطلب على النفط و الاحتياط العالمي.

أولا:الطلب البترولي ومحدداته:

الطلب على النفط الخام من أهم العوامل المحددة والمؤثرة على سعر البترول، حيث نلاحظ أن خبراء النفط عند تنبؤهم بأسعار النفط المستقبلية، يستندون إلى الكميات المتوقع طلبها من البترول مستقبلا.

1 .مفهوم الطلب البترولي:"يعرف الطلب على النفط على أنه مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية، سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية مكررة، وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة محددة بهدف تلبية تلك الحاجة الإنسانية، سواء كانت لغرض استهلاكي أو لغرض إنتاجي.[1]

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن الطلب العالمي على البترول ينقسم إلى:

-الطلب على النفط الخام.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 147.

-الطلب على المشتقات النفطية.

كما عرفت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) الطلب البترولي على أنه"يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير ومن كميات خاصة أو النفط المكررة الموضوع للتوزيع مباشرة ".[1]

2 .**أنواعه**: وهناك نوعين من الطلب على البترول:[2]

1 .الطلب على النفط بغرض الاستهلاك :فالطلب على النفط الخام كما سبق القول يعتبر طلب مشتق من المنتجات البترولية المكررة لاستخدامه كوقود للتدفئة و استخدامها في قطاعات الاقتصاد المختلفة مثل: قطاع المواصلات و الصناعة و توليد الكهرباء...الخ.

الجدول (1-1):أهم الدول المستهلكة للنفط في العالم عام2004

الدولة	الاستهلاك (مليون برميل يوميا)
الولايات المتحدة الأمريكية	20.7
الصين	6.5
اليابان	5.4
ألمانيا	2.6
روسيا	2.6
الهند	2.3
كندا	2.3
البرازيل	2.2
كوريا الجنوبية	2.1
فرنسا	2.0
المكسيك	2.0

المصدر:الوكالة الدولية للطاقة **www.eia.doc.gov**

[1] العمري علي ،"**دراسة تأثير تطورا ت أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006**"، مذكرة ماجستير فرع اقتصاد كمي ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،دفعة 2008 ،ص:37,

[2] التقرير الاستراتيجي العربي (2004 -2005) ،يوم 15-01-2015 ،**www.ahram.org.eg** ،ص:02.

الشكل رقم(1 –1):أهم الدول المستهلكة للنفط عام 2004

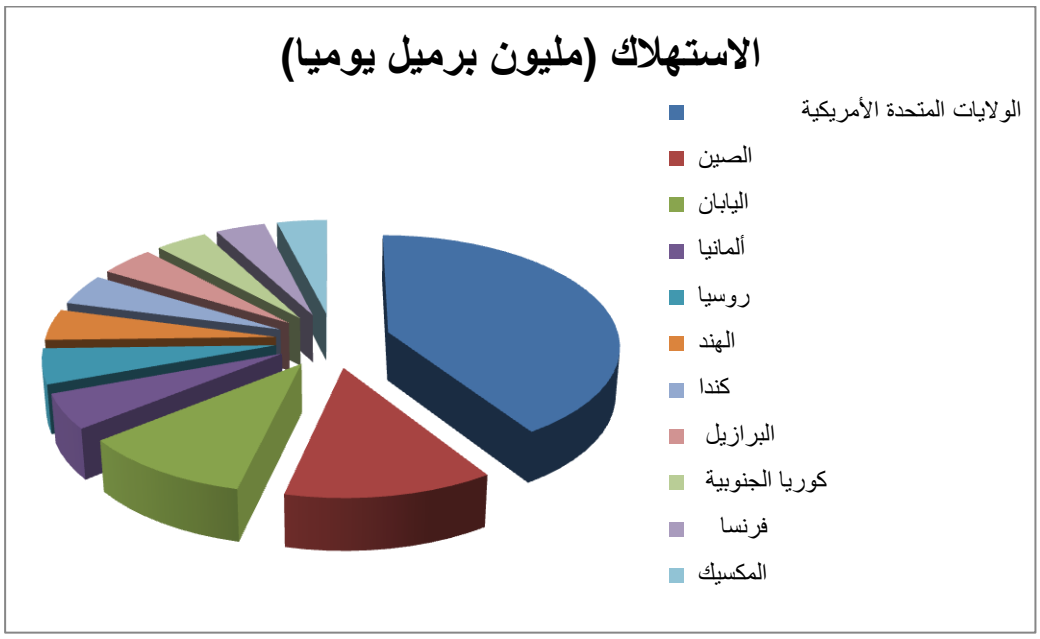

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم(**1 –1**)

1) الطلب على النفط من أجل المضاربة:

تؤدي المضاربة إلى زيادة حجم الطلب مع ثبات العوامل الأخرى، بحيث ينتقل منحنى الطلب الى الأعلى بما يدفع الأسعار إلى الارتفاع ، وقد ظهرت المضاربة في سوق النفط منذ منتصف الثمانينات فيما يعرف "**بالعقود المستقبلية** "

كما يتركز الطلب على النفط عالميا في مناطق أهمها أمريكا الشمالية ، أوروبا وشرق آسيا و التي تعتبر أكبر المستوردين للنفط و ذلك حسب درجة تقدمها الاقتصادي و معدلات نموها وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(1-2):تطور الطلب العالمي على النفط الخام خلال الفترة (2004-2007) حسب المناطق

الوحدة:مليون برميل يوميا

2007	2006	2005	2004	الدولة/ السنوات
20.70	**20.69**	**20.80**	**20,73**	الولايات المتحدة الأمريكية
2.33	**2.26**	**2.30**	**2.30**	كندا
1.09	**1.07**	**1.07**	**1.05**	استراليا و نيوزيلندة
4.97	**5.16**	**5.31**	**5.29**	اليابان
2.21	**2.17**	**2.19**	**2.16**	كوريا الجنوبية
1.94	**1.96**	**1.99**	**2.01**	فرنسا
2.47	**2.66**	**2.65**	**2.67**	ألمانيا
1.68	**1.73**	**1.75**	**1.79**	ايطاليا
1.76	**1.82**	**1.83**	**1.80**	بريطانيا
4.28	**4.21**	**4.07**	**4.04**	روسيا
7.59	**7.20**	**6.72**	**6.44**	الصين
34.53	**33.77**	**32.97**	**32.05**	دول أخرى
85.54	**84.70**	**83.65**	**82.33**	مجموع الطلب العالمي على النفط الخام

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة www.eia.doe.gov بتاريخ:17 -02 -2015 .

من الجدول السابق يتبين لنا أن الطلب على النفط الخام في أهم الدول الصناعية الكبرى وبعض الدول النامية الصاعدة خلال الفترة **2004-2007** هو في حدود **60%**من الطلب العالمي، كما أن تغير الطلب على النفط الخام في هذه الفترة صغير جدًا مما يؤكد قلة مرونته في المدى القصير.

3 .محدداته:

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة الأفراد و المؤسسات في الحصول على هذه السلعة ، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة ،[1] ويتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل أهمها:[2]

1) معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي: تعتبر الطاقة و خاصة البترول عنصر أساسي للعملية الإنتاجية و عملية التطور الاقتصادي، فالبترول محرك فعال لهذا التطور، فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك البترول خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل.[3] يعد النمو الاقتصادي أهم عامل مؤثر في الطلب البترولي وفق علاقة طردية أي أن النمو الاقتصادي العالمي الناتج عن عملية التقدم التقني والصناعي، يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبها زيادة في الاستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب على النفط ، و بالعكس فان كل انخفاض في النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالتقلص ، أي أن العلاقة بين المتغيرين هـ علاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر في الآخر.

2) المناخ :قد لا يعتبر المناخ عاملا أساسيا لكنه عامل مؤثر في الطلب على النفط في المدى القصير ، حيث أن اختلاف فصول السنة و اختلاف درجة الحرارة بين الشتاء والصيف و بين مناطق العالم، تؤدي الى اختلاف الكميات المطلوبة من النفط، حيث في الشتاء مثلا يزيد الطلب على المشتقات النفطية خاصة وقود التدفئة، كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطلب على النفط مثل الأعاصير التي ضربت أمريكا الشمالية والوسطى سنة **2005** وأدت إلى تعطيل مصانع التكرير مما أثر على العرض النفطي أولا ثم على الطلب على النفط.

3) النمو السكاني:[4] يعتبر عامل أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فان ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ففي سنة **1950** كان عدد السكان العالم **2.5** مليار نسمة استهلكوا **11.7** مليار

[1] هاشم علوان حسن، و جاسم محمد عبد الله ،"**اقتصاديات الموارد الطبيعية** "، بغداد ،1992، ص: 320.

[2] سالم عبد الحسن رسن ، مرجع سابق، ص: 157.

[3] محمد أحمد الدوري ، مرجع سابق، ص: 149.

[4] صباح نعوش "**إلى أين أسعار النفط** " مجلة أخبار النفط والصناعة ، الإمارات العربية المتحدة أكتوبر 2000 متوفرة على الموقع التالي:
www. Moenr .gov .ae

برميل نفط، أما سنة **1999** كان عدد سكان العالم **6** مليار نسمة استهلكوا **96.2** مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة **2050** إلى **9** مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي **200** مليار برميل نفط.

4) الاستقرار السياسي و الأمني في العالم:الاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات البترولية، وهذا ما يدفع الدول الأكثر للبترول للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة وبأي سعر وهذا تخوفا من نقص الإمدادات، وتمثلت هذه الأحداث عام **2004** في الاضطرابات العمالية في نيجيريا و الهجمات المتكررة على إمدادات النفط والمنشآت النفطية في العراق و لمملكة العربية السعودية و الاستفتاء العام للانتخابات الرئاسية في فنزويلا وإعصار إيفان في خليج المكسيك و الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة على منظمة أوبك ، وغيرها وما يثيره من تخوف بين الحين والآخر حول انقطاع إمدادات النفط، وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على أعلى الأرباح.[1]

5) سعر النفط الخام: يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية التي تؤثر على الطلب على النفط الخام ،و العلاقة بينهما عكسية حيث من المعروف تاريخيا أن كل انخفاض في سعر النفط يقابله سعي الدول المستهلكة الى التوسع في الطلب على النفط سواء في صورته الخام أو في شكل منتجات نفطية مشتقة .

6) أسعار السلع البديلة :تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة و بأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم هذه السلع البديلة و المنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، ، الطاقة الشمسية و الطاقة الذرية ، وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات فنية و تكنولوجية و أساليب متطورة و متقدمة لاستغلالها و إنتاجها و استعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف و محدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط.

[1] ضياء مجيد الموسوي مرجع سابق، ص: 29.

ثانيا: العرض البترولي ومحدداته:

يعد العرض النفطي الجانب الثاني من معادلة سعر النفط، حيث يؤثر عليه بطريقة مباشرة، فكلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار نحو الانخفاض والعكس صحيح،أي العلاقة بين هذين العاملين علاقة عكسية.[1]

1 .مفهوم العرض البترولي:"هو تلك الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في السوق، من أجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين."[2]

يتمثل العرض النفطي في كل النفط المنتج أو معظمه وقد يضاف جزء من الاحتياطي استعدادًا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب، أو حدوث اختلال في الإمدادات النفطية، كما أن طبيعة النفط تجعل أنتاجه وعرضه في المدى القصير محدودا وذلك في ظل العقبات التالية:[3]

-عقبات فنية متعلقة بطاقة الإنتاج القصوى.

-عقبات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الاستثمارات النفطية في المدى القصير لأنها تدوم فترة أطول وتتطلب إمكانيات مالية ومادية كبيرة جدًا.

-محاولة الإبقاء على استقرار سعر النفط من خلال الإبقاء على مستوى العرض النفطي السائد في تلك الفترة.

إن مرونة العرض البترولي تكون مرنة في المدى القصير والمتوسط راجع لكون استمرارية العملية الإنتاجية وبصورة متزايدة يؤدي إلى إمكانية تزايد العرض، وفي نفس الوقت إمكانية تناقصه، أما في المدى الطويل فقلة المرونة راجع إلى تعذر استمرارية العملية الإنتاجية البترولية التي تؤدي إلى إمكانية التناقص التدريجي للعرض البترولي، وكل هذا راجع للأسباب التالية:

- ✓ أسباب جيولوجية مثل تناقص الاحتياطي البترولي.[4]

---

[1] جمعية رضوان ، **"تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970_2004"**، مذكرة ماجستير ،تخصص اقتصاد كمي عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص35.

[2] محمد أحمد الدوري ، مرجع سابق، ص147.

[3] حمادي نعيمة ،**"تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"**مذكرة ماجستير ،تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 2009، ص72.

[4] الاحتياطي البترولي هو الكمية المكتشفة علميا والمقدرة كمياتها بصورة دقيقة لكن جزئية وغير نهائية ويمكن استخراجها بوسائل الإنتاج المتوفرة

✓ أسباب اقتصادية مثل ارتفاع كلفة الإنتاج ومنافسة أسعار السلع البديلة.

تركز إنتاج البترول وعرضه لدى الدول النامية خاصة، من خلال إنتاج منظمة أوبك بالإضافة إلى الدول المنتجة من خارج الأوبك، مما يجعلها مؤثرة على السوق النفطية العالمية في جانب العرض،والجدول الموالي يمثل تطور العرض العالمي للبترول الخام حسب المناطق.

الجدول(1-3):تطور عرض البترول الخام حسب بعض المناطق خلال الفترة 2004-2007

الوحدة :مليون برميل يوميا

الدولة / السنوات	2004	2005	2006	2007
الولايات المتحدة الأمريكية	8.700	8.322	8.331	8.457
الخليج العربي و إيران	22.997	23.892	23.631	23.109
دول منظمة أوبك	34.449	36.092	35.832	35.421
دول خارج منظمة أوبك	23.711	24.709	24.608	24.277
العرض العالمي	83.105	84.582	84.544	84.440

المصدر:الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية ***www.eia.doe.gov*** بتاريخ 05 -01 -2015 .

من الجدول يتضح لنا أن أغلب الإنتاج والعرض النفطي يأتي من الدول العربية ومن دول منظمة أوبك، كما أن العرض النفطي يتغير بنسب قليلة ويعرف بعض التراجع منذ سنة **2005** وكان ذلك التخفيض متزامنا مع ارتفاع الأسعار في هذه الفترة.

2 .محدداته:

رغم أن الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتبر أهم عارض للنفط في السوق العالمية إلا أن المتحكم الحقيقي في عرض البترول هي الشركات النفطية العالمية نظرًا لتوفيرها لاستثمارات ضخمة وتقنيات جد مطورة في الصناعة النفطية ترفع بها إنتاجها وعرضها من النفط بالإضافة إلى شركات النفط الوطنية التي تمثل القطاع العام للدولة

المنتجة وتتميز بحكم حجم الاحتياطات النفطية التي تشرف عليها وافتقادها للتكنولوجيا الرائدة، ويخضع العرض البترولي العالمي لعدد من المحددات أهمها :[1]

1) الطلب على البترول :يعتبر الطلب على البترول من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، انطلاقا من فكرة الطلب يخلق العرض، إذ لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة.

2) السعر: إن ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى الزيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3)المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:يلعب المستوى التكنولوجي دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية التي تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

4) المصادر البديلة للنفط وأسعارها:جودة المنتجات البديلة وانخفاض أسعارها تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

5) الأوضاع السياسية و الظواهر الطبيعية: خلال حروب و أزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1980 ، ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق و أفغانستان وملف إيران النووي و غيرها من القضايا.

ثالثا: الاحتياطي البترولي ومحدداته

انه وفي أول الأمر يجب التمييز بين الموارد النفطية والاحتياطات، فالموارد النفطية هي مجموع الموارد النفطية المتاحة في القشرة الأرضية سواء كانت هذه الموارد مكتشفة أو غير مكتشفة،أما الاحتياطات النفطية فهي تعني ذلك الجزء من الموارد القابلة للاسترجاع والاستخراج و التسويق في ظل الشروط الحالية للسوق، وبهذا فإن الاحتياطي لا يعني مجرد الكمية الموجودة في باطن الأرض وإنما يعني الأبعاد الأساسية للمعروض مستقبلا آخذا

[1] حسين عبد الله ،" **مستقبل النفط العربي** "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية، 2006 ص: 136 .

بعين الاعتبار تكلفة الاستخراج والوقت الاقتصادي (العمر) الذي يأخذه الاحتياطي، وبالتالي فالاحتياطي النفطي يخضع لمتغيرين هما:[1]

-التطور التقني.

-الشروط التي تفرضها السوق النفطية.

1 .مفهوم الاحتياطي النفطي: وهو الثروة النفطية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي و التقني و تتأثر مسألة تحديد الاحتياطي النفطي بالتغيرات الحاصلة في التكنولوجية المعتمدة في عمليات البحث والاستخراج أو الكلفة ومستويات الأسعار لهذه المادة الأولية.[2]

2 .أنواعه:

إن تقدير احتياطات النفط أو الغاز الطبيعي في العالم مسألة مثيرة للجدل الدائم، لأنه لا يوجد تحديد دقيق للاحتياطات، متفق عليه ومقبول من طرف الجميع ولهذا نجد أربع أنواع من الاحتياطات وهي:[3]

الاحتياطات المؤكدة: تشير الاحتياطات المؤكدة إلى الكميات من المحروقات القابلة للتحصيل و الإنتاج بدرجة معقولة من اليقين، انطلاقا من المكامن المعروفة وفق الشروط الاقتصادية و التقنية المتوفرة في تلك اللحظة. يرمز لها بعض الصناعيين بالرمز **p90** للدلالة على أنها يمكن أن تنتج بنسبة **90%**.

[1] بلمرابط أحمد، "**البترول ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960 –1989** "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع التخطيط، جامعة الجزائر،1992 -1993 ،ص: 61 .

[2] مشدن وهيبة،"**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973 –2003**" مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005 ،ص:24 .

[3] محمدعلي الحسيني،" **احتياطات النفط في بلاد المسلمين**"،2001،ص:40.

الجدول رقم (1 –4):احتياطي النفط الخام المؤكد(2003–2006) **ألف برميل يوميا**

country \ year	2003	2006	Change
Saudi arabia	261.8	266.8	5.0
Iran	89.7	132.5	42.8
UAE	97.8	97.8	unchang
Kuwait	96.5	104.0	7.5
Qatar	15.2	15.2	Unchang
Nigeria	24.0	35.9	11.9
Libya	29.5	39.1	9.6

المصدر:محمد ختاوي، "النفط وتأثيره في العلاقات الدولية"،دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص346.

ولقد قدر الاحتياط النفطي العالمي سنة **2007** بأكثر من ألف مليار برميل من النفط.و للتذكير، في عام **1973** كان ما يسمى بنادي روما، والذي تحول في ما بعد إلى مجلس الوحدة الاقتصادية الأوروبية، كان قد أعد دراسة، آنذاك، تشير إلى أن النفط سينضب خلال **25** سنة، استنادا إلى أن الاحتياطي النفطي كان لا يتجاوز في ذلك الوقت حوالي **550** مليار برميل. بمعنى أن هذا الاحتياط قد تضاعف عمل كان عليه آنذاك،في الوقت الذي استهلك فيه ما يقارب ذلك الاحتياط خلال الثلاثين سنة الماضية.

ويقع نحو ثلثي احتياط النفط العالمي، أي ما يقارب **70%** منه، في منطقة الشرق الأوسط. وتستأثر **5** دول بنسبة **62%** تقريبا من النسبة السابقة، وهي مطلة على الخليج العربي، وتتمثل بالمملكة العربية السعودية، والعراق، والإمارات العربية المتحدة، وإيران، والكويت.وكان ثمة آمال كبيرة مبنية على منطقة بحر قزوين غير أن آخر دراسة ظهرت في الأيام الماضية ، من قبل جهة روسية معتمدة، أشارت إلى أن مجموع الاحتياطات التي من الممكن أن تظهر في بحر قزوين خلال السنوات العشر القادمة، لا تضاهي غير احتياطي دولة واحدة من الدول الخمس السابقة.[1]

[1] عبد الحي زلوم وآخرون، "**مستقبل الاقتصاد العربيين النفط والاستثمار**"، دار الفارس للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى،2008،ص54 .

الاحتياطات المحتملة والممكنة:فالمحتملة هي الاحتياطات أو الكمية الكامنة التي يمكن الحصول عليها من الآبار المعروفة. أما الاحتياطات الممكنة هي الكميات من المحروقات القابلة للاكتشاف انطلاقا من مكان غير محدد بدقة بعد،[1]ويمكن أن تستخرج بشروط تقنية واقتصادية مقبلة خلال **30** سنة من المستقبل.ويرمز لها بالرمز**10** **P** للدلالة على أنها يمكن أن تنتج بنسبة **10%**.

الاحتياطات القصوى:وهي عبارة عن الكمية المحصل عليها من جميع الاحتياطات المؤكدة والمحتملة والممكنة.

الاحتياطات غير المحققة أو غير متفق عليها: وهي احتياطات صعبة المنال وتعتبر أنواع النفوط بها من الرديئة وصعبة الاستخراج.و الاحتمال النظري لهذا النوع من الاحتياطات ذو نسبة كبيرة من الاحتياطات السابقة، قدرة في المؤتمر العالمي **بيونس آيرس** عام **1991** بحوالي **176** مليار طن، مقسمة بين كندا، مجموعة الدول المستقلة **CEI** وفنزويلا.

وعموما، ورغم المصطلحات المستخدمة في العديد من الدراسات،ن فإن الاحتياطات المؤكدة هي المعتمدة في أغلبها، أي تلك الاحتياطات التي تم تقديرها بصورة نهائية، وتمت جميع الشروط التقنية والاقتصادية لغرض إنتاجها وتسويقها.

3 .محدداته:

إن تقدير حجم الاحتياطي البترولي يتوقف على مجموعة من العناصر أهمها:[2]

–قياس حجم الطبقة الحاملة للبترول و ذلك بتحديد مساحتها وسمكها.

–تحديد نسبة مسامية و نفاذية الطبقة الحاملة للبترول من خلال اضهار نسبة الفراغات التي تتخلل صخور هذه الطبقة والتي عادة ما تكون مملوءة بالسوائل والغازات.

–نوعية الأساليب والمعدات المستخدمة في البحث والتنقيب عن البترول ومدى تطورها يساعد في دقة تحديد الاحتياطي.

[1] السيد محمد أحمد السريتي، " الموارد الاقتصادية : طبيعية، بشرية، غذائية، بيئية "، مؤسة رؤية للطباعة و النشر والتوزيع، الاسكندرية ، الطبعة الأولى، 2011 ،ص 53 .
[2] حسين عبد الله،" **البترول العربي**"،دراسة اقتصادية وسياسية، دار النهضة العربية ، القاهرة،2003، ص40.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على أسعار البترول

يوجد هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تحركات أسعار البترول الذي أصبح سلعة سياسية على عكس معظم السلع التي تباع في الأسواق العالمية ، وهناك عدد لا يحصى من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى قوانين العرض و الطلب بما يحويه كل متغير من عوامل أخرى مؤثرة بدورها ، فيمكن إجمال أبرزها في العوامل التالية:

أولا:العرض والطلب على البترول في العالم: لقد تصاعد الطلب على الطاقة في العالم، بشكل مستمر، بمعدلات سنوية تتغير بين عام وآخر، بحدود**(2-1.5) %**، ففي عام **2003** بلغ الطلب على البترول نحو **78.8** مليون برميل يوميا، وفي عام **2004** بلغ **82.2** مليونا، وفي عام **2005** بلغ **83.4** .و في عام **2006** ارتفع الطلب إلى **84** مليون برميل.ويمكن القول بداية ، أن عرض البترول ما زال يزيد بقليل على الطلب العالمي، و هذه تمثل حقيقة واعية تفند دعاءات الغرب و مستهلكيه حينما يتحدثون عن أن أحد أهم أسباب نقص الطاقة هي قلة العرض. ويتراوح هامش الزيادة ما بين**(1- 1.5)**مليون برميل يوميا.

وقد بلغت نسبة التصدير من دول (الأوبك) في سنة **2005** نحو **40%** غير أن المصدر الرئيسي يتمثل بالدول خارج نطاق (الأوبك)، وكون نفط الأوبك بمثابة البترول المتمم.[1]

ثانيا:المضاربة في أسواق النفط:

أسعار النفط تعاني من المضاربين في أسواق النفط، فالبعض يشتري ويبيع النفط بالسوق الفورية، والبعض الآخر يمارس عمله في الأسواق المالية و الأسواق الآجلة ذات الصلة بالنفط.

يعد الأثر الكلي للمضاربة بنوعيها يتمثل في اتساع تأرجح الأسعار بين الارتفاع والهبوط، معنى هذا عندما تقل الكميات المعروضة في الأسواق يتجه السعر نحو الارتفاع الى مستويات أعلى مما كان يمكن أن تبلغه فيما لو لم تنشط عمليات المتاجرة بقصد المضاربة. كما أنه حين يزداد المعروض من النفط يميل السعر الى الانخفاض إلى مستويات أقل مما كان يمكن أن تهبط إليه من دون تدخل المضاربين. وفي رأي البعض أن أسعار البترول أصبحت

[1] عبد الحي زلوم ، وآخرون ، مرجع سابق، ص 51- 52 .

أشد تقلبًا في أعقاب المضاربة في حجم المعاملات المالية في البترول. و السبب في ذلك أن المضاربين الذين يشترون المشتقات المالية ويبيعونها لا يلتزمون بتسليم النفط أو استلامه مثلما يلتزم التجار في سوق البيع الفوري.[1]

ثالثا: المخزون النفطي الأمريكي:يعد من العوامل الرئيسية المؤثرة على أسعار البترول أيضا، وذلك بحكم ثقل أمريكا، حيث يتم أسبوعيا إصدار تقريرين من جهتين رئيسيتين في الولايات المتحدة، هما المعهد الأمريكي للبترول ووزارة الطاقة الأمريكية، لتحديد مخزون النفط الخام، و المشتقات النفطية. بالتالي فإن أسعار البترول تتبدل تبعا للأرقام التي ترد في التقريرين. وهكذا يتوالى الصعود والهبوط أسبوعيًا في أسعار البترول،و ليس بشكل سنوي كما كان يتم سابقا.[2]

رابعا:التنظيمات الدولية:

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار البترول:

1 . منظمة الدول المصدرة للبترول opec:ترجع فكرة قيام هذه المنظمة إلى نهاية الستينات و بالذات عام **1959** ومطلع عام **1960** عندما تمادت الشركات الاحتكارية في تخفيض أسعار النفط الخام المصدر من الدول المنتجة إلى حد النصف تقريبا مما ألحق أضرار مادية فادحة في اقتصاديات دول الإنتاج فما كان عليها إلا التفكير في إيجاد صيغ جديدة تكفل مصالحها العليا وتحول دون تبديد موارد ثرواتها.[3] وقد بادرت فنزويلا في أبريل **1959** في القاهرة بدعوة الدول العربية المنتجة للنفط للاشتراك في منظمة واحدة هدفها الأساسي: تحقيق الاستقرار لأسعار النفط في المستوى الذي يحمي اقتصاديات الدول المصدرة من أخطار تقلبات الأسعار.وبناء على مادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين **10**و**14** من شهر ديسمبر **1960** ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة**(OPEC)**، وقد ثبتت الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة في: الإبقاء على أسعار البترول الذي يستغله للكارتل الدولي للبترول خارج حدودها في مستوى مرتفع، و حماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير الى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية

[1] ضياء مجيد الموسوي، **"ثورة أسعار النفط 2004 "**، مرجع سابق، ص 66 -67 .

[2] عبد الحي زلوم ، وآخرون، "مرجع نفسه"، ص 59 .

[3] محمد أزهر سعيد السماك، **"اقتصاديات النفط والسياسة النفطية"** مرجع سابق، ص 116 .

منتظمة ،و فوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.[1]

2. الوكالة الدولية للطاقة (IEA): هي منظمة دولية تمثل احتكار المستهلك للنفط، تأسست بعد أزمة الطاقة **1973** بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية في **15** نوفمبر **1974** وهي منظمة تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[2]

وهي تهدف في الأساس إلى تقوية موقف المستهلكين للنفط من خلال تشجيع أعضائها على الاحتفاظ على المخزون التجاري والاستراتيجي كبير من النفط تستطيع به التأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض إنتاج دول الأوبك و قلة العرض النفطي، تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها .[3]

خامسا:عوامل الجيو سياسية: قيام روسيا بإيقاف إمدادات الغاز إلى أكرا نيا، وهي أول بادرة من نوعيها تسجل في مجال استخدام صادرات الطاقة لاعتبارات سياسية، للضغط على دول أخرى واعتبر ذلك مؤشرًا سلبيا. نشوب النزاع المسلح على نيجيريا، والذي لم تزل أثاره مستمرة حتى الآن. تصاعد مشكلة الملف النووي الإيراني. الاضطرابات السياسية والأمنية في العراق وهبوط معدلات التصدير منه.[4]

المطلب الثاني: أسباب ارتفاع أسعار البترول

تعددت الأسباب التي أدت إلى الارتفاع المفاجئ و الكبير في أسعار النفط ويمكن أن نجملها فيما يلي:[5]

أولا:الاستهلاك العالمي:من المعلوم أن أي سوق يتكون من شقين أساسيين هما العرض والطلب وزيادة الطلب تعني زيادة الاستهلاك الناتجة عن تشغيل المصانع وزيادة الطلب تعني انتعاش النمو الاقتصادي الأمر الذي يرفع من أسعار البترول ويذكر أن الاستهلاك العالمي من البترول وصل سنة **2011** إلى **82** مليون برميل يوميا

ثانيا:انخفاض الدولار:من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها أثر مباشر على ارتفاع أسعار البترول الانخفاض المستمر للدولار، في حين أن العلاقة بين سعر البترول والدولار معقدة ،ففي الوقت الذي يؤدي

[1] عبد القادر سيد أحمد: "**الأوبك ماضيها ، حاضرها و أفاق تطورها**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص: 75 .

[2] محمد أزهر السماك " **اقتصاديات النفط**" ،دار الكتب للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 1981، ص : 157 .

[3] حسين عبد الله ،" **مستقبل النفط العربي**" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت- لبنان ،الطبعة الثانية ،2006 ،ص: 276 .

[4] عبد الحي زلوم ،و آخرون، "مرجع سابق"، ص: 51 .

[5] منتدى قضايا الساعة،"أثر تقلبات أسعار البترول عل الاقتصاد الجزائري "،الأحد 7 أوت 2011 ،على الساعة 19:18 ،ص 2 .

فيه انخفاض الدولار إلى رفع أسعار البترول، يسهم ارتفاع أسعار البترول في تخفيض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات البترول الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، وتتصف هذه العلاقة بين هاذين المتغيرين بالعكسية.[1]

ثالثا:التوترات والتهديدات:تؤثر الاضطرابات السياسية في مناطق أنتاج النفط بشكل مباشر على الأسعار، ومن أبرز الأمثلة:[2]

- النزاع بين الحكومة الفنزويلية وشركات النفط.
- الغزو الإسرائيلي للبنان عام **2006** .
- الأزمة النووية الإيرانية،حرب العراق
- كان لنشوب حرب رمضان أكتوبر **1974** بين مصر وسوريا من جهة واسرائيل من جهة أخرى، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، الأثر المباشر في زيادة الارتفاع في الأسعار.

رابعا:أزمة الائتمان:أدت أزمات القروض الرهن العقاري بالولايات المتحدة في صيف **2007** ، واضطراب سوق المساكن الى ضعف الثقة في الاقتصاد الأمريكي الذي يشهد تباطؤا مستمرًا دون ظهور مؤشرات تؤكد انتعاشه.

خامسا:إنتاج المصافي:تؤدي زيادة الطلب على المنتجات المكررة إلى ارتفاع أسعار الخام ، خاصة في الولايات المتحدة التي تعد أكبر مستهلك عالمي، بالرغم من زيادة طاقة المصافي في الولايات المتحدة من **12** مليون برميل يوميا سنة **1970** إلى **17.43** مليون برميل في **2006**، فان الزيادة الموسمية في استهلاك المنتجات تدفع أسعار الخام إلى الأعلى.[3]

المطلب الثالث: تطور أسعار البترول

إن المتتبع لتاريخ أسعار البترول و تطوراته يوقن أن سعر البترول لم يخضع لوتيرة ثابتة انما كان يتم وفقا لمصالح الشركات البترولية ، مما ساهم في تعدد أشكاله حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة هذه الشركات، وعند دراستنا لتطور أسعار البترول نجد أننا أمام مرحلتين متميزتين من حيث الكمية التي كانت تتحدد بها أسعار البترول و

[1] سعد الله داود، "**تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على استقرار الأسعار، 2008 – 2010**" ، مجلة الباحث ، جامعة الجزائر 3 ،عدد 09 /2011 ،ص: 216 .

[2] طاهر حمدي كنعان، وآخرون، "هموم اقتصادية عربية :التنمية، التكامل، النفط، العولمة"،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،2001 ،ص129 -130 .

[3] www .aljazeera.net

التغيرات التي طرأت عليها. المرحلة الأولى بدأت مع اكتشاف البترول و انتهت عام **1970**، والمرحلة الثانية منذ عام **1970** و حتى وقتنا الحالي.

أولا:تطور أسعار البترول قبل عام 1970:

1 .تحليل التطور التاريخي لأسعار البترول منذ ظهور الشركات النفطية حتى تأسيس الأوبك:

سيطر على الصناعة البترولية منذ أن أكتشف النفط عدد قليل من الشركات سواء كان ذلك في مجال الاستخدام أو النقل و التسويق أو التكرير، وهذا ما يعرف اقتصاديا باحتكار القلة، وقد أدى اتفاق هذه القلة فيما بينها، بشأن تقسيم الأسواق والتسعير، الى وجود كارتل نفطي.

وقد أدى وجود هذا الاحتكار النفطي الى السيطرة الكاملة للشركات على عملية تسعير البترول بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى، وكان ذلك دائما على حساب مصالح الدول المنتجة، وحتى أحيانا على حساب مصالح الدول المستهلكة.

وقد تم اعتماد لتسعير النفط العالمي على :

- **نقطة أساس وحيدة للتسعير؛**
- **الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير؛**
- **اتفاقيات مناصفة الأرباح.**[1]

2 .تحليل التطور التاريخي لأسعار البترول منذ عام 1960- 1670(منذ نشأة الأوبك حتى 1970):

في سبتمبر **1960** في مؤتمر بغداد تم إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، وقد حضر المؤتمر مندوبون من خمس دول هي: السعودية ،العراق، الكويت ،إيران، و فنزويلا، وتسعى الأوبك لتنسيق وتوحيد السياسة البترولية لدول الأعضاء وحماية مصالحها من خلال السعي لتحقيق استقرار في الأسعار ا في أسواق البترول العالمية.[2]

[1] محمد أزهر سعيد السماك ،" **دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**"، مرجع سابق، ص 227 - 230 .

[2] ماجد بن عبد الله المنيف، "**منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها و تطورها و التحديات التي تواجهها** "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد41، سنة 2008 ، ص 71- 73 .

ويمكن رسم الخطوط العريضة خاصة بالتسعير خلال الفترة **1960 – 1970** على النحو التالي:

1)تقرر خلال المؤتمر الأول لأعضاء أوبك في سبتمبر **1960** أن أي تعديل مستقبلي للأسعار من قبل الشركات البترولية يجب أن يلقى قبولا من حكومات الدول المنتجة للبترول، وخلال المؤتمر الرابع المنعقد في أبريل **1962** احتج أعضاء الأوبك على قيام الشركات بتخفيض الأسعار من جانب واحد، ودرس المؤتمر سياسة التسعير في الأجل الطويل.

2)في نوفمبر **1964** اتفق أعضاء الأوبك في مؤتمر جاكارتا باندونيسيا مع الشركات البترولية على:[1]

–تنفيق الأتاوى أي اعتبارها نفقة فعلية تتحملها الشركة البترولية صاحب الامتياز و تخصم من السعر المعلن و تدرج في الحسابات بهذه الصفة، و تطبيق الفرق بين الأسعار المعلنة والمحققة من خلال منح الشركات تخفيض من قيمة الأسعار المعلنة عند حساب ضريبة البترول.

3) في سنة **1967** جرت مفاوضات بين أعضاء أوبك مع الشركات البترولية بخصوص التخفيضات التي تقررت في مؤتمر جاكارتا وانتهت إلى:[2]

–تخفيض نسبة مؤوية من السعر المعلن على كل أنواع النفط الخام الذي ينتج في منطقة الخليج العربي أيا كانت كثافته،

4)تمكنت ليبيا سنة **1970** من تحقيق زيادة في الأسعار المعلنة لبترولها بمقدار **30** سنت للبرميل و رفع معدلات الضريبة المفروضة على الشركات البترولية إلى حوالي **55** % بدلا من **50** % ، وقد أدى ذلك إلى تحقيق العراق ، الكويت، إيران و السعودية لزيادة في أسعار بترولها بلغت **20** سنتا للبرميل مع رفع نسبة الضريبة إلى **55 %** من نفس السنة.

ثانيا:تطور أسعار البترول بعد عام 1970:

دخلت أسعار البترول في هذه المرحلة مجالا جديدا ، ولقد تأثر سعر البترول في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية **2000** إلى مجموعة من الصدمات النفطية موزعة كالآتي:

[1] كامل بكري ،و آخرون ، "**الموارد و اقتصادياتها**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 1986 ، ص 193 .

[2] [2] كامل بكري ،و آخرون مرجع سابق، ص 194-197.

1)الأزمة النفطية الأولى سنة 1973:لقد أطلق على هذه الأزمة "أزمة تصحيح الأسعار البترولية"حيث تم تقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، نتيجة الاحتكار في التسعير الذي قامت به الشركات البترولية العالمية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى السبعينات.[1] و نتيجة لحرب أكتوبر اجتمع ممثلو ستة دول من أعضاء أوبك (العراق ، السعودية، إيران، الكويت، قطر والإمارات) في الكويت و قرروا زيادة أسعار البترول الخام من جانب واحد بنسبة **70%** عن الأسعار التي كانت سائدة في **15** أكتوبر **1973**، ومذ ذلك التاريخ أصبحت مسألة تحديد الأسعار في منظمة **OPEP** عمل من أعمال السيادة الوطنية تمارسه دون الرجوع إلى الشركات البترولية، وضمن أيضا قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة ،هولندا)، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة **25 %** مقارنة بإنتاج سبتمبر **1973** وتخفيضه شهريا بنسبة **5 %** ابتداء من ديسمبر **1973** ، وقد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل ارتفاع الطلب عليه.[2]

2)الأزمة النفطية الثانية سنة 1979 :في سنة **1979** شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر **1978**، ثم أعقبتها الثورة الإيرانية في بداية عام **1979** ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من **6** مليون برميل إلى **1.5** مليون برميل.[3]

3) الأزمة النفطية العكسية 1986 :بعد العصر الذهبي الذي عاشته منظمة الأوبك خلال فترة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وجدت نفسها عام **1986** تتخبط في فخ انخفاض الأسعار لمستويات لم تكن تتوقعها، فسميت باسم " الأزمة النفطية العكسية "، لاختلافها بين الأولى والثانية ، اللتان نتجتا عن نقص العرض البترولي أما هذه فتميزت بفائض العرض، إضافة إلى التخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا و النرويج لأسعار فنوطها بدءا من عام **1983** بمقدار **5.5** دولار للبرميل، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعها إلى تخفيض سعر البترول ليصبح عند مستوى **30.1** دولار للبرميل سنة **1983** ثم **27.5** دولار سنة **1985** و بداية من عام **1986** انهارت الأسعار بشكل سريع، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها الى **13** دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة.[4]

---

[1] حسين عبد الله،" **مستقبل النفط العربي2006** " مرجع سابق، ص248.

[2] محمد أزهر سعيد السماك، "**دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية** "مرجع سابق، ص245 – 246 .

[3] ناصر، سهيل، "**النفط والاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان و تبدل أسعار البترول وأثارها الحقيقية، أساسيات صناعة البترول**"، الكويت، 1977 ،ص 31 .

[4] العمري علي، "**دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970 – 2006** "،شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، دفعة 2007 – 2008 ،ص 19 .

4) الأزمة النفطية سنة 1998 (الأزمة الاقتصادية الأسيوية):في نهاية التسعينات و بالضبط سنة **1998** تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة أدت الى اختلال كبير في العرض و الطلب وتدهورت أسعار البترول الى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة ؛

5) تحليل التطور التاريخي لأسعار البترول من 2000 إلى يومنا:لقد كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها الأوبك أثر فعال للتخفيض من حمى المضاربات التي سيطرت على السوق عام **2000** ، ولإعطاء فكرة أوسع عن الأسعار، سأقدم هذا السرد السريع. ففي عام **1999** كان سعر نفط سلة أوبك **17.5** دولار للبرميل الواحد. وفي سنة **2000** بلغ **27.6** دولارا. وفي عام **2001** هبط السعر إلى **23** دولارا. ثم ارتفع إلى **24** دولارا في عام **2002**، لكن في عام **2003** بدأ الصعود في سعر البرميل، حيث وصل إلى **28** دولارا، وفي عام **2004** بلغ **36** دولارا، وفي العام **2005** وصل السعر إلى **50.6** دولار للبرميل، وفي مطلع عام **2006** بلغت **56**، ثم **57** بل وصلت إلى **60** دولارا.[1]

لقد شهدت سنة **2007** استمرار في ارتفاع الأسعار، اذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز **90** دولار للبرميل في نوفمبر سنة **2007** ،[2] ووصل السعر سنة **2008** الى **92.7** دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم الى **113,5** دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر الى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع.[3] واستقر السعر سنة **2009** في حدود **61** دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر بـ **35.4 %** مقارنة بعام **2008**.[4] وشهد عام **2010** وعام **2011**العديد من التطورات التي لاسيما فيما يتعلق بالقفزات الكبيرة لأسعار البترول و الجدول أدناه يوضح المعدلات الشهرية لأسعار البترول من جانفي **2010** الى سبتمبر **2011**.

[1] عبد الحي زلوم ، وآخرون ،"مرجع سابق"، ص 50 .
[2] تقريرالأمين العام السنوي لمنظمة أوابك ، العدد 34 ،سنة 2007 .
[3] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك ، العدد 34 ، سنة 2008 .
[4] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك ، العدد 36 ، سنة 2009 .

الجدول(1 – 5):المعدلات الشهرية البترول العالمية (2010 – 2011)

الشهر/ السنة	السعر(دولار/برميل)	الشهر/السنة	السعر(دولار/برميل)
جانفي **2010**	**76.17**	**جانفي 2011**	**96.61**
فيفري **2010**	**73.64**	**فيفري 2011**	**103.73**
مارس **2010**	**78.83**	**مارس 2011**	**114.64**
أفريل **2010**	**84.84**	**أفريل 2011**	**123.21**
ماي **2010**	**75.31**	**ماي 2011**	**114.40**
جوان **2010**	**74.76**	**جوان 2011**	**114.03**
جويلية **2010**	**75.39**	**جويلية 2011**	**116.75**
أوت **2010**	**77.09**	**أوت 2011**	**110.38**
سبتمبر **2010**	**77.77**	**سبتمبر 2011**	**112.84**
أكتوبر **2010**	**82.67**	**أكتوبر 2011**	
نوفمبر **2010**	**85.29**	**نوفمبر 2011**	
ديسمبر **2010**	**91.47**	**ديسمبر 2011**	

المصدر:(**opec**) www.opec.org **بتاريخ 13 –02 –2015**

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر البترول قد بلغ أقصاه في شهر أفريل من عام **2011**العام متجاوزًا **123** دولار للبرميل الواحد ، ثم بدأ بالانخفاض التدريجي حتى بلغ أدنى مستوى في أوت من عام **2011** ليصل إلى **110** دولار للبرميل.

خلاصة:

يعتبر البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية مما يضفي عليها الطبيعية الدولية و أهمية خاصة إلى جانب أنه المصدر الرئيسي للطاقة و من خلال استعراضنا للفصل الأول يمكن أن نستنتج ما يلي:

- هناك عدة أنواع أسعار البترول حسب تكلفة الإنتاج، نوعية البترول ثقيل خفيف وكذلك مناطق الإنتاج والتصدير؛
- يتحدد السعر البترولي بمجموعة من العوامل تؤثر في الأخير على عرض وطلب السلعة البترولية إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر ذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي و الطلب البترولي معبرا عنه بالعلاقة الطردية بينهما؛
- السوق البترولية كغيرها من الأسواق حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية والسياسية مما يجعل أسعار البترول لا تعرف الاستقرار، و أدى ذلك إلى حدوث أزمات متتالية اختلفت نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي؛

أما الاقتصاد الجزائري الذي سنتطرق اليه في الفصل الثاني من أجل توضيح الآثار المترتبة عن تغير أسعار البترول خلال فترة الدراسة.

تمهيد:

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة و المصدرة للثروة النفطية، وهذا ما جعلها شريكا هاما لمنظمتي الأوبك و الأوابك وعنصرًا مؤشرًا في السوق البترولية العالمية.

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادًا كبيرًا خلال مسيرتها التنموية، وخاصة فترة السبعينات و بداية الثمانينات من القرن العشرين، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق توازنات داخلية وخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية بداية من سنة **1986** حتى يومنا هذا، نتيجة تأثرها سلبا وايجابيا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطا وصعودا وأفضت إلى حالة من عدم الاستقرار، و ترتب على ذلك نتائج تراكمية عل الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر من بين الاقتصاديات الأكثر تأثرًا بتطور أسعار البترول، خاصة في السنوات الأخيرة التي عرفت فيها السوق البترولية ارتفاع غير مسبوق في ارتفاع الأسعار.

سنقوم في هذا الفصل الثالث بدراسة أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري حيث قسمناه إلى مبحثين:

المبحث الأول: التحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر؛

المبحث الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول:التحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر

لقد تجاوبت الجزائر مع المتغيرات الإقليمية و العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي مؤخرًا، حيث بدأت الجزائر باعتماد استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي و سياسته، أو ما يسمى حديثا " **open door policies**" ومن بين هذه السياسات حرية حركة رأس المال، و إزالة القيود المختلفة على حرية انتقال السلع والخدمات، لكن هذا الانفتاح شأنه في ذلك شأن اقتصاديات الدول النامية "**developing countries**" يغلب عليه طابع القصور نتيجة لاقتصار الصادرات على المواد الخام و خاصة البترول و هذا يعني أنه اقتصاد ريعي و التغير في هذه المادة سيضع الجزائر في رحى الأزمات الاقتصادية.[1]

لقد تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، حيث احتل النفط مكانة عالمية عالية،ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي،تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، وفي كل المجالات السياسي، الاقتصادي، العسكري وغيرها. و أصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم هذه الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي، وحقيقة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه،وسنتطرق في هذا المبحث إلى أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري،ومستقبله،و المشاكل والتحديات التي تواجهه.

المطلب الأول: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري

يساهم البترول بأكثر من **95%**من إيرادات الصادرات الجزائرية، إن مداخيل البترول و الغاز تشكل **36,4** % من الناتج المحلي الإجمالي، و **65%** من مداخيل الدولة، وتشغل حوالي **3%** من القوة العاملة.

و إن استثمار النفط الوطني يحقق فوائد جمة منها:[2]

- تأمين فرص عمل لأيدي وطنية، وخلق وتكوين كادر فني و علمي مؤهلا تأهيلا عالي الاختصاص.
- توسيع قاعدة التشابك القطاعي بين قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال إقامة ترابطات أمامية مع العديد من المشروعات(تكرير النفط، الأسمدة، الكهرباء، توفير الوقود).
- تأمين إيرادات من القطاع الأجنبي.

[1] بودرامة مصطفى، المؤتمر العلمي الدولي ،التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، عنوان المداخلة، **"التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"**،أيام 07 /09 أفريل 2008 ،بجامعة سطيف،ص 2 .

[2] زيتوني سعدية ،**"قطاع المحروقات و أثره على الاقتصاد الجزائري في إطار نظرية النمو المفقر"**،مذكرة ماستر ،العلوم الاقتصادية ،فرع تحليل اقتصادي ، جامعة مستغانم ،دفعة 2013 – 2014 ،ص 55 .

- إن النفط يتمتع بالقدرة على تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات، التي تتجسد فيها تكنولوجيا الصناعات المتطورة التي يستوردها العالم بكثافة،وإذا كانت الطاقة النووية يمكنها تأمين قدر أكبر من القدرة الحرارية إلا أن استعمالها ما زال محدودا على الصعيد العالمي حتى الآن.

تكمن أهمية النفط الاقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها.
وتكمن أهميته أيضا في حقيقتين:[1]

- كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيحه من مزايا أخرى.
- لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية...الخ، إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من **60%** من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.

المطلب الثاني:مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول

الجزائر باعتبارها واحدة من الدول المنتجة للبترول، فقد لعب قطاع المحروقات فيها دورا بارزا ومهما في بناء وإرساء قواعد اقتصادها الوطني وكذا في تمويل مشاريعها التنموية.

[1] منتدى حول قضايا الساعة مرجع سبق ذكره، ص،5 .

كما أن الجزائر ومذ تأميمها لقطاع المحروقات مع بداية السبعينات مثلت صادراتها النفطية أكثر من **95 %**، ما ساهم في زيادة الإيرادات من العملة الصعبة، إلا أن التبعية الكلية للاقتصاد الجزائري للبترول أصبحت نقمة عليه وذلك منذ الانخفاض التدريجي لأسعار البترول مع بداية الثمانينات وصولا إلى الانهيار التام للأسعار سنة **1986**، ما أدى إلى انهيار الاقتصاد الجزائري واختلال هيكلي مزدوج في الميزانية و ميزان المدفوعات، كما أدى هذا الانهيار إلى ارتفاع نسبة الديون الخارجية، و الأهم من ذلك ما ترتب عنه من آثار اجتماعية و سياسية في ظل تقلبات أسعار البترول و مستقبل الاقتصاد الجزائري حيال ذلك.

أولا: تطور إنتاج النفط في الجزائر

أصبحت الجزائر بعد استقلالها بلدا نفطيا بأتم معنى الكلمة فلم يبق إنتاجها قليلا كما كلن في بداية الستينات وإضافة إلى ذلك بدأت الجزائر تستغل منتوجا آخر وهو الغاز الطبيعي، ولم يبرز الطابع النفطي للبلاد ويتأكد إلا في بداية السبعينات عندما أهملت البلاد عناصرها التقليدية في الإنتاج(الزراعة) وخصصت مواردها للقيام بأقصى استغلال لثروتها الجوفية في المحروقات وذلك بغية مضاعفة دخل البلاد عبر تصدير المحروقات، والجدول التالي يمثل إنتاج المحروقات في الجزائر خلال الفترة **1962 -1984**.

الجدول رقم (2 – 1)تطور إنتاج المحروقات في الجزائر: 1962-1984 (**100 طن أو ما يعادلها**)

	1962	1969	1974	1979	1984
البترول	**22800**	**50000**	**52000**	**63000**	**52000**
المنتوجات المصفاة	–	**2200**	**5000**	**6000**	**2100**
غاز البترول	–	**100**	**380**	**1000**	**3500**
غاز الطبيعي	**300**	**2600**	**5500**	**20000**	**30000**

المصدر:أحمد هني، "اقتصاد الجزائر المستقلة"،ص:50

الشكل رقم(2 -1): تطور انتاج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1962 –1984

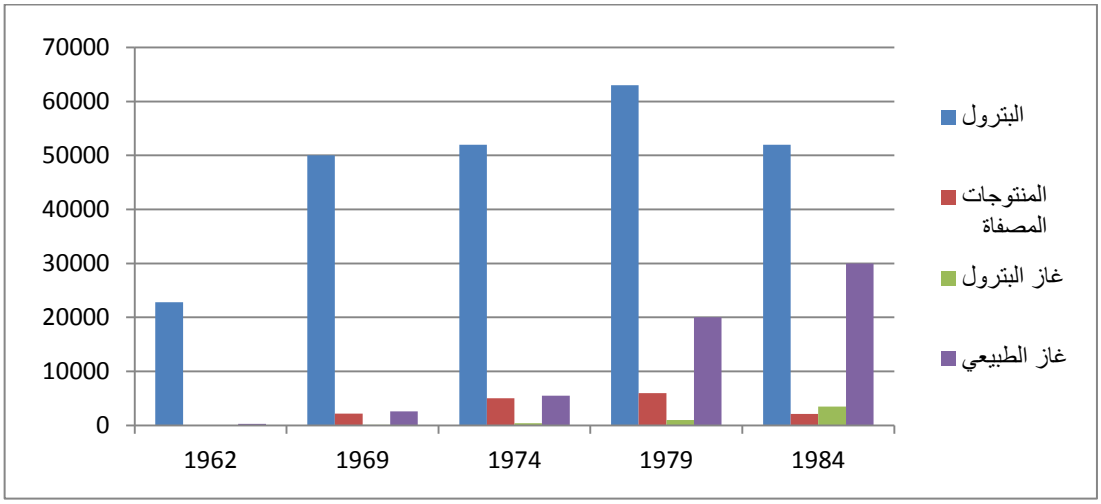

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج **Excel**

من خلال الجدول و الشكل البياني نلاحظ أن إنتاج البترول في تصاعد مستمر إلى غاية سنة **1979** ،ثم بدأ يقل بدأ يقل إنتاجه و يتصاعد إنتاج المنتوجات المصفاة و إنتاج الغاز الطبيعي، مما يدل على الجهود التي قامت بها البلاد في انجاز مصانع لتحويل البترول الخام و تكريره.

وإذا قمنا بمقارنة صادرات المحروقات السائلة وصادرات الغاز نلاحظ أن الجزائر كانت تصدر **22** مليون طن من البترول و لا تصدر غازا أما بعد عشرين سنة بعد الاستقلال فكانت تصدر إلى غاية **1984** ما يقرب من **44** مليون طن من البترول و مشتقاته و ما يعادل **20** مليون طن من الغاز،و حولت الثروة النفطية إلى اعتبار البلاد يمتاز بوضعية مصدر لمنتوج واحد يرتبط مصيره بالأسواق الخارجية للبترول.[1]

قد شكل قطاع المحروقات في الجزائر سنة **2010**م ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وما يعادل **98**بالمائة من مجموع الصادرات، وأكثر من **70**بالمائة من إيرادات الموازنة العامة، وحسب التقرير السنوي لشركة سوناطراك سنة **2010**م، فقد بلغ حجم الإنتاج الأولي للمحروقات قرابة **214** مليون طن معادل بترول، منها **55,3** مليون طن من البترول الخام، و 145,8مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

[1] أحمد هني،"**اقتصاد الجزائر المستقلة**"،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ،ص:47 – 49 .

كما قدر حجم الصادرات الجزائرية من البترول سنة **2010**بـ **56.7**مليار دولار حسب شركة سونا طراك، وحسب التقرير السنوي لمنظمة الأوبك سنة **2014**، فقد بلغت العائدات النفطية لجزائر **65,644** مليار دولار سنة **2013**، وحسب جريدة الفجر الجزائرية فإن شركة سونا طراك الجزائرية تتوقع ارتفاع الإنتاج الجزائري من المحروقات مطلع **2018**م ليبلغ **225** مليون طن من النفط مقابل **195** مليون من النفط في **2013**.([1])

كما أن المتتبع لقطاع المحروقات الوطني يلاحظ بأن سونا طراك تسيطر على إنتاج المحروقات والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج المحروقات خلال الفترة **2000 – 2010**

الجدول رقم (2 -2):تطور انتاج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000 -2010 (الوحدة: مليون طن برميل معادل)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إنتاج سونا طراك لوحدها	184	177	174	170	169	167	164	161	160	154	154.8
إنتاج عبر الشراكة الأجنبية	18	25	32	42	55	65	66	72	72	66	59.1
المجموع	202	202	206	212	224	232	230	233	232	220	213.9
نسبة إنتاج سونا طراك من الإنتاج الكلي%	91.8	87.62	84.47	80.19	75.34	71.98	71.30	69.10	68.97	70	72.37
الإنتاج الكلي عبر الشراكة من الإنتاج الكلي%	8.92	12.38	15.53	19.81	24.66	28.02	26.7	30.9	31.03	30	27.63
المجموع%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:وحيد خير الدين،"**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر–** ،مذكرة شهادة الماجستير،العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة بسكرة،دفعة 2012 -2013 ،ص:189 .

[1] علي عباس عبد الجليل، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ،الاثنين 10 نوفمبر 2014 ،على الساعة 20:30 ، ص:21 .

الشكل رقم (2 -2):انتاج المحروقات خلال الفترة 2000 -2010

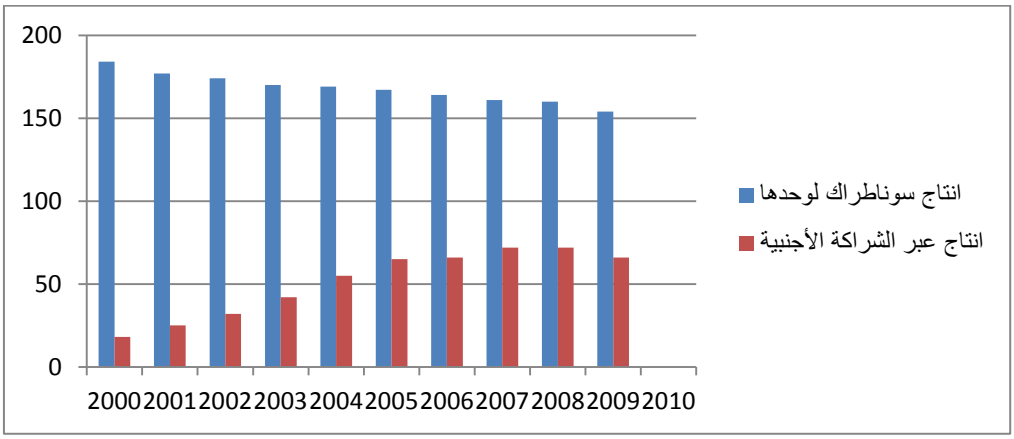

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج Excel .

من خلال الجدول رقم **(2 -2)**و الشكل رقم**(2 -2)**يتبين لنا بأن مجمع سونا طراك كان ولازال يستحوذ على حصة الأسد من النتائج المحروقات، فسونا طراك كانت تنتج في سنة **2000** ما يزيد عن **90 %** من إنتاج المحروقات لوحدها، ودون شراكة أجنبية، ونلاحظ بأن النسبة تراجعت إلى حدود **68,97** % وهي أقل نسبة يستحوذ عليها مجمع سونا طراك من مجمل الإنتاج الوطني تاركا نسبة إنتاج تفوق **30 %** لإنتاجها عبر الشراكة الأجنبية وكان هذا سنة **2008**، وهذا راجع لفتح مجال الاستثمار في قطاع المحروقات للأجانب،ولكن فيما بعد نلاحظ العودة التدريجية لسيطرة المجمع الوطني سونا طراك، فخلال سنة **2010** استحوذت سونا طراك على أكثر من **72 %** من إنتاج المحروقات بطاقة قدرت بـ**154,8** مليون طن برميل معادل، كل هذا يدل على أن المجمع النفطي الوطني سونا طراك لازال هو الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات الوطني.

كما أشار كل من عبد المجيد عطار، المدير العام الأسبق لسوناطراك، ومراد برور إلى أن أسعار النفط تعرف تغيرات متواصلة، وقد عرفت أوضاعا مماثلة في **2008**، أين بلغت الأسعار أقصاها بقرابة **140** دولار وتدنت إلى **32** دولارا، وبالتالي فإن الإشكال لا يطرح في الأسعار بقدر ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يظل ريعيا بامتياز، وبالتالي رهين إيرادات المحروقات .

واعتبر مراد برور أننا في الجزائر نعيش تحت وقع الهاجس من أي تغييرات في أسعار النفط، معتبرين إياها مأساة، في حين أن تقلبات الأسعار عادية في عرف أسواق البترول والمواد الأولية، وتوقع برور إمكانية استمرار الانخفاض في الأسعار أسابيع أو أشهرا، حيث أن الأسعار من الناحية الهيكلية تتجه إلى أسفل .

بالمقابل أكد عطار على أن السيناريو الحالي يختلف عن ذلك الذي عايشناه في السبعينات، حيث أن العوامل التقليدية ليست وحدها هي التي تحدد أسعار البترول، مضيفا أن السوق يعرف فائضا في العرض مقابل انكماش

في الطلب، كما أن هنالك بلدانا مثل الولايات المتحدة والعربية السعودية تؤثر في مسار تطور الأسعار، واعتبر عطار أن الجزائر من بين البلدان الأكثر تأثرا بتراجع الأسعار إلى حدود **80** دولارا للبرميل، على عكس بلدان أخرى لديها هامش، معتبرا بأن الجزائر تنتج بأقصى قدراتها، كما أن مستويات الإنفاق ترتفع تباعا، فضلا عن الواردات .

من جانبه، شدد الخبير المالي والاقتصادي عبد الحق لعميري على نقائص التسيير، مشيرا إلى أنه لا يوجد في الأساس دول متخلفة، بل هناك دول مسيرة بطريقة سيئة، مشددا على أهمية رد فعل السلطات، لأنه في حالة الاستمرار في نفس السياسات المعتمدة، فإن النتيجة حتما ستكون مماثلة، أي أننا سنتجرع الفشل مجددا، مضيفا أن الجزائر أمامها فرص عديدة للخروج من الوضع الحالي المتسم بالتبعية شبه المطلقة للمحروقات،و لعميري يرى بأن الحكومة أمامها الفرصة الأخيرة ،الاقتصاد الجزائري يستهلك 3،5 دولار لإنتاج دولار واحد.[1]

ثانيا: القطاعات الاقتصادية البديلة عن المحروقات في الجزائر:

عملت الجزائر ومنذ ما ترتب من إختلالات هيكلية على اقتصادها بعد الصدمة النفطية لسنة **1986** على إيجاد موارد وطاقات بديلة عن المحروقات لتحقيق استقرار دائم في الاقتصاد الجزائري إذا ما انهارت أسعار البترول كما حدث سنة **1986**.

فالجزائر تتوفر على إمكانيات طبيعية هائلة في مجال الطاقات البديلة عن المحروقات، بامتلاكها لأحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم، و تعتزم الاستثمار بكثافة في محطات الطاقة الشمسية، خاصة و أنها تتمتع بإمكانيات هائلة لإنتاج و تصدير الطاقة الشمسية باعتبار تلقيها نور الشمس الساطعة لأكثر من **3000** ساعة سنويا، وبالنظر إلى أهمية السوق الجزائرية وخصوبتها تتسابق بلدان أوروبية عديدة لنيل فرص شراكة مع الجزائر في مجال تطوير واستثمار الطاقات المتجددة، حيث أبرمت الجزائر العديد من عقود الشراكة مع الجانب الأوروبي، من بينها مذكرة تفاهم مع الجانب الألماني حول الطاقة المتجددة وحماية البيئة في سنة **2009**م، بالإضافة إلى مشروع بناء محطة الطاقة الهجينة مع شركة "أبينير الإسبانية."

وتعد المبادرة الأوروبية "ديزرتيك" التي انضمت إليها الجزائر من خلال مذكرة تفاهم أبرمت في ديسمبر **2011**م من قبل الطرفين، من أهم المقترحات الدولية لاستغلال الطاقة الشمسية كمصدر أساسي لإنتاج الكهرباء، حيث تم التأسيس لهذا المشروع في ألمانيا ويشمل شراكة بين **56** مؤسسة تمثل **15** دولة، و يهدف البرنامج إلى

[1] حفيظ صواليلي، سمية يوسفي، سعيد بشار، منتدى ''الخبر''،" يناقش انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، الخميس 16 أكتوبر2014 ص 1 .

استحداث سوق للطاقات المتجددة على الصعيد الصناعي انطلاقا من الصحراء الكبرى في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وتقدر قيمته الإجمالية ب **400** مليار يورو بما يعادل **560** مليار دولار.

إضافة إلى عقد الشراكة الجزائري الألماني الأخير القاضي بإنشاء وحدة إنتاجية بروبية لإنتاج الصفائح الشمسية، وكذا مذكرة تفاهم ممضية بين مؤسسة سونلغاز الجزائرية ومفوضية الإتحاد الأوروبي تهدف إلى تعزيز مبادلات الخبرات التقنية، و دراسة سبل و وسائل اقتحام الأسواق الخارجية، و الترقية المشتركة لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر و في الخارج. كما ينتظر أن يبلغ إنتاج الكهرباء انطلاقا من مختلف الطاقات المتجددة التي تنوي الجزائر تطويرها خلال الفترة **(2011-2030)** نحو **22.000** ميغاواط في أفق **2030**، أي ما يعادل **40**بالمائة من إنتاج الكهرباء الإجمالي، كما تتطلع الجزائر إلى تصدير **10.000** ميغاواط من **22.000** ميغاواط تم برمجتها خلال العقدين المقبلين، في حين توجه **12.000** ميغاواط لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء.

كما ستكون السياسة الطاقوية الجديدة مرفوقة بجهود للدولة لدعم تطوير صناعة محلية للمناولة مما سيسمح بإنشاء ما لا يقل عن **100**ألف منصب شغل.

كما سطرت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة برسم المخطط الخماسي **(2010-2014)**، والذي يقوم في أساسياته على دعم أنشطة الوحدات المحلية لتوليد طاقة الرياح، بحيث مع استثمار الجزائر لطاقتها من الرياح من المتوقع حسب الخبراء أن يدر على الجزائر أرباحا تربو عن الثلاث مليارات يورو سنويا، فضلا عن قدرة هذا القطاع الواعد على استحداث آلاف مناصب الشغل وتوفير طاقة نظيفة، ضف إلى ذلك المخطط الخماسي القادم **(2015-2019)** الذي من شأنه حسب نائب رئيس المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري مصطفى مقيدش تشجيع بروز اقتصاد متنوع و تنافسي.

كما أن القطاع الفلاحي يعتبر أيضا من القطاعات المنتجة البديلة عن قطاع المحروقات في الجزائر التي يمكن أن تساهم في استقرار الاقتصاد الوطني، بالرغم من أن الجزائر كانت تهتم بالقطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي في معظم مخططتها الاقتصادية السابقة، إلا أنه مع التوقيع الرسمي على الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في **22** أفريل**2002** تم الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي بحيث استفادت الجزائر من مزايا تصدير مجموعة من المواد الأولية الزراعية إلى الدول الأوربية.

وفي سنة **2012** تجاوزت قيمة الإنتاج الفلاحي في الجزائر **29** مليار دولار أي ارتفاع بنسبة تقارب **32** بالمائة مقارنة مع سنة **2011**. وحسب مدير الإحصائيات الفلاحية للوزارة السيد حسين عبد الغفور خلال اجتماع تقييمي للفصل الأول من الموسم الفلاحي **2012**– **2013**م فإن قيمة الإنتاج الفلاحي المحقق خلال الموسم

الفلاحي **2011-2012** بلغت **29.3** مليار دولار مقابل **22** مليار دولار سنة **2012**م، كما أن فاتورة الواردات الغذائية قد بلغت **8.5** مليار دولار في**2012** مقارنة بسنة **2011**م التي بلغت **9.75** مليار دولار. كما تنتج الجزائر حاليا **72**بالمائة من احتياجاتها الغذائية بينما الباقي تعوضه ببرامج الاستيراد، وهو ما يعتبر أمرا إيجابيا بالنسبة للاقتصاد الوطني.

أما القطاع السياحي فهو يعتبر أفضل قطاع منتج بديل عن قطاع المحروقات، بحيث أن الاستثمار في هذا القطاع يوفر نسب عالية من التشغيل، وكذا من حيث توفير العملة الصعبة، فالجزائر ومنذ سنة **2000** تحول اهتمامها من القطاع الصناعي إلى هذا القطاع الذي يعتبر إستراتيجيا بامتياز، من خلال قانون الاستثمار لسنة **2001** الذي فتح المجال للاستثمارات المحلية والأجنبية بتبني خيار الخوصصة في هذا القطاع، بحيث ارتفعت المداخيل السياحية بالعملة الصعبة من **105** مليون دولار سنة **1990** إلى **133** مليون دولار سنة **2002**.

و تشير التقديرات الواردة بإستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر إلى آفاق **2015** لوزارة السياحة و الصناعات التقليدية إلى أنه سيتم إنجاز حوالي **75**ألف سرير إلى غاية سنة **2015**، مما يسمح بزيادة التوظيف بهذا القطاع حسب التقديرات لتبلغ **400**ألف مناصب شغل مباشرة وغير مباشر، حيث سيصبح العدد الإجمالي لمناصب الشغل في نهاية هذه الفترة ما يعادل **230** ألف منصب شغل في القطاع السياحي في الجزائر.[1]

المطلب الثالث: المشاكل و التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري

تواجه الجزائر في إنتاج النفط عدة مشاكل وتحديات مختلفة يمكن أن نذكر من أهمها الآتي:[2]

-محاولة الولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط بالضغط على الحكومات المنتجة يضاف الى ذلك أن

الولايات المتحدة تستخدم التجسس الاقتصادي والصناعي في مجال النفط باعتباره من القطاعات الحيوية

لاقتصادها ؛حيث أن هناك تعاونا بين جهاز الاستخبارات الأمريكية والشركات الصناعية العاملة في مجال

الصناعة في حقول النفط ،وهي تقدم دعما لشركاتها النفطية.

-إن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة ارتفاعا و انخفاضا مما ينعكس سلبا على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر الى تقلبات واسعة ،علما بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من

[1] علي عباس عبد الجليل، مرجع سابق،ص21 -22 .

[2] مصطفى بودرامة ، المؤتمر الدولي العلمي ، التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، بعنوان المداخلة ،" **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، أيام 07 /08 أفريل 2008 ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة سطيف ،ص14،16 .

أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية ،كما أن تسعير النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق الحرة.

-إن أزمة النفط تصيب الدول النامية و المتقدمة ،ولكن الدول المتقدمة قدرتها على استيعاب التاريخ و التعامل معه تأثيرا على جغرافية الأحداث جعلها تتمتع بقدرة فائقة على إدارة الأزمات الدورية ،و توظيفها توظيفا لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل؛بما يعمل على تعميق هذا التقسيم بما يخدم مصالحها و ينقل الأزمة كلية إلى الدول النامية والتي تتأثر بشدة لطبيعة هياكلها الاقتصادية و الاجتماعية ،و بالتالي فإن انخفاض أسعار البترول سيؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري.

-أن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف ،و ارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب و الحفر ،يضاف إلى ذلك تناقص الاحتياطي النفطي باستمرار بسبب الاستعمال.

-مادة النفط مادة ناضبة، و بالتالي لابد من الاستثمار في الطاقة النووية و تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

-لايزال سعر الغاز الطبيعي حتى الآن أقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى المثيلة و البديلة من حيث القيمة الحرارية. وتلعب الغازات الطبيعية و المصاحبة دورا كبيرا-كمادة أولية- في عدة قطاعات إنتاجية مثل قطاع الأسمدة و قطاع الصناعات النسيجية و شركات الحديد...الخ.و بالتالي يجب على الجزائر الاهتمام بسوق الغاز لأنها سوق واعدة، ولقد تصدت شركة جاز بروم الروسية قائمة الشركات في إنتاج الغاز عالميا حيث بلغ إنتاجها حوالي **54** مليون ثم شركة شل الهولندية بحوالي **7,5** مليون ثم شركة أكسون الأمريكية حوالي **6,6** مليون و تليها شركة سونا طراك الجزائرية في المرتبة الرابعة حوالي **6,5** مليون.

ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي(بترول – فحم) بغرض الحد من الاستهلاك من هذا الوقود، وكذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود، إن الداعين إلى هذه الضريبة يقررون أن ارتفاع درجة حرارة الجو شأنه شأن تلوث البيئة، وإنما هو كلفة خارجية يتحملها المجتمع نتيجة لحرق الوقود الكربوني، وقد تم تجاهل هذه التكلفة حتى الآن عند تقرير سعر البترول و غيره من الوقود الكربوني لأن كل من المنتج

والمستهلك لم تقع عليه مسؤولية الضرر البيئي، ومن أثارها أن فرض ضريبة على سلعة ما يؤدي إلى ارتفاع ثمنها وهذا الارتفاع في الثمن يؤدي إلى انكماش الكمية المطلوبة من السلعة و كذلك من السلع الأخرى المكملة لهذه السلعة.

لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافتة لأنها تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل، و أضحت في الوقت ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق، و فيما يتعلق بالصناعة النفطية فإن أكبر عملة دمج تمت باندماج شركة أكسون مع شركة موبيل، لتصبح بذلك أكبر شركة نفطية في العالم برأسمال قدره **247** مليار دولار و بقدرات اقتصادية هائلة،و عموما نستطيع القول بأن عمليات الاندماج بين الشركات النفطية تستهدف ما يلي:[1]

-إن الاندماج يؤدي إلى زيادة حجم الشركات النفطية، و يؤدي إلى خفض التكاليف و الحصول على حصة أكبر في السوق و على رأس المال، لبناء وحدات إنتاجية كبيرة.

-الحصول على احتياطات جديدة مؤكدة من النفط الخام بعد أن تناقصت احتياطات بعض الشركات النفطية الكبيرة، و الحصول على احتياطات بتكلفة منخفضة و احتمال تخفيض تكاليف البحث عن احتياطات جديدة في المستقبل بسبب قلة عدد الشركات التي تتنافس في ما بينها للحصول على امتيازات للبحث و التنقيب عن النفط.

-إن عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع النفط ستؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الوطنية في الدولة الجزائرية التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها، لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة شركات النفط العالمية التي نمت كثيرا من خلال عمليات الاندماج الواسعة.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر

للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري و دعم قوته، إلاّ أن تسيير هذه الموارد خارج قطاع المحروقات قد أضعف نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع، و هذا ما كان له أثر واضح على وضع الاقتصاد بالجزائر.

[1] مصطفى بودرامة، المؤتمر الدولي العلمي، مرجع سابق، ص،16 .

فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات و الإيرادات العمومية و مدى توفر النقد الأجنبي. كما كان لها أيضا تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام الذي انتقل من **22,33%** من الناتج الإجمالي الخام سنة **1963** إلى حوالي **40%** من هذا الناتج سنة **1993**. كما لها تأثير مباشر على مستوى البطالة في الجزائر،[1] وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار البترول على نمو الناتج المحلي الخام

إن الحديث عن النمو الاقتصادي هو الحديث عن المقاييس التي يرتكز عليها النمو، ومن بينها ،الناتج المحلي الخام**PIB**. وقبل التطرق إلى هذا المقياس يجب التطرق أولا الى النمو الاقتصادي.

أولا:مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي و اختلفت حسب اختلاف أراء المفكرين فيه، فمنهم من يعتبره:

-" عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة".[2]

-"هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".[3]

انطلاقا من هذان التعريفان يمكن إعطاء مفهوم الناتج المحلي الخام**PIB**:

ثانيا:مفهوم الناتج المحلي الخام

"هو عبارة عن مجموع الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع و الخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة هي سنة"."أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال فترة محددة في السنة".ويسمى بالداخلي لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي و الخدمي التي يحققها الأعوان الاقتصادية المقيمين داخل بلد ما بصرف النظر عن جنسياتهم أي أن الـ **PIB**

---

[1] شيبي عبد الرحيم،أ.د:بن بوزيان محمد،أ:شكوري سيدي محمد، ورقة بحثية، **"الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية خلال الفترة الممتدة بين 1965 – 2007 "**، جامعة أبو بكر بلقايد: تلمسان – الجزائر،ص: 1 .

[2] إسماعيل عبد الرحمان ،حزبي محمد موسى عريقات ،**"مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"**، دار الوائل،الأردن – عمان،1999 ،ص:373 .

[3] محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف ،**"التنمية الاقتصادية"**، قصم الاقتصاد جامعة الإسكندرية، مصر، 2000 ،71 .

هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه بلد ما خلال سنة معينة وذلك بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل سواء أكانت وطنية أم أجنبية أي لا نميز بينها.[1]

ثالثا:الآثار المترتبة عن تقلب أسعار البترول على الناتج المحلي الخام

تعتبر أسعار البترول من المحددات الكمية للنمو الاقتصادي،و لقد تميزت أسعار المحروقات خلال فترة السبعينات بالاتجاه نحو الارتفاع، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات البترولية الجزائرية، كانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عالية ،ومن هنا اكتسى قطاع المحروقات أهمية كبيرة في تحديد النمو ومن ثم تحديد إستراتيجية التنمية في الجزائر ،التي بدأت بارصاء قواعد التصنيع ،وذلك بإنشاء المصانع الضخمة المستوردة من الخارج، و الممولة بأكبر نسبة من إيرادات قطاع المحروقات ،هذا بالإسراع في عملية التنمية أدى إلى نوع من التبذير و التأخير في الانجاز ،مما يمكن القول بأنه للارتفاع المذهل في الإيرادات آثار سلبية ، ترجع إلى سوء التخطيط و التسيير.[2]

أدت أزمة أسعار البترول سنة **1986** إلى آثار سلبية مباشرة وأخرى غير مباشرة، فالأزمة المالية الخانقة الناتجة عن انخفاض مداخيل البترول أدت إلى تعذر الدولة على القيام بضمان تمويل الاقتصاد الوطني كما كان عليه قبل حدوث الأزمة، مما انعكس سلبا على مستوى دخل المواطنين، وعلى مستوى التوظيف بسبب انخفاض الإنتاج الداخلي الخام. وأدى تناقص حجم الاستثمارات، وخاصة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية إلى حدوث ركود في القطاع المنتج، كان له الأثر السلبي على معدلات نمو الناتج الداخلي الخام،و الجدول الموالي يبين ذلك.[3]

[1] بريش السعيد،"**الاقتصاد الكلي– نظريات– نماذج وتمارين محلولة**"،دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2007 ،ص:69 .

[2] بورجة صارة :"**أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية**" ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية ،تخصص تقنيات كمية مطبقة ، دفعة 2012 – 2013 ،ص: 20 .

[3] سمير بن عمور،"**اشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة**"،مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، البليدة، 2006 ،ص،115 .

الجدول رقم (2 – 3):تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1985 – 1990 (الوحدة النسبة المئوية)

السنوات / البيان	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الفلاحة	23,8	-1,9	17,3	-8,9	18,4	-9,3
المحروقات	5,7	1,2	7,1	-1,9	8	4,3
البناء والأشغال العمومية	-0,5	0,3	-9,2	-8,3	1,5	-1
الخدمات	5,1	-4,6	-3,5	1,4	3,1	-5
الأدارة العمومية	7,2	5,5	4,2	3,7	3,4	3,5
الصناعة	3,5	5,2	-0,8	-1,4	-4,4	0,6
الناتج الداخلي الخام	5,6	-0,2	-0,7	1,9	4,9	-1,3

المصدر: سمير بن عمور،"**إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة**"،نفس المرجع السابق،ص، 115.

عرف الناتج الداخلي الخام ابتداء من سنة **1986** معدلات نمو سلبية بعد أن سجل معدل **5,6 %** سنة **1985** ،وهو ما يفسر ارتباط الاقتصاد الجزائري الكلي للمحروقات.

بالنسبة لقطاع الفلاحة سجل خلال هذه الفترة وتيرة نمو سلبية دورية،فبعد أن كان معدل النمو مرتفعا سنة **1985**، حيث سجل **23,8 %** تراجع في سنة **1990** ليسجل **(9,3 -)%** ،وهو ما يفسر لنا عدم استقرار قطاع الفلاحة واعتماده الكلي في تطوره على الأحوال المناخية و الطبيعية.

أما بالنسبة لقطاعي الصناعة و الأشغال العمومية فقدكان وضعهما أسوء من قطاع الفلاحة، بالنظر الى معدلات النمو السلبية المتواصلة خلال هذه الفترة.

حتى قطاعي الخدمات و الإدارة العمومية ورغم المعدلات الايجابية المسجلة في أغلب السنوات، الا أن وتيرة النمو كانت تعرف تناقصا متدرجا من سنة لأخرى

ومن الايجابيات للاقتصاد الجزائري الصدمة البترولية **2004**، والتي كانت في أواخر سنة **2003** وبداية سنة **2004** ،لكونها ساهمت في زيادة العوائد البترولية للدولة،و ذلك لارتفاع الأسعار البترولية آنذاك، ولقد استطاعت بفضل المداخيل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع المؤشرات الدالة على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي[1]و الجدول المالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2 -4):يوضح تطور معدلات الناتج الداخلي الخام. **(%)**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
PIB	2,2	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	2

المصدر:قصاب سعدية،"**إشكالية البطالة في الجزائر**"، مجلة البطالة أسبابها، معالجتها،الجزء الثاني،2006 ،ص،339 .

الشكل رقم (2 –3):يوضح الشكل تطور معدل PIB خلال الفترة 2000 -2006

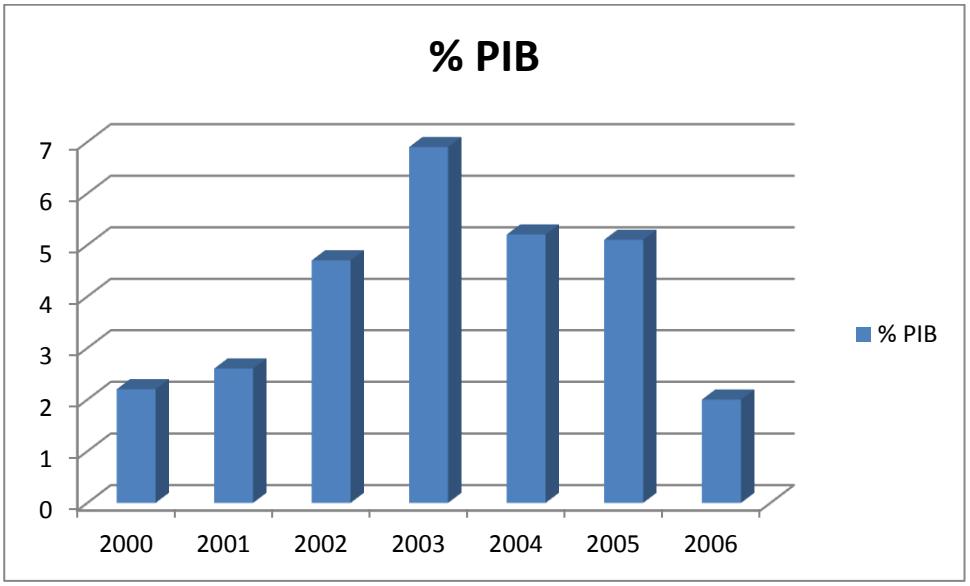

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا عل الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات الناتج المحلي الخام في تزايد مستمر حتى سنة **2003** حيث تجاوز **6,9 %** ثم بدأ بالتراجع حتى وصل الى **2 %** سنة **2006**.

كما شهد الناتج المحلي الخام أيضا نموا مستمرا منذ منتصف السبعينات حيث إنتقل من **15,59** مليار دولار سنة **1975** إلى **30,28** مليار دولار عام **1979** بنسبة **113,47 %**خاصة بعد إرتفاع أسعار النفط نتيجة إنتصار أكتوبر

[1] ماضي بلقاسم، "**العوائد البترولية مشاكل وآفاق**"،رسالة مقدمة لنيل دكتوراه دولة،العلوم الاقتصادية،جامعة عنابة، ص،67 .

1973 من جهة و توجيه أكبر قدر ممكن من الاستثمارات نحو قطاع المحروقات بأكثر من**45 %** من الاستثمارات الوطنية من جهة أخرى.

كما انخفضت وتيرة النمو الاقتصادي بسبب تراجع معدل الاستثمار لأن هذا الأخير في حد ذاته نشاط إنتاجي.انخفض معدل الاستثمار بعد أزمة **1986** ،حيث وصل إلى **18,2 %** من الناتج المحلي الإجمالي عام **1989** ، وهذا أدنى مستوى له بعدما كان يقدر بـ**47,4 %** عام **1979** ،صاحب انخفاض معدل الاستثمار انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي حيث أنه سجلت قيم سالبة عام **1987** و**1988** و**1990** .[1]

الفترة (2000-2004):لقد كان للارتفاع المستمر الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة دورا هاما في تطور الناتج المحلي الإجمالي وصل سنة **2004** إلى أكثر من **76,59** مليار دولار و هو ما يؤكد عن بقاء الاارتباط بين المتغيرين، كما أن برامج الإصلاح و خاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا حركات الشراكة و الخصخصة كان لها أيضا أثرا بالغا في زيادة الإنتاج المحلي، إضافة إلى نمو إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فقد بلغ عدد المؤسسات و الأصول المتنازل عنها من شهر جوان **2003** إلى **2005** حوالي**238** مؤسسة، في حين تحاول الجزائر التنويع في استثمارها بهدف تنويع صادراتها و تحسين و تطوير قطاعاتها الزراعية و الصناعية و الخدمية و هو ما سمح للناتج المحلي الإجمالي بلوغ **101** مليار دولار حسب الإحصائيات التي قدمها رئيس الحكومة يوم **21** مارس**2006**.[2]

المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار البترول على الاستثمار في الجزائر

تشير كل الدراسات وكل النظريات الاقتصادية والشواهد التطبيقية الحديثة بأن العناصر الأساسية لتوفير وتهيئة مناخ استثماري ملائم هي البيئة السليمة للاقتصاد الكلي وذلك من خلال إصلاحات اقتصادية جوهرية التي يظهر تأثيرها في المناخ الذي أحرزته البلدان التي استندت على سياسات إصلاحية قوية بدلا من تلك التي يسودها نوع من التردد. وفي نفس الهدف يجب تخفيف الضغوط التي شكلتها عوامل ظرفية كتقلبات أسعار الفائدة، أسعار البترول، المديونية، زيادة على ذلك المشاكل الناتجة عن عجز في ميزان المدفوعات كما يجب خلق إطار قانوني

[1] مؤتمر حول قضايا الساعة، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

[2] شهرزاد زغيب،حكيمة حليمي، "القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري"،المجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد09، 2011 ،ص9 – 10 .

داعم يوفر حماية داخلية قوية للمستثمرين، من أجل تعظيم أرباحهم وتحقيق أهدافهم.[1] ومن بين هذه العوامل الذكورة أسعار البترول، وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

قبل التطرق إلى أثر تقلبات أسعار البترول على الاستثمار في الجزائر، نقوم بتقديم مفهوم حول الاستثمار.[2]

أولا:مفهوم الاستثمار

-"الاستثمار يعني توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية و اجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأس المال جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأسمال القديم".

-تعريف آخر "هي التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي أملاً في الحصول على عوائد أكبر في المستقبل، ولذلك كلما زاد عدم اطمئنان المستثمر بشأن العوائد التي سيحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافئات التي يطالب بها مقابل استثماراته".

ثانيا:الآثار المترتبة عن تقلب أسعار البترول على معدل الاستثمار.

بسبب انخفاض أسعار البترول في أواخر الثمانينات، وتفاقم أزمة المديونية الأمر الذي نتج عنه عجز في الاقتصاد الوطني وعجز المؤسسات الاقتصادية، وهذا ما أفرز تدهورا كبيرا في الإنفاق الاستثماري، الأمر الذي تطلب القيام بعدة إصلاحات اقتصادية، وهيكلية من ضمنها تشجيع الاستثمار الأجنبي على الدخول، وذلك بإصدار العديد من القوانين وتوفير مجموعة من الحوافز والضمانات.

وان الدراسة التحليلية للملامح الأساسية لواقع هذا الاستثمار في الجزائر تصفح لنا بجلاء عن تدن واضح لدوره في الاقتصاد الجزائري، وهو ما يؤكد أن ثمة مشاكل تقف وراء ذلك.[3]

إن الانهيار الكبير في السعر الذي عرفه السوق الدولي خلال سنتي:**(1986 -1998)**كان له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري الذي سجل انخفاضا رهيبا في أسعار النفط وشل اقتصادها.واثر الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام **1986** وانهيار سعر البرميل الواحد ووصوله أقل من **13** دولار للبرميل، انخفضت العوائد

[1] تشام فاروق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،"**دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**"،أيام 22 /23 أفريل 2003 ،جامعة وهران السانية، ص 2 .

[2] ماجد أحمد عطا الله، "**إدارة الاستثمار**"،الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن-عمان، 2011 ،ص 12 .

[3] مصطفى بودرامة،"**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المشكلات**"،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد09 ،2009 ،ص180 .

النفطية للجزائر بصورة كبيرة، حيث أن انخفاض بمقدار **1** دولار للبرميل يعني خسارة الجزائر مبلغ قدره **500** مليون، وهذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية بشكل كبير ومن بين هذه المتغيرات الاستثمار.[1]

فقد اضطرت الجزائر إلى تقليص الاستيراد عام **1986** من **12** إلى **9,5** مليار دينار جزائري، وانعكس تقلص الاستيراد سلبا على الاستثمارات،وذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة صاعدا، المشاريع التي يصعب تأجيلها، أما المشاريع الجديدة فكان يتم اختيارها حسب أهميتها في تقليص الواردات والمشاريع الموجهة للمواد المستهلكة، إضافة إلى المشاريع التي تحول دون معاناة القطاعات الأخرى من أي تأجيل.[2]

منذ عام **1986** و إلى غاية نهاية الثمانينات تراجع معدل الاستثمار عما كان عليه في السبعينات.وانخفضت وتيرة النمو الاقتصادي بسبب تراجع معدل الاستثمار لأن هذا الأخير في حد ذاته نشاط إنتاجي.[3]

الجدول رقم(2 – 5):يوضح تطور معدل الاستثمار ومعدا النمو الاقتصادي : 1985 إلى غاية 1990.

	1985	1986	1987	1988	1989	1990
معدل الاستثمار	**26,7**	**/**	**24,6**	**22**	**18,2**	**19**
معدل النمو	**5,4**	**1,3**	**-0,8**	**-2**	**3,4**	**-1**

المصدر:ضياء مجيد الموسوي،"**الأزمة الاقتصادية العالمية 86 –89** "،دار الهدى للطباعة و الشر، عين ميلة ،ص **41**

[1] هاشم جمال، "**السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر**"، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1988 ، ص 42 .

[2] ملتقى حول قضايا الساعة ،" **أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**" ، الأحد 7 أوت 2011 ،على الساعة ،19:18.ص 7 .

[3] ضياء مجيد الموسوي، "**الأزمة الاقتصادية العالمية 86 –89** "،دار الهدى للطباعة و الشر، عين ميلة ،ص 41 .

الشكل رقم (2 – 4):تمثيل بياني لتطور معدلات الاستثمار و النمو خلال الفترة 1985 الى غاية 1990

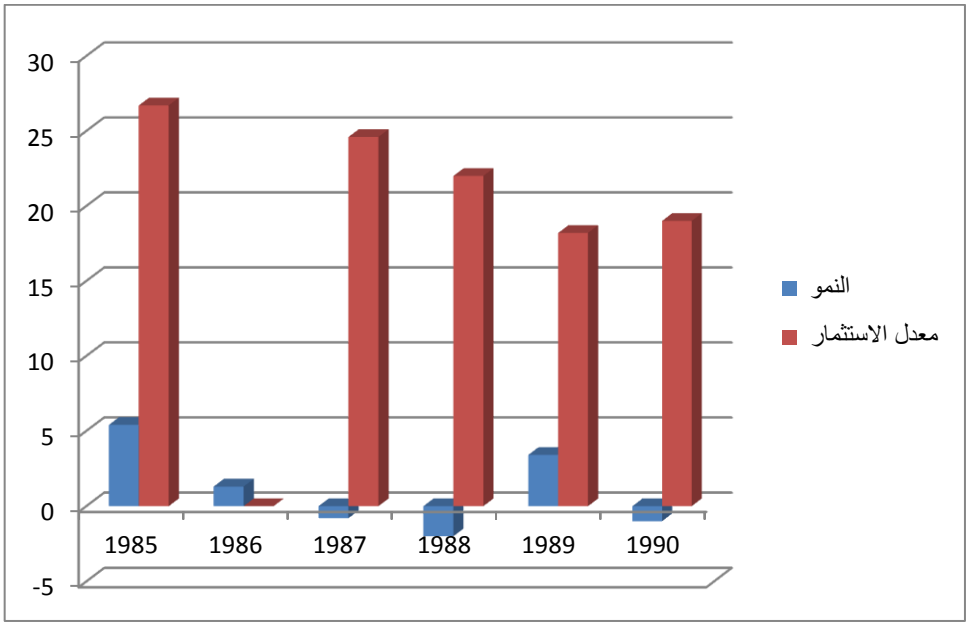

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق باستخدام برنامج **Excel**

من خلال الشكل يتبين لنا انخفاض معدل الاستثمار بعد أزمة **1986**، حيث وصل سنة **1985** نسبة**26,7 %** ،وانخفض إلى **19%** سنة **1990**، وصاحب انخفاض معدل الاستثمار انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي حيث سجلت قيم سالبة من عام **1987** إلى عام **1990** .

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على معدل البطالة في الجزائر

من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى اختلالات اقتصادية عالمية نجد ظاهرة البطالة التي كانت محل الدراسة و الاهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين و المفكرين. إن الجزائر كغيرها من دول عالم، مازالت تعاني من البطالة التي تشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدولة لما لهذه الظاهرة من أثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. تأثر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات بالأزمات الخارجية آنذاك،إذ تراجعت معدلات النمو وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية والمالية خصوصا بانخفاض عوائد الصادرات نتيجة لانهيار أسعار

البترول وبالتالي تراجعت معدلات الاستثمار وارتفاع معدل البطالة ، وعلى ضوء هذا العرض فان محاولة معرفة أثر تقلب أسعار البترول على معدل البطالة في الجزائر.[1]

قبل التطرق إلى الآثار المترتبة من انهيار أسعار البترول يجب أولا إعطاء مفهوم حول البطالة،ولقد تعددت التعاريف و نذكر منها ما يلي:

أولا:مفهوم البطالة

- تعرف البطالة على أنها "عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم لأنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي".[2]
- وتعرف البطالة أيضا على أنها"حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه".[3]

ثانيا:الآثار المترتبة عن تقلب أسعار البترول على معدل البطالة

إن الحديث عن هذه المشكلة في الجزائر يدفعنا بدون شك للبحث عن أسبابها و مبرراتها، هي تلك الأسباب التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي و منها عدم توفر فرص العمل و التي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤولياتها بصفة مباشرة و غير مباشرة ومن بين هذه الأسباب انخفاض أسعار المحروقات.

لا يختلف اثنان أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل البترول و هو ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض و تراجع لسعره في الأسواق الدولية و قد عاشت الجزائر آثار هذا الوضع بشكل واضح و جلي سنة 1986 نتيجة أزمة البترولية حيث انخفضت أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة **1980** إلى **15** دولار في عام **1986** ما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر اثناء المخطط الخماسي الثاني **(1985 – 1989)** نتيجة إتباع سياسات تقليدية بسبب الأزمة البترولية لسنة **1986** و هذا ما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات المحلية و من ثم تقلص إيجاد مناصب عمل

[1] سليم عقون ،"**قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة تحليلية قياسية تحليلية –حالة الجزائر–**"،مذكرة ماجستير،قسم علوم التسيير،فرع تقنيات كمية،جامعة سطيف،2009 -2010 ،ص1 .

[2] عبد الرحمان يسرى أحمد، "**النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية** "،الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ،ص 205 .

[3] مدحت القريش، "**اقتصاديات العمل**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 183 .

جديدة.[1] وقد عمق هذا الأثر ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديموغرافي، فلم يستطع بذلك سوق العمل أن يستوعب اليد العاملة الراغبة في العمل، وعرفت بذلك هذه السوق تفاوتا ما بين مستويات عرض العمل والطلب عليه، نتج عنه تفاقم في البطالة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2 – 6):تطور السكان ومعدلات البطالة خلال الفترة 1984 – 1991

السنة	السكان	القوة العاملة	القوة المشغلة	معدل البطالة
1984	20.880.000	4.374.000	3.715.509	%15,1
1987	807.00.22	4.789.000	3.978.000	% 17
1989	24.700.000	5.575.000	4.614.000	% 17 ,2
1990	25.300.000	5.812.000	4.697.000	% 19 ,2
1991	26.000.840	6.045.000	4.822.000	% 20,2

المصدر:محمد بلقاسم حسن بهلول، "**الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية** "،مطبعة دحلب، الجزائر ،1993ص 33 .

[1] ماضي بلقاسم، أمال خدادمية، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،"**أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**"،يوم 20 سبتمبر 2011 ،ص 04 .

الشكل رقم (2 -5):يوضح تطور معدل البطالة خلال الفترة 1984 -1991

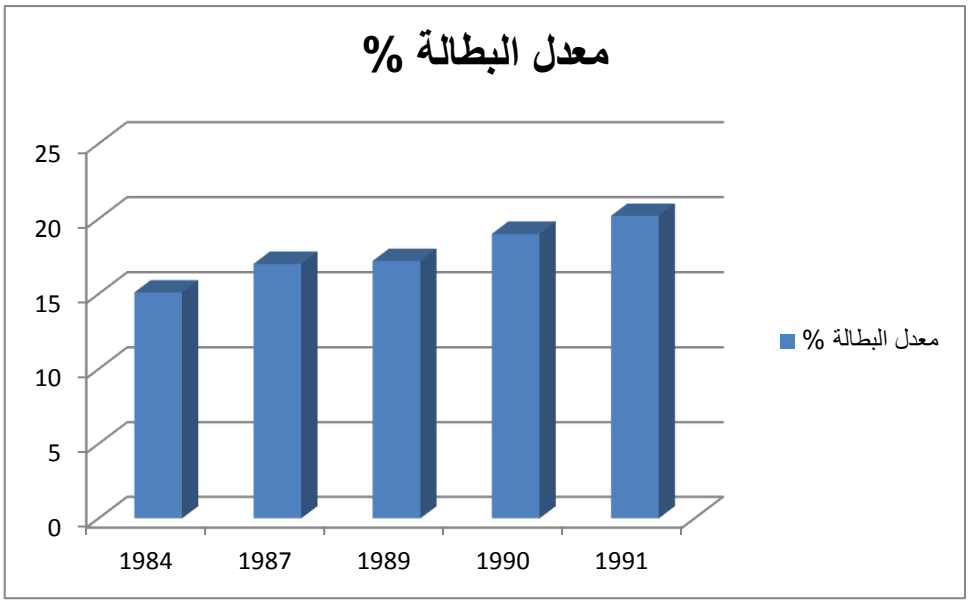

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق

من تحليل الإحصائيات المتعلقة بالبطالة يظهر لنا الارتفاع المستمر لمعدلات هذه الأخير من سنة لأخرى، فبعد أن كان هذا المعدل **15%** سنة **1984** تزايد ليصل إلى **17%** سنة **1989** ،ثم ارتفع ليسجل **19,2 %** و**20,2 %** سنتي**1990** و**1991** على التوالي، وهذا ما يبين عدم جدوى محاولات إيجاد مناصب عمل جديدة للبطالين.

"فمع تراجع الوفرة المالية، وتباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية، والصعوبات التي عرفتها ميزانية تسيير الدولة، شهدت عمليات إنشاء مناصب الشغل تراجعا كبيرا من **125.000** منصب شغل سنة **1985** إلى **74.000** منصب شغل سنة **1986**، وإلى **64.000** منصب سنة **1987**، و إلى **80.000** منصب سنة **1988**، و إلى **76.000** منصب سنة**1989** ".لتأتي فترة التسعينات التي تميزت بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق،حيث دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات، وذلك منذ سنة **1987** ،وبدأ التطبيق الفعلي للبرنامج التعديلي مع سنوات التسعينات، إذ أخذت مشكلة البطالة أبعادا حرجة مع تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي و التثبيت، حيث لم تؤد السياسات المنبثقة عنها إلى الحد فقط من معدل النمو والعمالة، بل إلى تخفيض مستوى التشغيل أيضاً، مما أدى إلى تفاقم

معدلات البطالة، حيث انتقل معدل البطالة من **27,9 %** سنة **1993** إلى **27,9 %** سنة **1994** ،ثم **28,1** سنة **1995** ،وحوالي **29 %** سنة **1997** .[1]

[1] سمير بن عمور،"**اشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة**"،مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال ،البليدة،2006 .ص 119 .

خلاصة:

تعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للبترول وهي عضو في منظمة الأوبك، وتصديرها للنفط يعني اعتمادها الكبير على مداخيل هاته المادة في تمويل الميزانية العامة حيث تعتمد الجزائر بما نسبته أكثر من **97 %** ،على الريع البترولي.

ولقد شهد الاقتصاد الجزائري مراحل انتقالية منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا، خاصة بعد ترك التوجه الاشتراكي والاتجاه نحو اقتصاد السوق، فقامت بمجموعة من البرامج الإصلاحية كان أهمها برنامج التكييف و التعديل الهيكلي و الإنعاش الاقتصادي.وقد كان لهذه البرامج أثارا واضحة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وتحديدا قطاع المحروقات الذي يعتبر ممولها الأساسي.

فتحسّن الاقتصاد بجميع جوانبه بانتعاش أسعار النفط، واختّل بانهيارها، وتوقفت الخطط التنموية على العوائد النفطية رغم أنها لم تحقق فعليا تنمية مستديمة نتيجة اقتصار الفوائض المالية البترولية على تنمية داخل القطاع لا خارجه.

كما أكدت الأزمات النفطية، وخاصة منذ سنة **1986**، الأثر البالغ الذي تركته أسعار البترول وتقلباتها على اختلالات أو توازنات الاقتصاد،وبدا التأثير واضحا على بعض المؤشرات الاقتصاد الجزائري.

وهذا ما سيبينه الفصل الثالث التطبيقي من خلال دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على المؤشرات الاقتصاد الجزائري المذكورة سابقا والتي تتمثل في الناتج الداخلي الخام، والاستثمار ومعدل البطالة.

تمهيد:

لم يعد علم الاقتصاد مسرحا لاستعراض النظريات الاقتصادية المختلفة التي تبن أحكامها على الاستنباط والمنطق، حيث أصبحت المهمة الأساسية للاقتصادي هي محاولة النفاذ إلى البيئة الاقتصادية لتفهم متغيراتها وضبط اتجاهاتها، ويمكن انجاز ذلك عن طريق استخدام أساليب الاقتصاد القياسي.

وقد تعددت الطرق المستعملة لتقدير معادلات نماذج الانحدار الخطي، من بينه الانحدار الخطي البسيط و يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعا في الممارسة القياسية وذلك لسهولة استخدامه وحساب معلماته وتطبيقاته، إلى جانب ذلك فإن هناك العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذه النماذج، ونموذج الانحدار الخطي البسيط هو نموذج قياسي يصف العلاقة الخطية بين المتغيرين التابع y_i و المتغير المستقل x_i .

ولأن هيكل الاقتصاد الجزائري يرتكز بصفة شبه كلية على قطاع المحروقات فأن أسعار البترول انخفاضا أو ارتفاعا تؤثر على مؤشرات الاقتصاد الجزائر، ولذلك حاولنا في هذا الفصل تطبيق الانحدار الخطي البسيط لاختبار وجود علاقة بين مؤشرات الاقتصاد الجزائري و أسعار البترول للفترة من **2000** ال غاية **2013**.ولقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول دراسة تحليلية حول المتغيرات الداخلة في النموذج، أما في المبحث الثاني فقد تناولنا محاولة نمذجة أثر تقلبات أسعار البترول على عض مؤشرات الاقتصاد الجزائري وذلك باستخدام برنامج **eviews7**.

المبحث الأول:دراسة تحليلية للمتغيرات الداخلة في النموذج

سيتم في هذا المبحث دراسة تطورات قيمة بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة من **2000-2013**

المطلب الأول:دراسة تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2000–2013

إن تاريخ أسعار البترول لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر البترول حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى، فلقد شهدت أسعار البترول في فترة الثمانينات وخلال فترة التسعينات عدة أزمات نفطية فقد بلغ سعر البترول سنة **1999** قيمة **17,90** دولار للبرميل مقارنة بالسنوات الأخير، وهذا ما سيوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(3 -1):تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2000 –2013

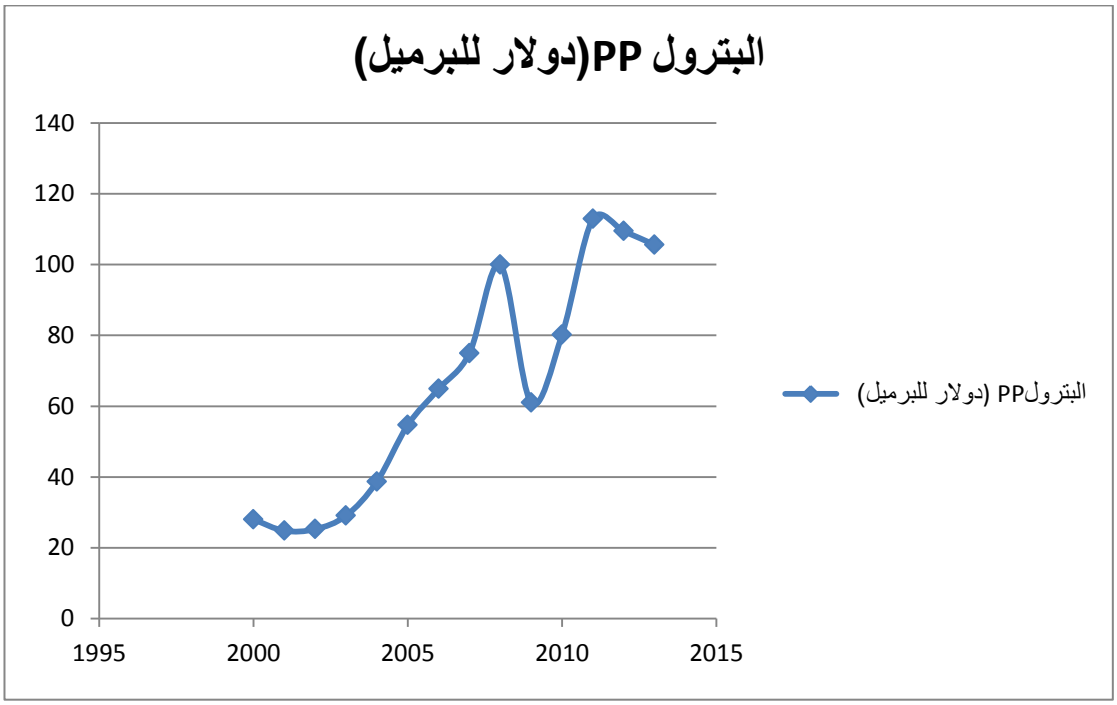

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم **(3-1)**

نلاحظ من خلال الشكل أنه في مطلع سنة **2000** شهدت أسعار البترول ارتفاع طفيف في مستوياتها عمى كانت عليه في السنوات السابقة، حيث بلغ سعر البترول **28** دولار للبرميل لينخفض إلى **25,24** سنة **2002** بنسبة **9,8 %**.

وفي عام **2003** ارتفعت أسعار البترول لتصل إلى**29,03** ، وقد شهد عام **2004** ثورة أسعار البترول، إذ ارتفع السعر من**29,03** للبرميل عام**2003** ليبلغ معدل **38,66** دولار للبرميل سنة **2004**، واستمر سعر البترول بالارتفاع إلى أن وصل مستويات مرتفعة تخطت عتبة **60** دولار للبرميل، حيث بلغت أقصاها في سنة**2008** إذ قدرت بـ**99,97** دولار للبرميل ويرجع هذا الارتفاع في الأسعار إلى عدة عوامل اقتصادية تتلخص في النقاط الآتية:[1]

-تراجع الدولار الأمريكي مقابل عملات رئيسية أخرى.

-العلاقة بين العرض والطلب التي تحدد سعر النفط بالإضافة المخزون العالمي من البترول، حيث في الآونة الأخيرة زاد الطلب عليه بسبب اختناق مصافي التكرير في الولايات المتحدة أكبر المستهلكين للبنزين في العالم

-زيادة الطلب الصيني والهندي على البترول لتموين الاحتياطات الصناعية في ظل حجم النمو المتزايد الذي عرفته اقتصاديات هذه الدول العملاقة جغرافيا وسكانيا واقتصاديا.

إلا أنه في أواخر سنة **2008** شهدت أسعار البترول هبوطا حيث وصل سعر البترول في سنة **2009** الى**61** دولار للبرميل وهذه الصدمة النفطية الأخيرة يرجع سببها بالدرجة الأولى إلى أزمة الرهن العقاري التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت تداعياتها لتبسط نفوذها على الأسواق المالية العالمية.[2][3]

بعد أن استقر أسعار البترول في حدود **61** دولار للبرميل في سنة **2009** ،استمر سعر البترول في الارتفاع إلى أن وصل مستويات مرتفعة تخطت عتبة **80** دولار للبرميل في سنة **2010** ،واستمر ذلك حتى سنة **2011** حيث بلغ ما يعادل **112,94** ،عاد وانخفض من جديدا إلى **109,45** سنة **2012** ،و**105,63** سنة **2013**.

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000 –2013

[1] صبري عمارة، "**تقلبات أسعار البترول**"، مجلة شئون خليجية، العدد 40، شتاء 2005 ،ص، 3 ،4 .

[2] الجوزي جميلة،" **أسباب الأزمة المالية وجذورها** "،ورقة بحثية ،أستاذة محاضرة بجامعة الجزائر،ص:1 .

لقد شهد نمو الناتج المحلي الخام ارتفاع محسوس في السنوات الثمانينات والتسعينات وهذا راجع الأزمات النفطية في تلك الفترة، و حتى غاية يومنا هذا، والمنحنى الموالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي الخام خلال فترة محل الدراسة.

الشكل رقم(3 -2):تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000 –2013

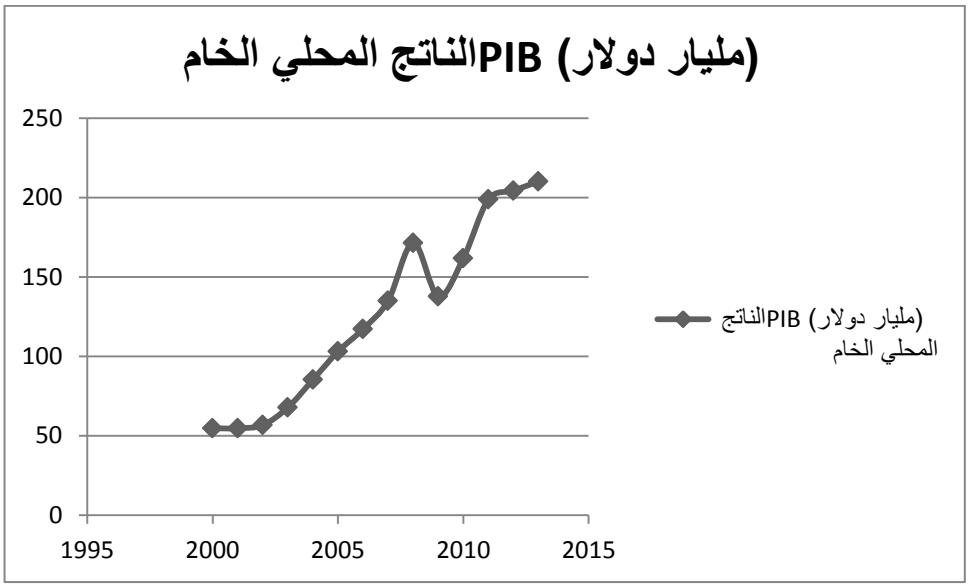

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد الملحق رقم**(3 -1)**

من خلال الشكل نلاحظ أن نمو الناتج المحلي الخام في تزايد مستمر خلال الفترة **2000 –2008** بنسبة **2, 13%** وهذا يتوافق مع زيادة أسعار البترول في تلك الفترة، كما شهد انخفاض حاد من سنة **2008 –2009** بنسبة**0,24%**،وهذا ناجمة عن الأزمة النفطية التي حصلت في أواخر سنة **2008** ،ليعود ويرتفع من جديد منذ سنة **2009** إلى غاية **2013** بنسبة**0,52 %**.

المطلب الثالث:تطور معدل الاستثمار و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 –2013

أولا: تطور معدل الاستثمار

تواجه الجزائر عدة تحديات اقتصادية واجتماعية،فهي تسعى منذ الاستقلال ولمدة أربع عقود من الزمن إلى تحقيق التنمية الشاملة وحل جميع إشكالاتها الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بجميع قطاعاتها.فقد مر الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بتطورات هامة، أدت إلى تغير هيكل الاستثمار، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(3 –3):تطور معدل الاستثمار خلال الفترة 2000 –2013

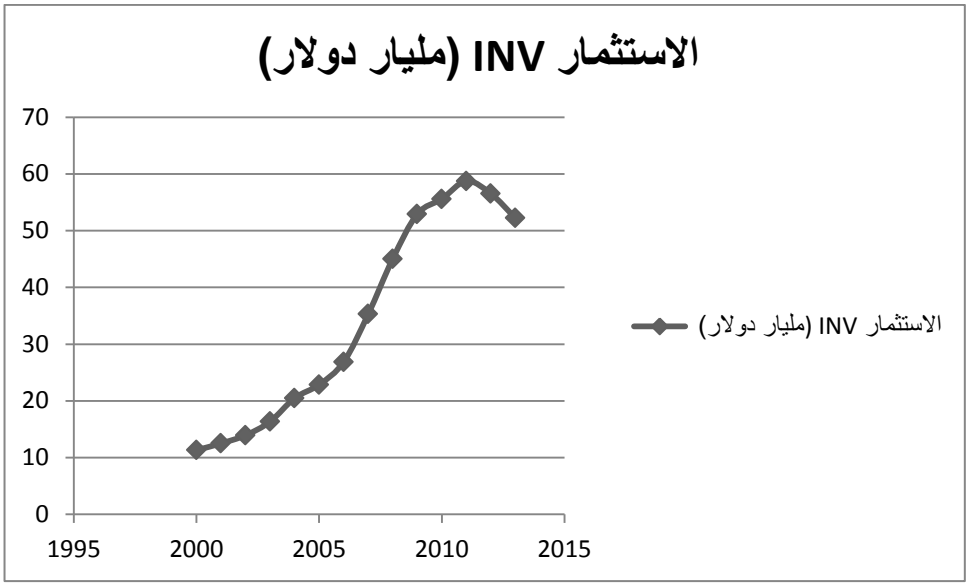

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم **(3 -1)**

من خلال الشكل نلاحظ أن تطور الاستثمار في الجزائر يتطور تدريجيا خلال السنوات الأولى حيث بلغ سنة **2000** قيمة **11,31** مليار دولار، واستمر على تلك الوتيرة إلى غاية **2011** حيث قدرة قيمته بـ **58،75** رغم الانخفاض الحاد في مستوى أسعار البترول سنة **2009** حيث بلغ **61** مليار دولار ، وهذا ما يدل أن البترول يؤثر على معدل الاستثمار ولكن بطريقة غير مباشرة.

أما في سنة **2012**و**2013** تراجعت أسعار البترول بنسبة ضئيلة وقد صاحب هذا التغير في سعر البترول تراجع معدلات الاستثمار ولكن بنسب ضئيلة أيضا إذ بلغ قيمة **56,52** مليار دولار و**52,23** في سنة **2013**.

ثانيا:تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 –2013

إن ظاهرة البطالة، بقيت الشغل الشاغل بالنسبة للحكومة الجزائرية لما لهذه من تأثير على نفسية الفرد،خاصة تلك الفئات التي تعيش مرارة هذه الظاهرة، ويعبر عن هذه الظاهرة بالمتغير التابع ،والشكل الموالي يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

الشكل رقم(3 -4):تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة2000 –2013

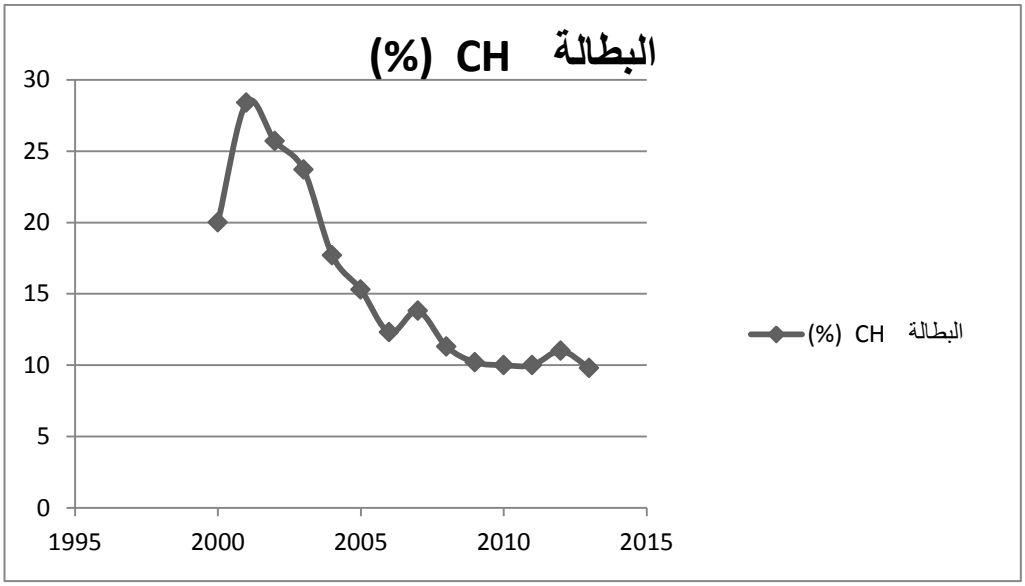

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم**(3 -1)**

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل البطالة في تزايد حيث قدر سنة **2000** بنسبة **20 %** وفي سنة **2001** تجاوزت **28,4 %** وهذا راجع إلى انخفاض سعر البترول،ليسجل بعد هذه الفترة انخفاضا مستمرا إلى غاية **2013** وقدر بنسبة **9,8 %**، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة بالدرجة الأولى إلى:[1]

-تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد، التي ساعدت على استقرار السياسي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي؛

-إضافة إلى تحسن الوضعية النقدية والمالية العمومية وتحسن احتياطات الميزانية العامة نتيجة ارتفاع أسعار البترول،وبالتالي ساعدت على إنشاء مناصب الشغل وتخفيض من حدة البطالة .

المبحث الثاني: محاولة نمذجة أثر تقلبات أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري

[1] سليم عقون، "**قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية–حالة الجزائر–**"،مذكرة ماجستير، علوم التسيير،فرع تقنيات كمية،جامعة سطيف، دفعة 2009 -2010 ،ص،133 .

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية للظاهرة المدروسة والمتمثلة في مؤشرات الاقتصاد الجزائري كما أشرنا لها سابقا تعتمد على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية،حيث يستخلص مما سبق ذكره أن أسعار البترول تأثر على مؤشرات الاقتصاد الجزائري وهذا ما ستبينه الدراسة القياسية على بعض المتغيرات الاقتصادية منها: الناتج المحلي الخام، الاستثمار،ومعدل البطالة.

المطلب الأول:النموذج القياسي لأثر تقلب سعر البترول على الناتج المحلي الخام

أولا:التعريف بالمتغيرات الداخلة في النموذج

PP: يمثل سعر البترول و هو المتغير المستقل

PIB: يمثل الناتج المحلي الخام وهو يمثل المتغير التابع، خلال فترة زمنية **t**.

t :تمثل فترة الدراسة من سنة **2000** إلى **2013**.

ε_t:يمثل الخطأ العشوائي

ثانيا: تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الخام وسعر البترول.

في هذه المرحلة يتم جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة **(PIB)**، وبالاعتماد على الملحق رقم (**3 –1**) قمنا بتسجيل قيم الناتج المحلي الخام والذي اعتبرناه المتغير التابع و سعر البترول الذي عرفناه كمتغير مستقل خلال الفترة **2000 –2013** وبالتالي حجم العينة هو **14** وباستخدام برنامج **eviews 7**، تحصلنا على الشكل الموالي:

الشكل رقم(3 –5):يمثل شكل الانتشار بين الناتج المحلي الإجمالي الخام وسعر البترول

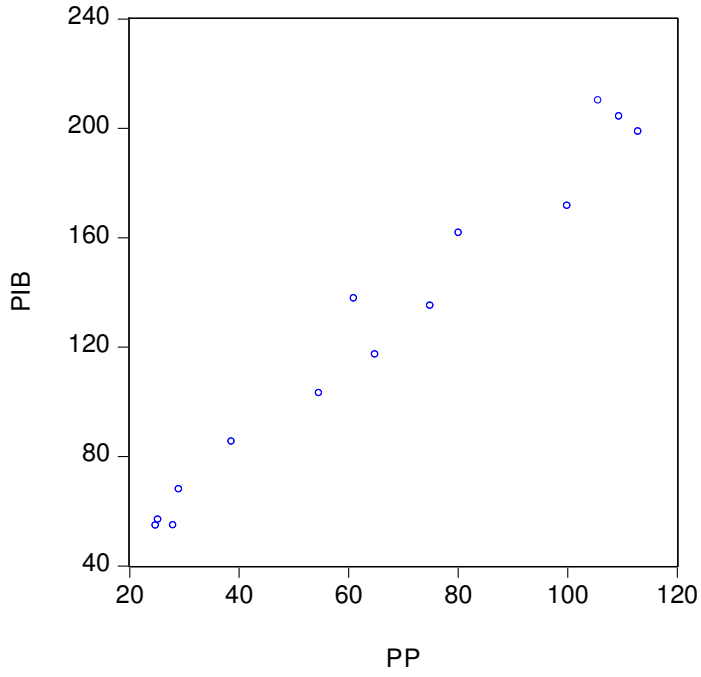

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج eviews7.

التفسير:

يتبين من الشكل أعلاه أن العلاقة بين الناتج المحلي الخام وسعر البترول هي علاقة خطية و طردية، إذ أن الزيادة في سعر البترول تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام والعكس صحيح.

كما تقول النظرية الاقتصادية أن العلاقة بين الناتج المحلي الخام وسعر البترول علاقة خطية وتكون الصيغة الخطية في الصورة الرياضية التالية:[1]

$$y_{t=}\alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$$

حيث أن: $t= n,.....,4\ ,3\ ,2\ ,1$

[1] مجيد الشوربجي،"**الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق**"،الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة 1994 .ص،51 .

n:تمثل عدد المشاهدات وتمثل حجم العينة =**14**

y: تمثل القيمة الفعلية للمتغير التابع

X: تمثل القيمة الفعلية للمتغير المستقل

α, β : القيم الفعلية لمعاملات الانحدار

ε_t: يمثل المتغير العشوائي

الشكل رقم(3 -6):يمثل شكل الانحدار الخطي البسيط لسعر البترول و الناتج المحلي الخام.

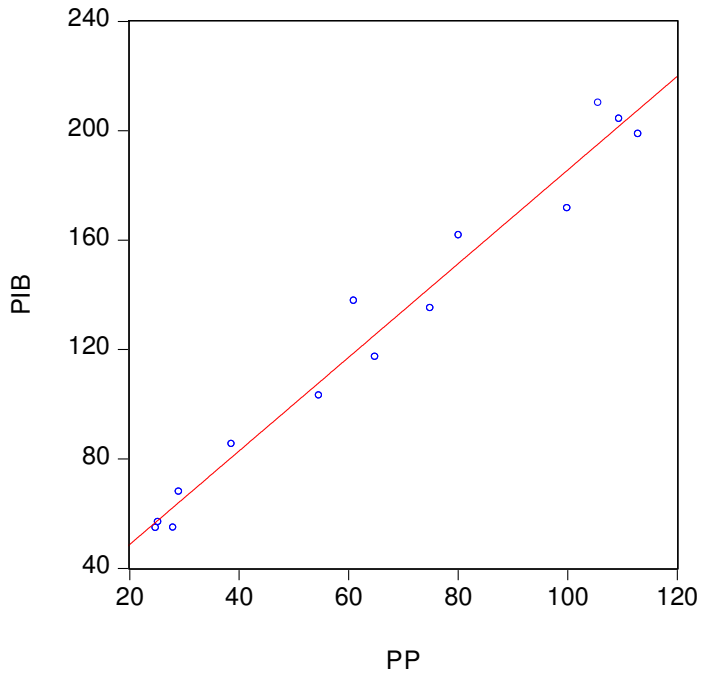

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج **eviews7**.

1. تقدير النموذج الخطي لأثر تقلب أسعار البترول ppعلى الناتج المحلي الخام PIB.

لتقدير معلمات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية وباستخدام برنامج **eviews7** تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3 –1):يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي

$PIB = 14.4953856551 + 1.71135872346 * PP_t$
(2,366) (20,202)
N=14 R^2=0.971 F_c= F-statistic=.408,155 DW=1.650

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم **(3 -2)**

من المعادلة يتضح لنا أنه كلما زاد سعر البترول بوحدة واحدة نقدية تزيد قيمة الناتج المحلي الإجمالي الخام **PIB** بـ**1,711 %** (علاقة طردية وقوية) وهو موافق لما ذكرناه في النظري، بحيث الزيادة في سعر البترول تتبعها الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الخام والعكس صحيح.

4. **تفسير النتائج:**

N :يمثل حجم العينة وهو **14**؛

F_c:يمثل **F –statictic** القيمة المحسوبة؛

F_t:تمثل القيمة المجدولة .

( ): تمثل **t-statistic** القيمة المحسوبة.

R^2 :معامل التحديد

DW :تمثل إحصائية دوربن واتسن

ثالثا:اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

لدراسة معنوية المقدرات المتوصل إليها في النموذج و بالاعتماد على برنامج**eviews 7** نعتمد على اختبار فيشر وستودنت و القيم الاحتمالية.

نستعمل مقياس فيشر **F** لاختبار المعنوية الكلية للانحدار أي اختبار الفرض العدمي الذي يساوي جميع معاملات الميل الجزئية **0**.

$$\begin{cases} \mathbf{H_0: \beta = 0} & \textbf{ليس لها معنوية} \\ \mathbf{H_1: \beta \neq 0} & \textbf{لها معنوية} \end{cases}$$

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نقارن $\mathbf{F_{cal}}$ مع $\mathbf{F_{tab}}$:

لدينا:

$$\begin{cases} \boldsymbol{F^{0,5}_{\mathbf{tab(k-1,n-k)}} = F_t(1,12) = 3,98} \\ \boldsymbol{F_c = 408,155} \end{cases}$$

حيث:

K :يمثل عدد المعالم التي هي **2** ؛

F_c:يمثل **F –statictic** القيمة المحسوبة ؛

$\mathbf{F_t}$:تمثل القيمة المجدولة .

اذا كانت لدينا: $\mathbf{F_c > F_t}$ أي القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فإننا نرفض $\mathbf{H_0}$ و نقبل $\mathbf{H_1}$ ،أي النموذج ذو معنوية كلية عند مستوى معنوية 5 %.

بما أن: $\mathbf{F_c = 408,155 > F_t = 3,98}$ أي القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فإننا نرفض $\mathbf{H_0}$ ونقبل $\mathbf{H_1}$ وبالتالي النموذج ذو معنوية كلية.

وبالإضافة إلى ذلك نقارن **prob(f-statistic)** مع **0,05**، إذا كانت **prob<0 ,05** فإننا نرفض $\mathbf{H_0}$ ونقبل $\mathbf{H_1}$ أي هناك معنوية كلية للنموذج.

بالاعتماد على الملحق رقم **(3 -2)** تحصلنا على ما يلي:

Prob(f-statistic)=0 ,00000<0 ,05 فإننا نرفض $\mathbf{H_0}$ ونقبل $\mathbf{H_1}$ أي النموذج ذو معنوية إحصائية عند **5 %**.

رابعا:اختبار المعنوية الجزئية للنموذج:

لاختبار المعنوية الجزئية للنموذج نستعمل اختبار ستودنت والقيم الاحتمالية للمقدرات فإذا كانت أقل من **0,05** نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 وهي التي تدل على أن المعلمات ذو معنوية إحصائية.

الفروض الإحصائية:

- اختبار معنوية β.

$$\begin{cases} H_0: \beta = 0 & \text{ليس لها معنوية} \\ H_1: \beta \neq 0 & \text{لها معنوية} \end{cases}$$

لاختبار معنوية المعلمة β، نقوم بمقارنة قيمة T_{cal} المحسوبة مع قيمة T_{tab} المجدولة عند مستوى معنوية **5 %**.

لدينا:

$$\begin{cases} T_{tab(n-k)}^{0,025} = 2,179 \\ T_{cal} = 20,202 \end{cases}$$

ومنه: $T_{cal} > T_{tab}$ نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ،أي المعلمة βذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية **5 %** .

بالاضافة الى ذلك نقارن $prob_{\beta}$ مع **0,05** ، ففي حالة $prob_{\alpha}<0,05$ نرفض H_0 ونقبل H_1 والعكس صحيح .

وبالاعتماد على الملحق رقم **(3 -2)** تحصلنا على النتائج التالية:

Prob=0 ,0000<0,05أي نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ،ومنه المعلمة β ذومعنوية احصائية.

التفسير:

نرفض الفرضية فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ،وهذا معناه يوجد معنوية احصائية أي سعر البترول يفسر الناتج المحلي الاجمالي الخام وهذا يتماشى مع النظرية الاحصائية و الاقتصادية.

فالمتغير المستقل يكون حسب النظرية الاحصائية، أما بالنسبة للنظرية الاقتصادية فإن سعر البترول يمكنه أن يفسر ما يحدث في الناتج المحلي الاجمالي الخام.

خامسا:معامل التحديد

هو المعامل الذي يفسر لنا القدرة التفسيرية للنموذج، ومن جدول نتائج تقدير النموذج المتحصل عليه وجدنا أن قيمة معامل التحديد**R^2=0,9714** ،إذا **97,14%** من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي الخام في الجزائر من **2000** الى **2013** كانت نتيجة تغير المتغير المستقل وهو سعر البترول أما النسبة المتبقية **2,86** (ففي الاقتصاد القياسي يطلق عليها بالمتغير العشوائي)فيرجع الى عوامل أخرى تدخل في التأثير على الناتج المحلي الخام.

وبالاعتماد على الملحق رقم **(3 -2):**

لدينا:

S.E. of régression :الانحراف المعياري و يساوي **10,07753**

Sum Squared resid مجموع مربعات البواقي الأخطاء ويساوي **1218,679**.

سادسا:اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء

$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \boldsymbol{\varepsilon_t} \rightsquigarrow \mathbf{N(0, \sigma^2)} & \text{الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي} \\ \mathbf{H_1}: \boldsymbol{\varepsilon_t} \ncong \mathbf{N(0, \sigma^2)} & \text{الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي} \end{cases}$

لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء نقوم باختبار **Histogram-Normality test** وباستخدام برنامج**eviews 7** فتحصلنا على النتائج الموضحة في الملحق رقم **(3-3)**

نقارن قيمة **prob(jarque-bera)** مع **0,05** ،فإذا كانت **prob(j-b)** اكبر من **0,05** نقبل الفرضية **H_0** أي ان الأخطاء تتبع توزيع طبيعي اما إذاوجدنا **prob(j-b)** اصغر من **0,05** نقبل الفرضية **H_1** اي الأخطاء لا تتبع توزيع الطبيعي.

لدينا: **Prob(j-b)=0,621>0,05**

بما أن :**prob(j-b)=0,621>0,05** فإننا نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 أي الأخطاء تتبع توزيع طبيعي.

سابعا:مشاكل تقدير نموذج الناتج المحلي الاجمالي الخام

1) **مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء**:يتم الحكم على وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من خلال مجموعة من الاختبارات من بينها اختبار **breusch**، ولاثبات وجود الارتباط الذاتي الأخطاء أم لا يكفي اثبات الفرضيات الأتية:

$H_0: \rho_1 = \rho_2 = \cdots \rho_P = 0$ عدم وجود الارتباط الذاتي بين الاخطاء من الدرجة p

$H_1: \exists \rho_i \neq 0, i = 1 \ldots . p$ يوجد ارتباط ما بين الأخطاء

ويتم اختبار **breuch-godfrey** وفق الطريقة الأتية:

view ⟶ residual diagnostic ⟶ hetoroskedasticity teste ⟶ breusch-pagan-godrey ⟶ ok .

وكانت النتائج موضحة في الملحق رقم **(3 -4)**

لدينا: **Prob(f-statistic)=0,1715>0,05**

ولدينا: **prob (obs*R-squared)=0,1475**

بما أن: **prob (LM)=0,1475>0**,05 ،و **prob(f-statistic)=0,1715>0,05** فإننا نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 أي يوجد استقلالية بين الأخطاء وبالتالي لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

1) **مشكلة عدم تجانس تباين الاخطاء**:للكشف عن مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء نستخدم اختبار **white heteroskaadesticity** .

$H_0: \sigma_{ut}^2 = \sigma_{ut`}^2 = 0$ تجانس تباين الأخطاء

$H_1: \sigma_{ut}^2 \neq \sigma_{ut`}^2 \neq 0$ عدم تجانس تباين الأخطاء

$\exists t = t`$

باستخدام اختبار **white** والاعتماد على برنامج **eviews7** تحصلنا على النتائج الموضحة في الملحق رقم **(3 -5)** .

لدينا: **prob(f-statistic)=0,2582>0,05** ؛

ولدينا: **prob (obs*R-squared)=0,2252>0,05** .

بما أن: **prob (obs*R-squared)=0, 2252>0 ,05** و **prob(f-s)>0,05**فإننا نقبل فرضية العدم **H_0** ونرفض الفرضية البديلة**H_1** ، أي يوجد تجانس تباين الأخطاء،وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء.

المطلب الثاني:النموذج القياسي لأثر تقلب أسعار البترول على الاستثمار في الجزائر

الفرع الأول:تقدير النموذج الأول

أولا:التعريف بالمتغيرات الداخلة في النموذج

PP: يمثل سعر البترول و هو المتغير المستقل؛

inv: يمثل الاستثمار وهو يمثل المتغير التابع خلال الفترة **t**؛

t: تمثل فترة الدراسة من سنة **2000** إلى **2013**؛

ε_t : يمثل الخطأ العشوائي.

ثانيا: تقدير العلاقة بين الاستثمار المحلي وسعر البترول.

بالاعتماد على الملحق رقم **(3 -1)** قمنا بتسجيل قيمة الاستثمار والذي اعتبرناه المتغير التابع و سعر البترول الذي عرفناه كمتغير مستقل خلال الفترة **2000 -2013** وبالتالي حجم العينة هو **14** وباستخدام برنامج**eviews 7**، تحصلنا على الشكل الموالي:

الشكل رقم(3 -7):يمثل شكل الانتشار بين الاستثمار وسعر البترول

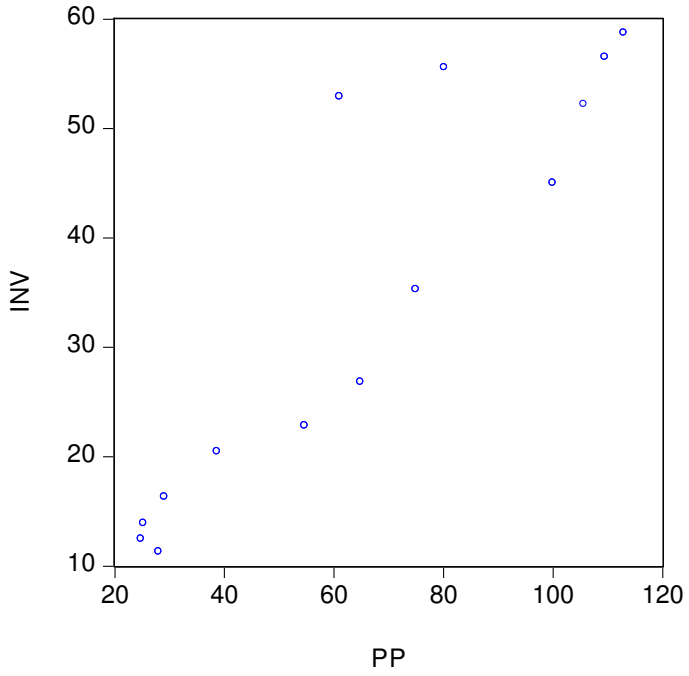

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج**eviews7**

التفسير:

يتبين من الشكل أعلاه أن العلاقة بين الاستثمار وسعر البترول هي علاقة طردية، إذ أن زيادة سعر البترول مستوى معين يؤدي إلى زيادة قيمة الاستثمار وأن انخفاض سعر البترول يؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمار.

كما تقول النظرية الاقتصادية أن العلاقة الاستثمار وسعر البترول علاقة خطية وتكون الصيغة الخطية في الصورة الرياضية التالية:([1])

$$y_{t=}\alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$$

حيث أن: $t= n,.....,4\ ,3\ ,2\ ,1$

([1])-مجيد الشوربجي،"الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق"،الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة 1994 .ص،51 .

الشكل رقم(3 -8):يمثل شكل الانحدار الخطي البسيط لسعر البترول و الاستثمار.

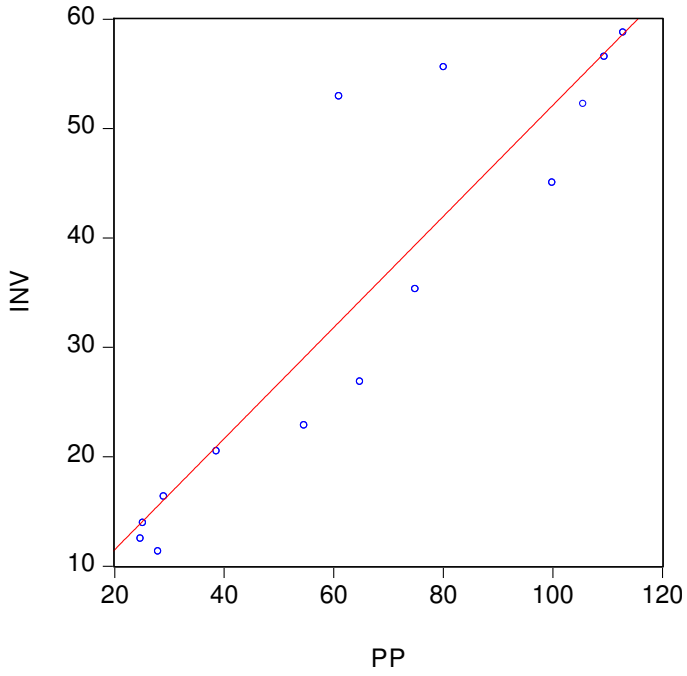

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج **eviews7**

1. تقدير النموذج الخطي لأثر تقلب أسعار البترول على الاستثمار المحلي في الجزائر.

لتقدير معلمات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية وباستخدام برنامج**eviews 7** تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3 -2):يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي

$INV_t = 1.34699835805+0.507815841668*PP_t$
(0.271875) (7.412087)
N=14 R^2=0.8207 F-statistic= 54.93903 DW=1.339578

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (3-6)

من المعادلة يتضح لنا أنه كلما زاد سعر البترول بوحدة واحدة نقدية تزيد قيمة الاستثمار المحلي بـ**0,507** % (علاقة طردية) وهو موافق لما ذكرناه في النظري، بحيث الزيادة في سعر البترول تتبعها الزيادة في قيمة الاستثمار.

ثالثا:اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

لدراسة معنوية المقدرات المتوصل إليها في النموذج و بالاعتماد على برنامج**eviews 7** نعتمد على اختبار فيشر وستودنت و القيم الاحتمالية.

نستعمل مقياس فيشر **F** لاختبار المعنوية الكلية للانحدار أي اختبار الفرض العدم الذي يساوي جميع معاملات الميل الجزئية **0.**

$$\begin{cases} \mathbf{H_0: \beta = 0} & \textbf{ليس لها معنوية} \\ \boldsymbol{H_1: \beta \neq 0} & \textbf{لها معنوية} \end{cases}$$

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نقارن $\mathbf{F_{cal}}$مع $\mathbf{F_{tab}}$:

لدينا:

$$\begin{cases} \boldsymbol{F^{0,5}_{tab(k-1,n-k)} = F_t(1,12) = 3,98} \\ \boldsymbol{F_c = 54,939} \end{cases}$$

بما أن :$\mathbf{F_c = 54,939 > F_t = 3,98}$ أي القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فإننا نرفض $\mathbf{H_0}$ ونقبل $\mathbf{H_1}$ وبالتالي النموذج ذو معنوية كلية.

ولدينا أيضا: و بالاعتماد على الملحق رقم**(3-6)** تحصلنا على ما يلي:

Prob(f-statistic)=0 ,000008<0 ,05 فإننا نرفضH_0 ونقبل $\mathbf{H_1}$ أي النموذج ذو معنوية إحصائية عند مستوى **5 %.**

رابعا:اختبار المعنوية الجزئية للنموذج:

لاختبار المعنوية الجزئية للنموذج نستعمل اختبار ستودنت والقيم الاحتمالية للمقدرات فإذا كانت أقل من **0,05** نرفض الفرضية الصفرية $\mathbf{H_0}$ ونقبل الفرضية البديلة $\mathbf{H_1}$ وهي التي تدل على أن المعلمات ذو معنوية إحصائية.

الفروض الإحصائية:

- اختبار معنوية **β**.

$$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \boldsymbol{\beta} = \mathbf{0} & \text{ليس لها معنوية} \\ \mathbf{H_1}: \boldsymbol{\beta} \neq \mathbf{0} & \text{لها معنوية} \end{cases}$$

لاختبار معنوية المعلمة **β**، نقوم بمقارنة قيمة $\mathbf{T_{cal}}$ المحسوبة مع قيمة $\mathbf{T_{tab}}$ المجدولة عند مستوى معنوية **5 %.**

لدينا:

$$\begin{cases} \mathrm{T}_{tab(n-k)}^{0,025} = 2,179 \\ T_{cal} = 7,412 \end{cases}$$

ومنه: $\boldsymbol{T_{cal} > T_{tab}}$ نرفض فرضية العدم $\mathbf{H_0}$ ونقبل الفرضية البديلة $\mathbf{H_1}$ ،أي المعلمة **β**ذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية **5 %.**

وبالاعتماد على الملحق رقم**(3 -6)** لدينا:

$\mathbf{Prob_{\beta} = 0,0000} < 0,05$أي نرفض الفرضية $\mathbf{H_0}$ ونقبل الفرضية $\mathbf{H_1}$ ،ومنه المعلمة $\boldsymbol{\beta}$ ذومعنوية احصائية

التفسير:

نرفض الفرضية فرضية العدم $\mathbf{H_0}$ ونقبل الفرضية البديلة $\mathbf{H_1}$ ،وهذا معناه يوجد معنوية احصائية أي سعر البترول يفسر الاستثمار المحلي وهذا يتماشى مع النظرية الاحصائية و الاقتصادية.

فالمتغير المستقل يكون حسب النظرية الاحصائية، أما بالنسبة للنظرية الاقتصادية فإن سعر البترول يمكنه أن يفسر ما يحدث في الاستثمار المحلي.

خامسا:معامل التحديد R^2

هو المعامل الذي يفسر لنا القدرة التفسيرية للنموذج، ومن جدول نتائج تقدير النموذج المتحصل عليه وجدنا أن قيمة معامل التحديد$\mathbf{R^2=0,8207}$ ،إذا **82,07%** من التغيرات التي تحدث في الاستثمار المحلي في الجزائر من

2000 الى **2013** كانت نتيجة تغير المتغير المستقل وهو سعر البترول أما الباقي **17,93** فيرجع الى عوامل أخرى تدخل في التأثير على الاستثمار المحلي التي لم نتمكن من حصرها في هذا النموذج.

وبالاعتماد على الملحق رقم **(3 -6):**

لدينا:

S.E. of régression :الانحراف المعياري و يساوي **8,150643**

Sum Squared resid مجموع مربعات البواقي الأخطاء ويساوي **797,1958**.

سادسا:اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء:

$\begin{cases} \mathbf{H_0}: \boldsymbol{\varepsilon_t} \backsim \mathbf{N}(\mathbf{0}, \boldsymbol{\sigma}^2) & \text{الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي} \\ \mathbf{H_1}: \boldsymbol{\varepsilon_t} \cong \mathbf{N}(\mathbf{0}, \boldsymbol{\sigma}^2) & \text{الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي} \end{cases}$

لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء نقوم باختبار **Histogram-Normality test** ،وباستخدام برنامج **eviews7** تحصلنا على النتائج الموضحة في الملحق رقم **(3 -7)**

لدينا: **Prob(j-b)=0,0137<0,05**

بما أن :**prob(j-b)=0,0137<0,05** فإننا نرفض الفرضية $\mathbf{H_0}$ ونقبل الفرضية $\mathbf{H_1}$ أي الأخطاء لا تتبع توزيع طبيعي.

بما أن الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي فإننا نلجأ إلى استخدام دالة اللوغاريتم وذلك للتخلص من هذا المشكل و إعادة تقدير النموذج الجديد مع اختبار المعنوية الكلية والجزئية للنموذج بالإضافة إلى المشاكل التي تواجهه .

الفرع الثاني:تقدير النموذج الجديد بعد إدخال اللوغاريتم

أولا:تقدير النموذج الجديد:

بعد إدخال دالة اللوغاريتم على المتغيرات الموضحة في الملحق رقم **(3 -8)** وباستخدام برنامج**eviews 7** تحصلنا على النتائج المدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم(3 -3):نتائج تقدير النموذج الجديد:

$LOG(INV)_t = -0.719148955746 + 1.01492809332 * LOG(PP)_t$
(-1.703819) (9.788894)
R^2=0.888706 F-statistic=95.82244 DW=1.303727

الصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم**(3 -9)**

من المعادلة يتضح لنا أنه كلما زاد سعر البترول بوحدة واحدة نقدية تزيد قيمة الاستثمار المحلي بـ**1,0%** (علاقة طردية) وهو موافق لما ذكرناه في النظري، بحيث الزيادة في سعر البترول تتبعها الزيادة في قيمة الاستثمار.

ثانيا:اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

نستعمل مقياس فيشر **F** لاختبار المعنوية الكلية للانحدار أي اختبار الفرض العدم الذي يساوي جميع معاملات الميل الجزئية **0.**

$H_0: \beta = 0$ **ليس لها معنوية**

$H_1: \beta \neq 0$ **لها معنوية**

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نقارن F_{cal}مع F_{tab}:

لدينا:

$F^{0,5}_{tab(k-1,n-k)} = F_t(1,12) = 3,98$

$F_c = 95,822$

بما أن: $\mathbf{F_c = 95,822 > F_t = 3,98}$ أي القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فإننا نرفض $\mathbf{H_0}$ ونقبل $\mathbf{H_1}$ وبالتالي النموذج ذو معنوية كلية.

بالاعتماد على الملحق رقم **(3 -9)**لدينا أيضا:

Prob(f-statistic)=0 ,000000<0 ,05 فإننا نرفض$\mathbf{H_0}$ ونقبل $\mathbf{H_1}$ أي النموذج ذو معنوية إحصائية عند **5 %**.

ثالثا:اختبار المعنوية الجزئية للنموذج:

لاختبار المعنوية الجزئية للنموذج نستعمل اختبار ستودنت والقيم الاحتمالية للمقدرات فإذا كانت أقل من **0,05** نرفض الفرضية الصفرية $\mathbf{H_0}$ ونقبل الفرضية البديلة $\mathbf{H_1}$ وهي التي تدل على أن المعلمات ذو معنوية إحصائية.

الفروض الإحصائية:

- اختبار معنوية $\boldsymbol{\beta}$.

$\mathbf{H_0}: \boldsymbol{\beta} = \mathbf{0}$ ليس لها معنوية

$\mathbf{H_1}: \boldsymbol{\beta} \neq \mathbf{0}$ لها معنوية

لدينا:

$\mathbf{T}^{0,025}_{tab(n-k)} = \mathbf{2,179}$

$\boldsymbol{T_{cal}} = \mathbf{9,788}$

ومنه: $\boldsymbol{T_{cal}} = \mathbf{9,788} > \boldsymbol{T_{tab}} = \mathbf{2,179}$ فإننا نرفض فرضية العدم $\mathbf{H_0}$ ونقبل الفرضية البديلة $\mathbf{H_1}$ ،أي المعلمة $\boldsymbol{\beta}$ذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية **5 %.**

وبالاضافة الى ذلك ،وبالاعتماد على الملحق رقم **(3 -9)** لدينا:

$\mathbf{Prob_{\beta} = 0,0000 < 0,05}$ أي نرفض الفرضية $\mathbf{H_0}$ ونقبل الفرضية $\mathbf{H_1}$ ،ومنه المعلمة $\boldsymbol{\beta}$ ذومعنوية احصائية.

التفسير:

نرفض الفرضية فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ،وهذا معناه يوجد معنوية احصائية أي سعر البترول يفسر الاستثمار المحلي وهذا يتماشى مع النظرية الاحصائية و الاقتصادية.

فالمتغير المستقل يكون حسب النظرية الاحصائية، أما بالنسبة للنظرية الاقتصادية فإن سعر البترول يمكنه أن يفسر ما يحدث في الاستثمار المحلي.

ثالثا:معامل التحديد

هو المعامل الذي يفسر لنا القدرة التفسيرية للنموذج، ومن جدول نتائج تقدير النموذج المتحصل عليه وجدنا أن قيمة معامل التحديدR^2**=0,8887** ،إذا **88,87%** من التغيرات التي تحدث في الاستثمار المحلي في الجزائر من **2000** الى **2013** كانت نتيجة تغير المتغير المستقل وهو سعر البترول أما الباقي**11,13** فيرجع الى عوامل أخرى تدخل في التأثير على الاستثمار المحلي التي لم نتمكن من حصرها في هذا النموذج.

وبالاعتماد على الملحق رقم **(3 -9):**

لدينا:

S.E. of régression :الانحراف المعياري و يساوي **0,214241**.

Sum Squared resid: مجموع مربعات البواقي الأخطاء ويساوي **0,550788**.

رابعا:اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء:

$H_0: \varepsilon_t \rightsquigarrow N(0, \sigma^2)$ يتبع التوزيع الطبيعي

$H_1: \varepsilon_t \cong N(0, \sigma^2)$ لا يتبع التوزيع الطبيعي

لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء نقوم باختبار **Histogram-Normality test** وباستخدام برنامج**eviews 7** تحصلنا على النتائج الموضحة في الملحق رقم **(3 -10)**

لدينا: **Prob(j-b)=0,169>0,05**

بما أن :**prob(j-b)=0,169>0,05** فإننا نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 أي الأخطاء تتبع توزيع طبيعي.

خامسا:مشاكل تقدير نموذج الاستثمار:

1 .مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء: يتم الحكم على وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من خلال مجموعة من الاختبارات من بينها اختبار **breusch**، ولاثبات وجود الارتباط الذاتي الأخطاء أم لا يكفي اثبات الفرضيات الأتية:

$\mathbf{H_0}$: $\boldsymbol{\rho_1 = \rho_2 = \cdots \rho_P = 0}$ عدم وجود الارتباط الذاتي للاخطاء من الدرجة p

$\mathbf{H_1}$: $\boldsymbol{\exists \rho_i \neq 0, i = 1 \ldots . p}$ يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء

وبالاعتماد على **breuch-godfrey** وباستخدام برنامج**eviews 7** تحصلنا على النتائج المدونة في الملحق رقم**(3 -11):**

لدينا: **prob (obs*R-squared)=0,8754>0,05** ،فإننا نقبل $\mathbf{H_0}$ ونرفض $\mathbf{H_1}$ أي يوجد استقلالية بين الأخطاء وبالتالي لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء،ومنه النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

1 .مشكلة تجانس تباين الاخطاء: للكشف عن مشكلة تجانس تباين الأخطاء نستخدم اختبار white heteroskaadesticity .

$\mathbf{H_0}$: $\mathbf{H_0}$: $\boldsymbol{\sigma^2_{ut} = \sigma^2_{ut`} = 0}$ تجانس تباين الاخطاء

$\mathbf{H_1}$: $\boldsymbol{\sigma^2_{ut} \neq \sigma^2_{ut`} \neq 0}$ عدم تجانس تباين الأخطاء

$\boldsymbol{\exists t = t`}$

باستخدام على اختبار **white** وباستخدام برنامج **eviews7** تحصلنا على النتائج المدونة في الملحق رقم **(3 -):**

لدينا: **prob (obs*R-squared)=0,9522>0 ,05** فإننا نقبل $\mathbf{H_0}$ ونرفض $\mathbf{H_1}$ أي هناك تجانس تباين الأخطاء،وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء.

ولدينا: $\boldsymbol{0,05 < 0,9566}$ =**prob(f-statistic)** إذن نقبل $\mathbf{H_0}$ ونرفض $\mathbf{H_1}$ أي هناك تجانس تباين الأخطاء.

المطلب الثالث:النموذج القياسي لأثر تقلب أسعار البترول على معدل البطالة في الجزائر

أولا:التعريف بالمتغيرات الداخلة في النموذج

PP: يمثل سعر البترول و هو المتغير المستقل

ch: يمثل معدل البطالة وهو يمثل المتغير التابع

ε_t: يمثل الخطأ العشوائي.

ثانيا: تقدير العلاقة بين معدل البطالة وسعر البترول.

في هذه المرحلة يتم جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة والمتمثلة في معدل البطالة **(ch)**، وبالاعتماد على الملحق رقم **(3 -1)** قمنا بتسجيل قيم معدل البطالة والذي اعتبرناه المتغير التابع و سعر البترول الذي عرفناه كمتغير مستقل خلال الفترة **2000 –2013** وبالتالي حجم العينة هو **14** وباستخدام برنامج**eviews 7**، تحصلنا على الشكل الموالي:

الشكل رقم(3 -9):يمثل شكل الانتشار بين معدل البطالة وسعر البترول

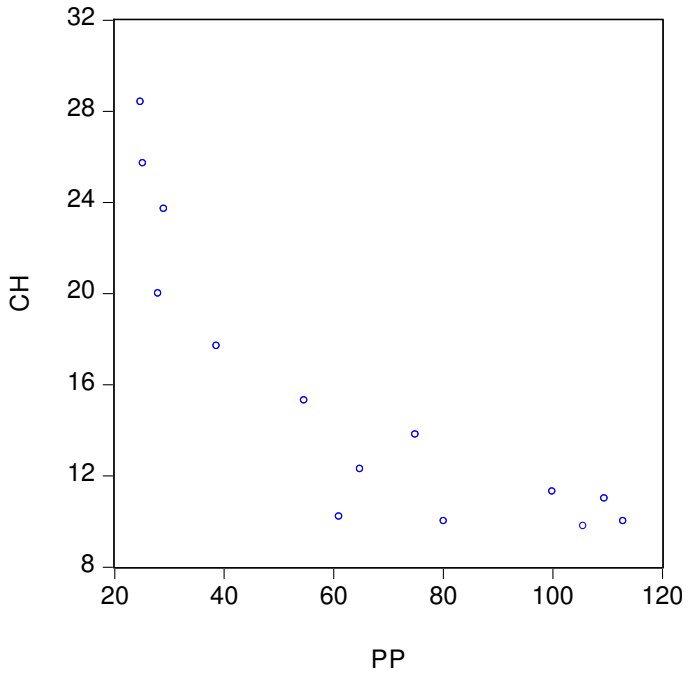

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج **eviews7**.

التفسير:

يتبين من الشكل أعلاه أن العلاقة بين معدل البطالة وسعر البترول هي علاقة عكسية، إذ أن زيادة سعر البترول مستوى معين يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة وأن انخفاض سعر البترول يؤدي الى زيادة معدل البطالة.

كما تقول النظرية الاقتصادية أن العلاقة بين الناتج المحلي الخام وسعر البترول علاقة خطية وتكون الصيغة الخطية في الصورة الرياضية التالية:([1])

$$y_{t=}\alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$$

حيث أن: $t= n,.....,4\ ,3\ ,2\ ,1$

الشكل رقم(3 -10):يمثل شكل الانحدار الخطي البسيط لسعر البترول و معدل البطالة.

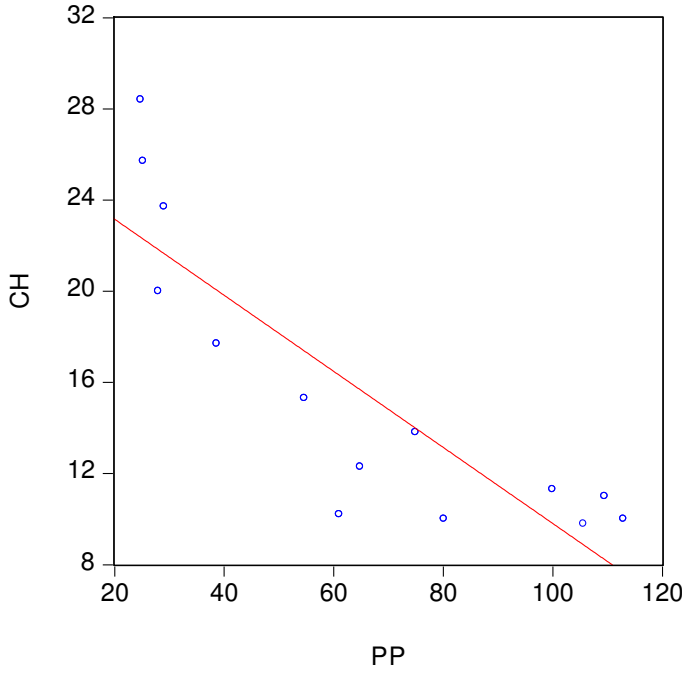

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج **eviews7**

1. تقدير النموذج الخطي لأثر تقلب أسعار البترول ppعلى معدل البطالة.

لتقدير معلمات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية وباستخدام برنامج**eviews 7** تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

([1])-مجيد الشوربجي،"الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق"،الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة 1994 .ص،51 .

الجدول رقم **(3 -4):**يمثل نتائج تقدير النموذج الخطي

CH = 26.497039206-0.166894182275*PP
(12.74571) (-5.805497)
R^2=0.737440 F_c= F-statistic=33.70380 DW=1.460119

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم **(3 -13)**

من المعادلة يتضح لنا أنه كلما زاد سعر البترول بوحدة واحدة نقدية تنقص قيمة معدل البطالة بـ **0,166 %** (علاقة عكسية) وهو موافق لما ذكرناه في النظري، بحيث الزيادة في سعر البترول تتبعها النقصان في معدل البطالة،والنقصان في سعر البترول تتبعها الزيادة في معدل البطالة.

تفسير النتائج:

لدراسة معنوية المقدرات المتوصل إليها في النموذج و بالاعتماد على برنامج**eviews 7** نعتمد على اختبار فيشر وستودنت.

1. اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

نستعمل مقياس فيشر **F** لاختبار المعنوية الكلية للانحدار أي اختبار الفرض العدم الذي يساوي جميع معاملات الميل الجزئية **0**.

$$\begin{cases} H_0: \beta = 0 & \text{ليس لها معنوية} \\ H_1: \beta \neq 0 & \text{لها معنوية} \end{cases}$$

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نقارن F_{cal}مع F_{tab}:

لدينا:

$$\begin{cases} F^{0,5}_{tab(k-1,n-k)} = F_t(1,12) = 3,98 \\ F_c = 33,703 \end{cases}$$

بما أن: $\mathbf{F_c = 33,703 > F_t = 3,98}$ أي القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فإننا نرفض $\mathbf{H_0}$ ونقبل $\mathbf{H_1}$ وبالتالي النموذج ذو معنوية كلية عند مستوى معنوية **5%.**

وبالاعتماد على الملحق رقم **(3 -13)** تحصلنا على النتائج التالية:

Prob(f-statistic)=0 ,000084<0 ,05 فإننا نرفض $\mathbf{H_0}$ ونقبل $\mathbf{H_1}$ أي النموذج ذو معنوية إجمالية عند مستوى **5 %.**

2. اختبار المعنوية الجزئية للنموذج:

لاختبار المعنوية الجزئية للنموذج نستعمل اختبار ستودنت والقيم الاحتمالية للمقدرات فإذا كانت أقل من **0,05** نرفض الفرضية الصفرية $\mathbf{H_0}$ ونقبل الفرضية البديلة $\mathbf{H_1}$ وهي التي تدل على أن المعلمات ذو معنوية إحصائية.

الفروض الإحصائية:

- اختبار معنوية $\boldsymbol{\beta}$.

$$\begin{cases} \mathbf{H_0: \beta = 0} & \text{ليس لها معنوية} \\ \mathbf{H_1: \beta \neq 0} & \text{لها معنوية} \end{cases}$$

لاختبار معنوية المعلمة $\boldsymbol{\beta}$ ، نقوم بمقارنة قيمة $\mathbf{T_{cal}}$ المحسوبة مع قيمة $\mathbf{T_{tab}}$ المجدولة عند مستوى معنوية **5 %.**

لدينا:

$$\begin{cases} \mathbf{T_{tab(n-k)}^{0,025} = 2,179} \\ \boldsymbol{T_{cal} = -5,805 = |-5,805| = 5,805} \end{cases}$$

ومنه: $\boldsymbol{T_{cal} = 5,805 > T_{tab} = 2,179}$ نرفض فرضية العدم $\mathbf{H_0}$ ونقبل الفرضية البديلة $\mathbf{H_1}$ ،أي المعلمة $\boldsymbol{\beta}$ذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية **5 %.**

وبالاعتماد على الملحق رقم**(3 -13)** تحصلنا على النتائج التالية:

probβ =0 ,0001<0,05 أي نرفض الفرضية **H_0** ونقبل الفرضية **H_1** ،ومنه المعلمة β ذومعنوية احصائية عند مستوى معنوية **5 %**.

التفسير:

نرفض الفرضية **H_0** فرضية العدم ،وهذا معناه يوجد معنوية احصائية أي سعر البترول يفسر معدل البطالة وهذا يتماشى مع النظرية الاحصائية و الاقتصادية.

فالمتغير المستقل يكون حسب النظرية الاحصائية، أما بالنسبة للنظرية الاقتصادية فإن سعر البترول يمكنه أن يفسر ما يحدث في معدل البطالة .

ثالثا:معامل التحديد

هو المعامل الذي يفسر لنا القدرة التفسيرية للنموذج، ومن جدول نتائج تقدير النموذج المتحصل عليه وجدنا أن قيمة معامل التحديد**R^2=0,7374** ،إذا **73,74%** من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة في الجزائر من **2000** الى **2013** كانت نتيجة تغير المتغير المستقل وهو سعر البترول أما النسبة المتبقية **26,26** (ففي الاقتصاد القياسي يطلق عليها بالمتغير العشوائي)فيرجع الى عوامل أخرى تدخل في التأثير على معدل البطالة.

وبالاعتماد على الملحق رقم **(3 -13):**

لدينا:

S.E. of régression:الانحراف المعياري و يساوي **3,420014.**

Sum Squared resid:مجموع مربعات البواقي الأخطاء ويساوي **140,3579.**

رابعا:اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء:

$H_0: \varepsilon_t \rightsquigarrow N(0, \sigma^2)$ يتبع التوزيع الطبيعي

$H_1: \varepsilon_t \cong N(0, \sigma^2)$ لا يتبع التوزيع الطبيعي

لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء نقوم باختبار **Histogram-Normality test** وباستخدام برنامج**eviews 7** تحصلنا على النتائج الموضحة في الملحق رقم **(3 -14)**

لدينا: **Prob(j-b)=0,872>0,05**

بما أن :**prob(j-b)=0,872>0,05** فإننا نقبل الفرضية H_0 ونرفض الفرضية H_1 أي الأخطاء تتبع توزيع طبيعي.

خامسا:مشاكل تقدير نموذج معدل البطالة:

أ. **مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء**:يتم الحكم على وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من خلال مجموعة من الاختبارات من بينها اختبار **breusch**، ولاثبات وجود الارتباط الذاتي الأخطاء أم لا يكفي اثبات الفرضيات الأتية:

H_0: $\rho_1 = \rho_2 = \cdots \rho_P = 0$ عدم وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة p

H_1: $\exists \rho_i \neq 0, i = 1 \ldots . p$ يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء

وبالاعتماد على **breuch-godfrey** وباستخدام برنامج**eviews 7** تحصلنا على النتائج المدونة في الملحق رقم**(3 - 15):**

لدينا: **prob (obs*R-squared)=0,2223>0,05** ،فإننا نقبل H_0 ونرفض H_1 أي يوجد استقلالية بين الأخطاء وبالتالي لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء،ومنه النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

ب. **مشكلة تجانس تباين الاخطاء**:للكشف عن مشكلة تجانس تباين الأخطاء نستخدم اختبار **white heteroskaadesticity.**

H_0 : : $\sigma_{ut}^2 = \sigma_{ut`}^2 = 0$ تجانس تباين الاخطاء

H_1: $\sigma_{ut}^2 \neq \sigma_{ut`}^2 \neq 0$ عدم تجانس تباين الأخطاء

$\exists t = t`$

باستخدام على اختبار **white** وباستخدام برنامج **eviews7** تحصلنا على النتائج المدونة في الملحق رقم **(3 -16):**

لدينا: **prob (obs*R-squared)=0,2148>0 ,05** فإننا نقبل H_0 ونرفض H_1 أي هناك تجانس تباين الأخطاء،وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء.

ولدينا: $0,05 < \mathbf{0,2469}$ =**prob(f-statistic)** اذن نقبل H_0 ونرفض H_1 أي هناك تجانس تباين الأخطاء.

خلاصة:

تم في هذا الفصل محاولة الإجابة على فرضية الدراسة من خلال محاولة قياس أثر تغيرات أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

فقد أوضحت الدراسة التي تم تطبيقها على مجموعة من المؤشرات المختارة من خلال نظام eviews7 الأثر البالغ الذي تتركه أسعار النفط بتقلباتها على اختلالات أو توازنات الاقتصاد، وبدا التأثير واضحا من خلال معاملات التحديد المرتفعة بين الأسعار والمؤشرات ليست الاقتصادية فحسب، وإنما تعدى الارتباط والتشابك للجانب النقدي والاجتماعي.

فتحسّن الاقتصاد بجميع جوانبه بانتعاش أسعار النفط، واختّل بانهيارها، وتوقفت الخطط التنموية على العوائد النفطية رغم أنها لم تحقق فعليا تنمية مستديمة نتيجة اقتصار الفوائض المالية البترولية على تنمية داخل القطاع لا خارجه.

كما أكدت الأزمات النفطية، وخاصة أزمة **1986** وأزمة **2008** أن استقرار وتوازن الاقتصاد الوطني لا يمكن أن يتعد مداه القصير،مادمت"اقتصاد المورد الواحد" سمته البارزة، ومادام استخدام فوائض ذلك المورد بعيدا كل البعد عن التنمية بجميع جوانبها.

وأمام هذه الحقائق، أدركت الجزائر أنه لابد لإعداد اقتصادها لفترة ما بعد النفط من خلال مجموعة من الخيارات تتمثل في تنمية المصادر البديلة للطاقة، والتوجه نحو تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهو ما يستوجب تشجيعا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تنويع خيارات الجزائر في الإنتاج والتصدير، ومن ثم تنويع مصادر الدخل

خاتمة عامة

النفط كمادة خام حيوية للبشرية كثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر و أوسع من العوامل الاقتصادية، فكمية الإنتاج النفطي و كذلك أسعاره هي قرارات سياسية في الدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية المعروفة.

إن الدور الذي يلعبه البترول في الجزائر لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، إلاّ أن الحديث عما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملكه على حساب الدول النفطية.

فقد تسبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد،مما جعله عرضة للصدمات الخارجية ، وهو ما حدث سنة**1986**حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك إختلالات هيكلية بارزة وعجز موازين لدولة الخارجية منها الداخلية ، فأصبح الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد البترولي، الشيء الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الأخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية . فانحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات رغم مشكلة النضوب التي يدركها العام والخاص، وأهملت تطوير مؤسساتها لتفعيل دورها في إحداث تنمية مستديمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية بالنظر لمسألة ديمومة النشاط الإنتاجي وتنوعه، و نلتمس ذلك من خلال تقرير البنك العالمي حول آخر التطورات والآفاق المستقبلية الاقتصادية.

ولهذا حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول معرفة أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، وقد قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، حيث تناولنا في الفصل الأول المفاهيم الأساسية الخاصة بسعر البترول انطلاقا من مفهومه، وأنواعه وأهم العوامل المؤثرة و المحددة له، ثم إلى أسباب انخفاض وارتفاع سعر البترول، بالإضافة إلى ذلك مراحل تطور أسعار البترول، حيث تم التوصل إلى أنه يجد عدة مفاهيم حول سعر البترول، وأن هناك عدة عوامل محددة لسعر البترول من بينها الطلب على البترول والعرض علية بالإضافة إلى الاحتياطي النفطي، أن هناك أسباب عديدة لعدم استقرار أسعار البترول من بينها انخفاض الدولار، والاستهلاك العالمي، و التوترات والتهديدات.

أما الفصل الثاني فقد تم التركيز على تأثير سعر البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى ذلك إلى مدى أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري و مستقبل هذا الأخير، والذي تبين أن من خصائص الاقتصاد الجزائري الاعتماد على المحروقات بصفة عامة وعلى البترول بصفة خاصة، كما أنه أصبح اليوم ينظر إلى عوائد أسعار البترول كمصدر أساسي لرفع معدلات النمو الاقتصادي و المتمثلة في الناتج المحلي الخام، ومعدلات الاستثمار، وخفض من معدلات البطالة في الجزائر.و بالنسبة للفصل الثالث فهو عبارة عن محاولة التأكد من صحة ما توصلنا إليه في الجانب النظري لتحديد العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية المذكورة سابق باستخدام بعض طرق الاقتصاد القياسي، حيث قمنا بإعطاء بعد كمي لتأثير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال إجراء الاختبارات المتعلقة بطبيعة العلاقة الموجودة بين سعر البترول، الناتج الداخلي الخام، الاستثمار المحلي، ومعدل البطالة.

وأمام اشتراك الاقتصاد الجزائري في هذه السّمة ، تناولت دراستنا في الفصل الأخير الانعكاسات التي يمكن أن يخلفها النفط بأسعاره وعوائده على الاقتصاد الوطني، ولغرض معرفة ذلك ، تمّ التطرق لأهمّ المراحل الأساسية الانتقالية التي شهدها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ،وكيف ألقت هذه المراحل والتغيّرات بضلالها على أهم قطاعاته والركيزة الأساسية فيه ألا وهو " **قطاع المحروقات**".

وبناءا على ما سبق، وبالاعتماد على نظام "**Eviews**"حاولنا الوصول إلى نتائج التي من خلالها يمكن تأكيد أو نفي الفرضيات التي اعتمدت في بحثنا والتي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي نراها مفيدة وأساسية، حتى ينعكس ذلك بالإيجاب على وتيرة التنمية في الجزائر.

نتائج الدراسة:

- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يرعى من المداخيل البترولية؛

-إن جزائر اليوم لم تتعلم من ماضيها مع التقلبات السلبية لأسعار البترول في السوق العالمية وإنها مازالت سائرة على نفس المسار مغمضة العيون غير بالية بالمستقبل وحق الأجيال القادمة وحقيقة أن البترول مادة ناضبة؛

-إن الاقتصاد الجزائري يتأثر بشكل كبير بما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية وما تبعه من تغيرات في أسعار البترول، ورغم صعوبة استشراف أسعار البترول بسبب تعدد المتغيرات وصعوبة تقديرها، فسيبقى للبترول دورا

رئيسيا في مسار التنمية الجزائرية، مما يلقي على الجزائر مسؤولية تعظيم الاستفادة من الفرص التي ينتجها وجود مثل هذه السلعة من خلال استغلال العائدات النفطية استغلالا جيدا.

-أنّ هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات، جسّدتها معاملات التحديد المرتفعة بين الكثير من المؤشرات وأسعار النفط حتى فاق **90 %**بالنسبة للناتج المحلي الخام،و**80 %**بالنسبة للاستثمار، و**70%** بالنسبة لمعدل البطالة.

-استهدفت هذه الدراسة قياس اثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري باستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط خلال الفترة **2000 –2013**، وقد تبين من خلال تحليل نموذج الدراسة باستخدام الاختبارات القياسية ما يلي:

- تبين من تقدير النموذج أن أسعار البترول تساهم في زيادة معدل الناتج المحلي الخام أي أن هناك علاقة طردية وقوية بين سعر البترول والناتج المحلي الخام؛
- تبين أنه يوجد علاقة طردية بين سعر البترول والاستثمار هذا من جهة؛
- من جهة أخرى تبين أنه يوجد علاقة قوية وعكسية بين سعر البترول ومعدل البطالة.

انطلاقا من هذه الملاحظات يمكن تقديم التوصيات و الاقتراحات التالية:

-تشجيع عمليات الاستثمار خارج المحروقات خاصة في قطاع السياحة الذي يعد بالكثير، نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، وهذا بالقضاء على معوقات الاستثمار.

-الاستثمار في الموارد البشرية، وتطوير مجالات التسيير، بالإضافة إلى تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل القطاعات المنتجة، وكذا تجاوز العجز المسجل في هذا المجال.

- عدم الاعتماد على مداخيل المحروقات بشكل كبير و العمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال زيادة دعم القطاع الزراعي و الصناعي، و تشجيع خارج قطاع المحروقات من خلال زيادة دعم القطاع الزراعي و الصناعي، و تشجيع امتصاص البطالة.

-للجزائر خيارات متاحة لإعداد اقتصادها لفترة ما بعد النفط انطلاقا من تنمية مصادر الطاقة البديلة والتنويع والنهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات .

فأمّا عن الخيار الأول ، فاهتمام الجزائر بالغاز الطبيعي ومحاولة الرفع من نسب مساهمته في صادرات المحروقات على حساب النفط وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي يمكن تحقيقها إلا أنّه هروب بالاقتصاد الوطني من مورد ناضب إلى مورد ناضب آخر ، ومن ثم لا بد من تكثيف الجهود نحو مصادر الطاقة المتجددة .

وأما عن الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي حتمية أفرزتها طبيعة النفط الزائلة.

-تحديد إستراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، والأمر ليس بالصعب خاصة أمام الاحتياطات الكبيرة من الصرف الأجنبي التي فاقت 90 مليار دولار أمريكي.

- تحديد إستراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة، بالرغم من تحول عن النفط في المدى القريب والمتوسط غير ممكن لأسباب تقنية واقتصادية، غير أن الضغوط الايكولوجية الدولية والمحلية تحتم الاستعداد لكل التغيرات المحتملة

-تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إجراء إصلاحات تمس المنظومة البنكية و القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي، و القضاء على البيروقراطية و العراقيل الإدارية التي تكون سببا في انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

أفاق البحث:

إدراكا منا لوجود جوانب لم نتعرض لها في ولم نعطيها حقها لأسباب مختلفة، هذه النقائص يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة في هذا المجال نذكر منها:

-أثر تغيرات أسعار البترول على الاستقرار النقدي في الجزائر؛

القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري.

أولا:مراجع باللغة العربية:

1 .المؤلفات:

1)أحمد هني،"**اقتصاد الجزائر المستقلة**"،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **1993**

2)بريش السعيد،"**الاقتصاد الكلي– نظريات– نماذج وتمارين محلولة**"،دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة،**2007.**

3)حسين عبد الله ،" **مستقبل النفط العربي** "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية، **2006**

4)حسين عبد الله،"**البترول العربي**"،دراسة اقتصادية وسياسية، دار النهضة العربية ، القاهرة،**2003.**

5)سالم عبد الحسن رسن ،"**اقتصاديات النفط**"، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى،**1999**

6)السيد محمد أحمد السريتي، "**الموارد الاقتصادية : طبيعية، بشرية، غذائية، بيئية** "، مؤسة رؤية للطباعة و النشر والتوزيع، الاسكندرية ، الطبعة الأولى،**2011.**

7)صديق محمد عفيفي "**تعريف البترول**"، مكتبة عين الشمس،مصر،**2003**

8)صلاح يحياوي،فاروق الصوفي، "**أساسيات في تصنيع النفط**"،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،**1991**

10)ضياء مجيد الموسوي ،"**ثورة أسعار النفط 2004** "،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **2005**

11)ضياء مجيد الموسوي،"**الأزمة الاقتصادية العالمية 86 –89** "،دار الهدى للطباعة و الشر، عين ميلة

12)طاهر حمدي كنعان، وآخرون، "**هموم اقتصادية عربية :التنمية، التكامل، النفط، العولمة**"،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،**2001.**

13)عبد الحي زلوم وآخرون، "**مستقبل الاقتصاد العربيين النفط والاستثمار**"، دار الفارس للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى،**2008 .**

14)عبد الرحمان ،حزبي محمد موسى عريقات ،"**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**"، دار الوائل،الأردن – عمان،**1999.**

15)عبد الرحمان يسرى أحمد،"**النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية** "،الطبعة الثانية، الدار الجامعية،الإسكندرية، **2004**.

16)عبد القادر سيد أحمد: "**الأوبك ماضيها ، حاضرها و أفاق تطورها**"، ديوان المطبوعات الجامعية،**1982**.

17)كامل بكري ،و آخرون ، "**الموارد و اقتصادياتها**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط**1986** .

18)ماجد أحمد عطا الله، "**إدارة الاستثمار**"،الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن-عمان،**2011.**

19)مانع سعيد العقيبة: "**الأوبك والصناعة البترولية** "، مطابع الصناعة والتجارة ، لبنان ،بيروت، **1974**

20)مجيد الشوربجي،"**الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق**"،الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة **1994.**

21)محمد أحمد الدوري ،"**محاضرات في الاقتصاد البترولي** "،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، **1983.**

22)محمد أزهر السماك،"**اقتصاديات النفط** "، الطبعة الأولى،وزارة التعليم البحث العلمي،جامعة الموصل ،بغداد، ،**1980-1981**.

23)محمد أزهر سعيد السماك ،"**دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**"، الطبعة الأولى ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة الموصل،**1979 1980**

24)محمد بلقاسم حسن بهلول، "**الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية**"،مطبعة دحلب، الجزائر،**1993.**

25)محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ،"**التنمية الاقتصادية**"، قصم الاقتصاد جامعة الإسكندرية، مصر، **2000**

26)محمد علي عبد الكريم الماشطة ،"**الطاقة– النفط** "، دار الثورة للصحافة والنشر اصدار النفط والتنمية، **1977**.

27)محمد يوسف علوان، "**النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية**"، الطبعة الأولى، الكويت،**1982.**

28)محمدعلي الحسيني،" **احتياطات النفط في بلاد المسلمين**"،**2001**

29)مدحت القريش، "**اقتصاديات العمل**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،**2007.**

30)ناصر سهيل، "**النفط والاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان و تبدل أسعار البترول وأثارها الحقيقية، أساسيات صناعة البترول**"، الكويت، **1977**.

31)نواف الرومي ،"**منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان،**2000.**

32)هاشم علوان حسن، و جاسم محمد عبد الله ،"**اقتصاديات الموارد الطبيعية**"، بغداد،**1992.**

2 .المذكرات:

1)بلمرابط أحمد، "**البترول ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960 -1989**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع التخطيط، جامعة الجزائر،**1992 -1993**

2)بورجة صارة :"**أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية**" ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية ،تخصص تقنيات كمية مطبقة ، دفعة **2012– 2013.**

3)جمعية رضوان ، "**تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970_2004**"، مذكرة ماجستير ،تخصص اقتصاد كمي عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،**2007**

4)حمادي نعيمة ،"**تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986–2008**"مذكرة ماجستير ،تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، **2009 .**

5)زيتوني سعدية ،"**قطاع المحروقات و أثره على الاقتصاد الجزائري في إطار نظرية النمو المفقر**"،مذكرة ماستر ،العلوم الاقتصادية ،فرع تحليل اقتصادي ، جامعة مستغانم ،دفعة **2013 – 2014**

6)سليم عقون ،"**قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة تحليلية قياسية تحليلية –حالة الجزائر–**"،مذكرة ماجستير،قسم علوم التسيير،فرع تقنيات كمية،جامعة سطيف،**2009-2010**

7)سمير بن عمور،"**إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة**"،مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، البليدة، **2006**.

8)شرقي جوهر: "**بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية**"، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، دفعة **2002–2003**

9)العمري علي ،"**دراسة تأثير تطورا ت أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006**"، مذكرة ماجستير فرع اقتصاد كمي ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،دفعة **2008**

10)ماضي بلقاسم "**العوائد البترولية مشاكل وآفاق**"،رسالة مقدمة لنيل دكتوراه دولة،العلوم الاقتصادية،جامعة عنابة

11)مشدن وهيبة،"**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973–2003**"، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،**2005**

12)هاشم جمال، "**السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الجزائر**"، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، **1988**.

13)وحيد خير الدين،"**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر–**،مذكرة شهادة الماجستير،العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة بسكرة،دفعة **2012 -2013**

3 .**المؤتمرات ومداخلات:**

1)بودرامة مصطفى، المؤتمر العلمي الدولي ،التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، عنوان المداخلة، "**التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**"،أيام 07 /09 أفريل 2008 ،بجامعة سطيف

2)تشام فاروق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،"**دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**"،أيام **22 /23 أفريل 2003** ،جامعة وهران السانية،

3) الجوزي جميلة،" **أسباب الأزمة المالية وجذورها** "،ورقة بحثية ،أستاذة محاضرة بجامعة الجزائر.

4)شيبي عبد الرحيم،أ.د:بن بوزيان محمد،أ:شكوري سيدي محمد، ورقة بحثية، "**الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر:دراسة تطبيقية خلال الفترة الممتدة بين 1965– 2007**"، جامعة أبو بكر بلقايد: تلمسان – الجزائر

5)ماضي بلقاسم، أمال خدادمية، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،"**أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**"،يوم **20** سبتمبر **2011**

6)مصطفى بودرامة،"**الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المشكلات**"،مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد**09،2009**

7)ملتقى حول قضايا الساعة،"أثر تقلبات أسعار البترول عل الاقتصاد الجزائري "،الأحد **7** أوت **2011** ،على الساعة **19:18**

4 .المجلات والمقالات:

1)حفيظ صواليلي، سمية يوسفي، سعيد بشار، منتدى ''الخبر''،" يناقش انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري الخميس **16** أكتوبر**2014**

2)سعد الله داود، "**تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على استقرار الأسعار، 2008– 2010**" ، مجلة الباحث، جامعة الجزائر **3**،عدد **09 /2011**

3)شهرزاد زغيب،حكيمة حليمي، "القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري"،المجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد**09، 2011**

4)صباح نعوش "**إلى أين أسعار النفط** " مجلة أخبار النفط والصناعة ، الإمارات العربية المتحدة أكتوبر **2000**

5)صبري عمارة، **"تقلبات أسعار البترول"**، مجلة شئون خليجية، العدد **40**، شتاء **2005**.

6)علي عباس عبد الجليل، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ،الاثنين 10 نوفمبر **2014** ،على الساعة **20:30**

7)ماجد بن عبد الله المنيف، **"منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) نشأتها و تطورها و التحديات التي تواجهها "**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد**41**، سنة **2008**

5 .التقارير:

) التقرير الاستراتيجي العربي**(2004 -2005)** www.ahram.org.eg1

2)تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك ، العدد **34** ،**سنة 2007**.

3)تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك ، العدد **34** ، **سنة 2008**.

4)تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك ، العدد **36** ، سنة **2009**.

ثانيا:المراجع باللغة الفرنسية

1**)** Ayoub Antoine pétrole :marche et stratégie ,économique Edition economica ,**1987**.

ثالثا:المواقع الالكترونية :

(1 www.eia.doc.gov

(2 www .aljazeera.net

(3 www .Moenr.gov.ae

(4 www.ahram.org.eg

(5 www.ons.dz

(6 www.opec.org

الملحق رقم **(3 -1)**:قائمة بيانات متغيرات النموذج المستخدمة في التقدير

السنوات	سعر البترول PP (دولار للبرميل)	الناتج المحلي الخام (مليار دولار)	الاستثمار المحلي (مليار دولار)	معدل البطالة %
2000	**28**	**54,792**	**11,32**	**20**
2001	**24 ,8**	**54,709**	**12,50**	**28,4**
2002	**25,24**	**56,759**	**13,94**	**25 ,7**
2003	**29,03**	**67,864**	**16,34**	**23,7**
2004	**38,66**	**85,332**	**20 ,49**	**17,7**
2005	**54,64**	**103,081**	**22,85**	**15,3**
2006	**64,85**	**117,209**	**26,85**	**12 ,3**
2007	**74,95**	**135,012**	**35,28**	**13,8**
2008	**99,97**	**171,518**	**45,04**	**11,3**
2009	**61**	**137,769**	**52,93**	**10 ,2**
2010	**80,15**	**161,772**	**55,58**	**10**
2011	**112,94**	**198,760**	**58,75**	**10**
2012	**109,45**	**204,331**	**56,52**	**11**
2013	**105,63**	**210,183**	**52,23**	**9,8**

المصدر:

الديوان الوطني للاحصائيات WWW.ONS.DZ

الوكالة الوطنية لنطوير الاستثمار WWW.ANDI .DZ

النموذج الأول:البترول والناتج المحلي الخام

الملحق رقم **(3 -2):**نتائج تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/16/15 Time: 20:23
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	1.711359	0.084709	20.20287	0.0000
C	14.49539	6.125752	2.366303	0.0356

R-squared	0.971439	Mean dependent var	125.6494
Adjusted R-squared	0.969059	S.D. dependent var	57.29117
S.E. of regression	10.07753	Akaike info criterion	7.590057
Sum squared resid	1218.679	Schwarz criterion	7.681351
Log likelihood	-51.13040	Hannan-Quinn criter.	7.581606
F-statistic	408.1559	Durbin-Watson stat	1.650350
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:مخرجات برنامج **eviews7**

الملحق رقم**(3-3)**:نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

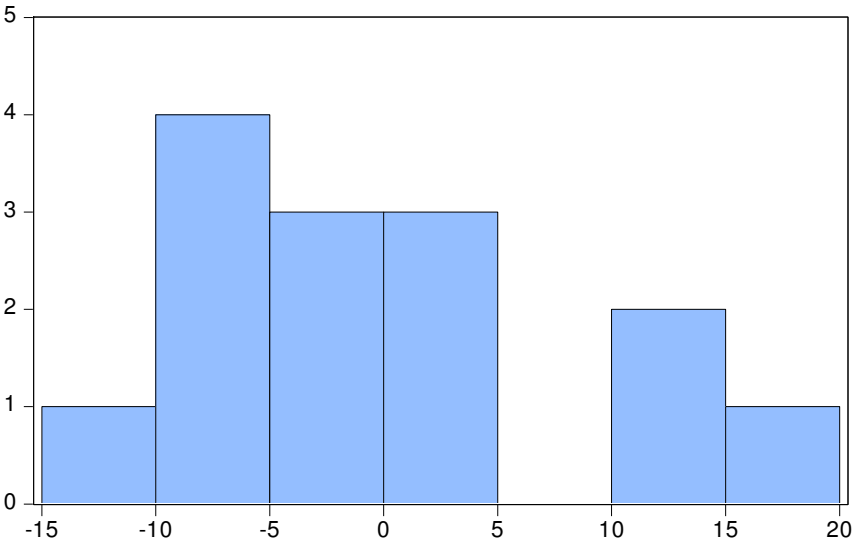

Series: Residuals	
Sample 2000 2013	
Observations 14	
Mean	1.19e-14
Median	-1.579581
Maximum	18.88073
Minimum	-14.06192
Std. Dev.	9.682178
Skewness	0.539477
Kurtosis	2.316290
Jarque-Bera	0.951768
Probability	0.621336

المصدر:مخرجات برنامج eviews7

الملحق رقم**(3 -4)**:نتائج اختبار breusch

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.114757	Prob. F(1,12)	0.1715
Obs*R-squared	2.097564	Prob. Chi-Square(1)	0.1475
Scaled explained SS	1.014246	Prob. Chi-Square(1)	0.3139

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/19/15 Time: 23:17
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.080262	60.46024	0.133646	0.8959
PP	1.215818	0.836062	1.454221	0.1715

R-squared	0.149826	Mean dependent var	87.04853
Adjusted R-squared	0.078978	S.D. dependent var	103.6405

S.E. of regression	99.46368	Akaike info criterion	12.16903
Sum squared resid	118716.3	Schwarz criterion	12.26032
Log likelihood	-83.18318	Hannan-Quinn criter.	12.16057
F-statistic	2.114757	Durbin-Watson stat	1.623083
Prob(F-statistic)	0.171537		

المصدر: مخرجات برنامج eviews7 .

الملحق رقم **(3 -5)**: نتائج اختبار white

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.408815	Prob. F(1,12)	0.2582
Obs*R-squared	1.470928	Prob. Chi-Square(1)	0.2252
Scaled explained SS	0.711245	Prob. Chi-Square(1)	0.3990

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/21/15 Time: 18:28
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	48.16096	42.62937	1.129760	0.2807
PP^2	0.007436	0.006265	1.186935	0.2582

R-squared	0.105066	Mean dependent var	87.04853
Adjusted R-squared	0.030488	S.D. dependent var	103.6405
S.E. of regression	102.0484	Akaike info criterion	12.22033
Sum squared resid	124966.4	Schwarz criterion	12.31163
Log likelihood	-83.54234	Hannan-Quinn criter.	12.21188
F-statistic	1.408815	Durbin-Watson stat	1.534828
Prob(F-statistic)	0.258219		

المصدر: مخرجات برنامج **eviews7**

النموذج الثاني:البترول والاستثمار

الملحق رقم**(3 -6)**:نتائج تقدير نموذج الاستثمار الأول

Dependent Variable: INV
Method: Least Squares
Date: 05/22/15 Time: 01:39
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	0.507816	0.068512	7.412087	0.0000
C	1.346998	4.954470	0.271875	0.7903

R-squared	0.820732	Mean dependent var	34.33000
Adjusted R-squared	0.805793	S.D. dependent var	18.49524
S.E. of regression	8.150643	Akaike info criterion	7.165634
Sum squared resid	797.1958	Schwarz criterion	7.256928
Log likelihood	-48.15944	Hannan-Quinn criter.	7.157183
F-statistic	54.93903	Durbin-Watson stat	1.339578
Prob(F-statistic)	0.000008		

المصدر:مخرجات برنامج **eviews7.**

الملحق رقم(3 -7):نتائج اختبار التوزيع الطبيعي.

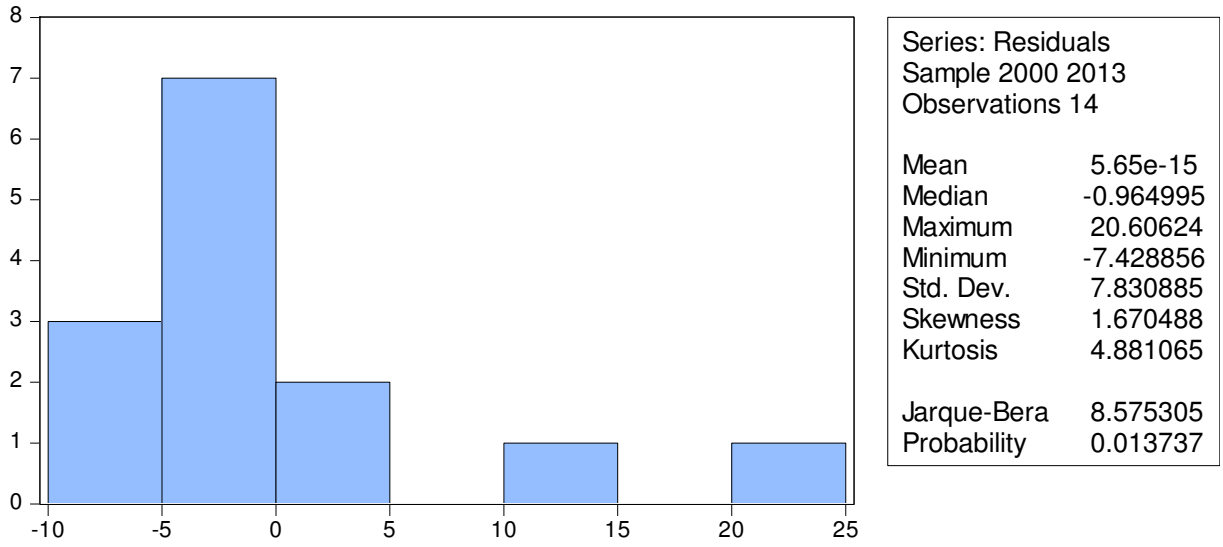

المصدر:مخرجات برنامج **eviews7**.

الملحق رقم(3 -8):معطيات دراسة الاستثمار باللوغاريتم

السنوات	البترول (pp)	الاستثمار
2000	**3,332205**	**2,426571**
2001	**3,210844**	**2,525729**
2002	**3,228430**	**2,634762**
2003	**3,368330**	**2,793616**
2004	**3,654805**	**3,019937**
2005	**4,000766**	**3,128951**
2006	**4,172077**	**3,290266**
2007	**4,316821**	**3,563316**
2008	**4,604870**	**3,807551**
2009	**4,110874**	**3,968970**
2010	**4,383900**	**4,017823**
2011	**4,726857**	**4,073291**
2012	**4,695468**	**4,034595**
2013	**4,659942**	**3,955657**

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم(3 -1)

الملحق رقم **(3 –9)**:نتائج تقدير النموذج الجديد

Dependent Variable: LOG(INV)
Method: Least Squares
Date: 05/24/15 Time: 19:35
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(PP)	1.014928	0.103682	9.788894	0.0000
C	-0.719149	0.422081	-1.703819	0.1141

R-squared	0.888706	Mean dependent var	3.374360
Adjusted R-squared	0.879431	S.D. dependent var	0.616999
S.E. of regression	0.214241	Akaike info criterion	-0.111870
Sum squared resid	0.550788	Schwarz criterion	-0.020577
Log likelihood	2.783093	Hannan-Quinn criter.	-0.120321
F-statistic	95.82244	Durbin-Watson stat	1.303727
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر:مخرجات برنامج**eviews 7**

الملحق رقم**(3 -10)**:اختبار التوزيع الطبيعي بعد ادخال اللوغاريتم

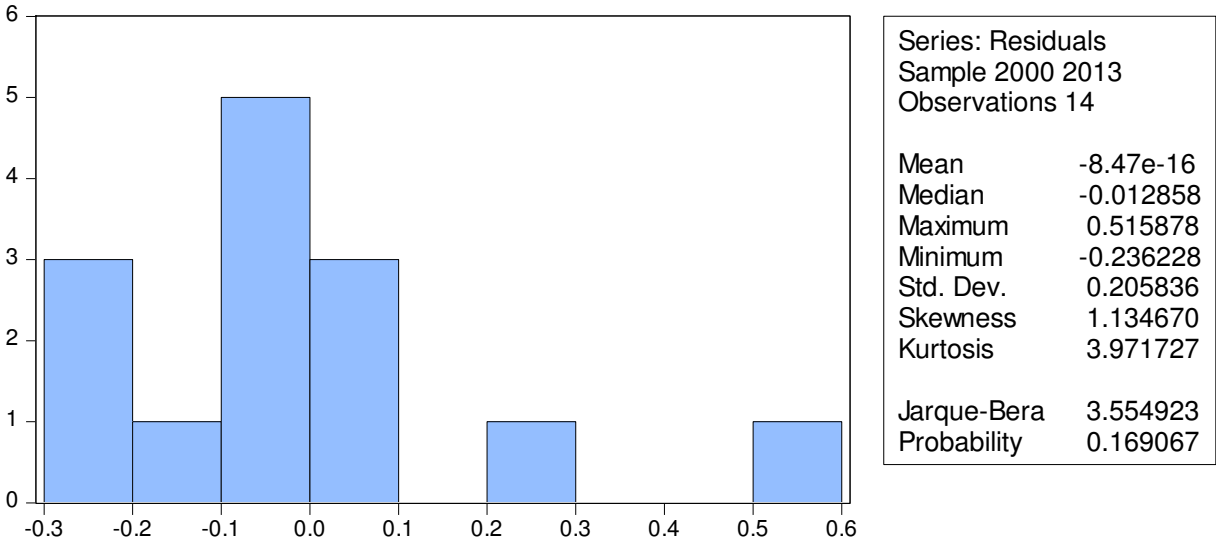

المصدر:مخرجات برنامج **eviews7**

الملحق رقم(**3 –11**):اختبارBreusch

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.021111	Prob. F(1,12)	0.8869
Obs*R-squared	0.024587	Prob. Chi-Square(1)	0.8754
Scaled explained SS	0.026840	Prob. Chi-Square(1)	0.8699

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/24/15 Time: 23:54
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.018585	0.144194	0.128887	0.8996
LOG(PP)	0.005146	0.035420	0.145297	0.8869

R-squared	0.001756	Mean dependent var	0.039342
Adjusted R-squared	-0.081431	S.D. dependent var	0.070381
S.E. of regression	0.073190	Akaike info criterion	-2.259947
Sum squared resid	0.064282	Schwarz criterion	-2.168653
Log likelihood	17.81963	Hannan-Quinn criter.	-2.268398
F-statistic	0.021111	Durbin-Watson stat	1.698140
Prob(F-statistic)	0.886888		

المصدر:مخرجات برنامج **eviews7**

الملحق رقم**(3 -12)**:نتائج اختبار **white**

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.003086	Prob. F(1,12)	0.9566
Obs*R-squared	0.003599	Prob. Chi-Square(1)	0.9522
Scaled explained SS	0.003929	Prob. Chi-Square(1)	0.9500

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/25/15 Time: 00:01
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.035224	0.076666	0.459452	0.6541
(LOG(PP))^2	0.000248	0.004473	0.055550	0.9566

R-squared	0.000257	Mean dependent var	0.039342
Adjusted R-squared	-0.083055	S.D. dependent var	0.070381
S.E. of regression	0.073245	Akaike info criterion	-2.258446
Sum squared resid	0.064378	Schwarz criterion	-2.167152
Log likelihood	17.80912	Hannan-Quinn criter.	-2.266897
F-statistic	0.003086	Durbin-Watson stat	1.678793
Prob(F-statistic)	0.956615		

المصدر:مخرجات برنامج **eviews7**

النموذج الثالث:البطالة وأسعار البترول

الملحق رقم **(3 -13)**:نتائج تقدير نموذج البطالة

Dependent Variable: CH
Method: Least Squares
Date: 05/20/15 Time: 02:03
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	-0.166894	0.028748	-5.805497	0.0001

C	26.49704	2.078898	12.74571	0.0000

R-squared	0.737440	Mean dependent var	15.65714
Adjusted R-squared	0.715560	S.D. dependent var	6.412574
S.E. of regression	3.420014	Akaike info criterion	5.428730
Sum squared resid	140.3579	Schwarz criterion	5.520024
Log likelihood	-36.00111	Hannan-Quinn criter.	5.420279
F-statistic	33.70380	Durbin-Watson stat	1.460119
Prob(F-statistic)	0.000084		

الملحق رقم **(3 -14)**:نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

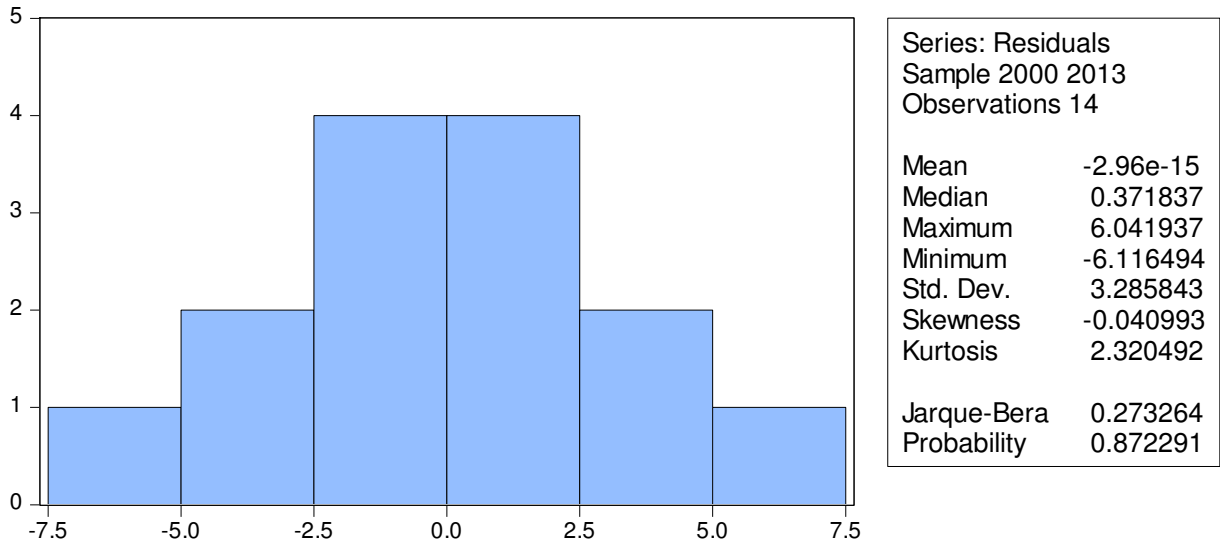

المصدر:مخرجات برنامج **eviews7**

الملحق رقم **(3 -15)**:نتائج اختبار breusch

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.428444	Prob. F(1,12)	0.2551
Obs*R-squared	1.489243	Prob. Chi-Square(1)	0.2223
Scaled explained SS	0.722400	Prob. Chi-Square(1)	0.3954

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares
Date: 05/20/15 Time: 01:40
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.70126	7.150451	2.475544	0.0292
PP	-0.118177	0.098879	-1.195175	0.2551

R-squared	0.106374	Mean dependent var	10.02557
Adjusted R-squared	0.031906	S.D. dependent var	11.95554
S.E. of regression	11.76327	Akaike info criterion	7.899405
Sum squared resid	1660.495	Schwarz criterion	7.990699
Log likelihood	-53.29583	Hannan-Quinn criter.	7.890954
F-statistic	1.428444	Durbin-Watson stat	2.156814
Prob(F-statistic)	0.255105		

المصدر: مخرجات برنامج **eviews 7**

الملحق رقم **(3 -16)**:نتائج اختبار **white**

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.481936	Prob. F(1,12)	0.2469
Obs*R-squared	1.538882	Prob. Chi-Square(1)	0.2148
Scaled explained SS	0.746479	Prob. Chi-Square(1)	0.3876

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/22/15 Time: 02:26
Sample: 2000 2013
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.61393	4.904195	2.979883	0.0115
PP^2	-0.000877	0.000721	-1.217348	0.2469

R-squared	0.109920	Mean dependent var	10.02557

Adjusted R-squared	0.035747	S.D. dependent var	11.95554
S.E. of regression	11.73991	Akaike info criterion	7.895429
Sum squared resid	1653.906	Schwarz criterion	7.986723
Log likelihood	-53.26800	Hannan-Quinn criter.	7.886978
F-statistic	1.481936	Durbin-Watson stat	2.146973
Prob(F-statistic)	0.246870		

المصدر: مخرجات برنامج **eviews7**

الاهداء

الشكر

ملخص

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الرموز والاختصارات

قائمة الملاحق

مقدمة عامة.....(أ-و)

الفصل الأول :أسعار البترول وتغيراتها

تمهيد.....8

المبحث الأول: التطور التاريخي لأسعار البترول.....**9**

المطلب الأول:مفهوم السعر البترولي.....9

أولا:تعريف البترول.....9

ثانيا:تعريف السعر البترولي.....9

المطلب الثاني:أنواع أسعار البترول.....10

أولا: الأسعار المعلنة.....11

ثانيا:الأسعار المتحققة أو الفعلية.....12

ثالثا:أسعار الإشارة..... 13

رابعا:أسعار الكلفة الضريبية.....13

خامسا:الأسعار الآنية (الفورية).....14

سادسا:أسعار التحويل.....14

المطلب الثالث:أطوار التسعير البترولي.....15

أولا:مرحلة تسعير البترول في ظل الاحتكار المطلق.....15

ثانيا:مرحلة تحديد سعر البترول في ظل الانحصار الاحتكاري:(1950 -1980).....18

ثالثا: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة(1980 –حالي).....19

المبحث الثاني:تطور سعر البترولومحدداته.....19

المطلب الأول:العوامل المحددة و المؤثرة على أسعار البترول.....20

الفرع الأول:العوامل محددة لأسعار البترول.....20

أولا:الطلب البترولي محدداته.....20

ثانيا:العرض البترولي ومحدداته.....26

ثالثا: الاحتياطي البترولي ومحدداته.....28

الفرع الثاني:العوامل المؤثرة على أسعار البترول.....32

أولا:العرض والطلب على البترول في العالم.....32

ثانيا:المضاربة في الأسواق على النفط.....32

ثالثا:المخزون النفطي الأمريكي.....33

رابعا:التنظيمات الدولية.....33

خامسا:العوامل الجيو سياسية.....34

المطلب الثاني:أسباب ارتفاع أسعار البترول..... 34

أولا:الاستهلاك العالمي.....34

ثانيا:انخفاض الدولار.....34

ثالثا:التوترات والتهديدات.....35

رابعا:أزمة الائتمان.....35

خامسا:إنتاج المصافي.....35

المطلب الثالث: تطور أسعار البترول.....35

أولا:تطور أسعار البترول قبل عام**1970** 36

ثانيا:تطور أسعار البترول بعد عام **1970**.....37

خلاصة.....**41**

الفصل الثاني:أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

تمهيد.....43

المبحث الأول: التحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر.....**44**

المطلب الأول: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري.....44

المطلب الثاني: مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول.....45

أولا: تطور إنتاج النفط في الجزائر.....46

ثانيا: القطاعات الاقتصادية البديلة عن المحروقات في الجزائر..... 50

المطلب الثالث: المطلب الثالث: المشاكل و التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري.....52

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.....54

المطلب الأول: تأثير تقلبات أسعار البترول على نمو الناتج المحلي الخام.....55

أولا:مفهوم النمو الاقتصادي.....55

ثانيا:مفهوم الناتج المحلي الخام.....55

ثالثا:الآثار المترتبة عن تقلب أسعار البترول على الناتج المحلي الخام.....56

المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار البترول على الاستثمار في الجزائر.....59

أولا:مفهوم الاستثمار.....60

ثانيا:الآثار المترتبة عن تقلب أسعار البترول على الاستثمار.....60

المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار البترول على معدل البطالة في الجزائر.....62

أولا:مفهوم البطالة.....63

ثانيا:الآثار المترتبة عن تقلب أسعار البترول على معدل البطالة.....**63**

خلاصة.....67

الفصل الثالث: دراسة قياسية حول أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 – 2013

تمهيد.....69

المبحث الأول: دراسة تحليلية للمتغيرات الداخلة في النموذج.....70

المطلب الاول: دراسة تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 70

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000 -2013.....71

المطلب الثالث: تطور معدل الاستثمار و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 -2013.....72

أولا: تطور معدل الاستثمار.....72

ثانيا:تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 -2013.....73

المبحث الثاني: محاولة نمذجة أثر تقلبات أسعار البترول على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري..74

المطلب الاول: النموذج القياسي لأثر تقلب سعر البترول على الناتج المحلي الخام.....75

أولا: التعريف بالمتغيرات الداخلة في النموذج.....75

ثانيا: تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الخام وسعر البترول.....75

ثالثا:اختبار المعنوية الكلية للنموذج.....78

رابعا:اختبار المعنوية الجزئية للنموذج.....**79**

خامسا:معامل التحديد.....81

سادسا:اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء.....82

سابعا:مشاكل تقدير نموذج الناتج المحلي الاجمالي الخام.....82

المطلب الثاني: النموذج القياسي لأثر تقلب أسعار البترول على الاستثمار في الجزائر.....83

الفرع الأول:تقدير النموذج الأول قبل إدخال اللوغاريتم..... 83

أولا: التعريف بالمتغيرات الداخلة في النموذج.....83

ثانيا: تقدير العلاقة بين الاستثمار المحلي وسعر البترول.....84

ثالثا:اختبار المعنوية الكلية للنموذج.....86

رابعا:اختبار المعنوية الجزئية للنموذج.....**87**

خامسا:معامل التحديد.....88

سادسا:اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء.....89

الفرع الثاني:تقدير النموذج الجديد بعد إدخال اللوغاريتم.....90

أولا: تقدير النموذج الجديد.....90

ثانيا:اختبار المعنوية الكلية للنموذج.....90

ثالثا:اختبار المعنوية الجزئية للنموذج.....**91**

رابعا:معامل التحديد.....92

خامسا:اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء.....93

سادسا:مشاكل تقدير نموذج الاستثمار المحلي.....93

المطلب الثالث:النموذج القياسي لأثر تقلب سعر البترول على معدل البطالة.....94

أولا: التعريف بالمتغيرات الداخلة في النموذج.....94

ثانيا: تقدير العلاقة بين معدل البطالة وسعر البترول.....94

ثالثا:اختبار المعنوية الكلية للنموذج.....97

رابعا:اختبار المعنوية الجزئية للنموذج.....**98**

خامسا:معامل التحديد.....100

سادسا:اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء.....100

سابعا:مشاكل تقدير نموذج معدل البطالة 101

خلاصة 100

خاتمة عامة.....102

المصادر والمراجع

الملاحق

الفهرس